

مشيخة الأزهر الشريف
هيئة كبار العلماء
سلسلة كتب الحديث وعلومه
رقم: (5)

السنة النبوية الشريفة
شبهات وردود



بقلم
أحمد معبد عبد الكريم
عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف



السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ الشَّرِيفَةُ
شُبُهَاتٌ وَرُدُودٌ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مشيخة الأزهر الشريف
هيئة كبار العلماء
سلسلة كتب الحديث وعلومه
رقم: (5)



السنة النبوية الشريفة
شبهات وردود

بقلم
أحمد معبد عبد الكريم
عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف





الإمارات العربية المتحدة
ص.ب ٧٦٩٥٦٤ أبوظبي
هاتف: 777 73 30 2 971+
فاكس: 054 12 44 2 971+
البريد الإلكتروني: info@muslim-elders.com
الموقع الإلكتروني: www@muslim-elders.com

فِهرست المكاتب العامة لدور الكُتُب والوثائق:
عبدالكريم، أحمد معبد
إرشاد القارئ إلى النص الراجح
ط -1 الحكماء للنشر،
1441هـ/ 2020م.
ص ؛ 15 × 22 سم.
عدد الصفحات: 176
1 - الحديث النبوي 2 - علوم الحديث
3 - الفكر الإسلامي 4 - العنوان

رقم الإيـــداع: 2019 / 3220
الترقيم الدولي: 978-977-6601-87-1

الطبعة الأولى

1441هـ/ 2020م.

صورة الغلاف الخارجي: منظرٌ للجامع الأزهر الشريف بريشة المستشرق الفرنسي بريس دافين Prisse d'Avennes, (1807 - 1879).

تصميم الغلاف: Media Pictures Adv.
وائل حسن - هاتف: 1113354001 20+
البريد الإلكتروني: wael.hasan86@gmail.com

الصَّفُّ الطِّباعِيُّ والتنسيق: ناصر محمد يحيى

مكتب إحياء التراث الإسلامي
مشيخة الأزهر الشريف

(يُباعُ هذا الكِتابُ بسِعر التكلفة وعائدُه مُخصَّصٌ لطباعةِ كُتُبِ التراث الإسلامي)

الفِهرسُ الإجماليُّ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

طَلِيعَةُ الكِتَابِ

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتمِ النبيِّينَ سيِّدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبِهِ أجمعينَ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ السُّنَّةَ النبويَّةَ لها مكانتُها وأهمِّيتُها لأمورٍ مُتعدِّدةٍ -لا يُتاحُ تفصيلُها في تقديمٍ مُوجَزٍ كالذي أنا بصددِه- ولكن أكتَفِي بتقريرِ أنَّ السُّنَّةَ النبويَّةَ نوعٌ مِنَ الوَحيِ مِنَ اللَّهِ تعالى لِرسولِه الكريمِ ﷺ، وإن كانَ مُغايرًا لوحيِ القرآنِ الكريمِ كما هو معروفٌ.

وقد شهِدَ القرآنُ الكريمُ لها بالصِّدقِ، وأناطَ بها بيانَ وحيِ القرآنِ الكريمِ، فقالَ تعالى في وصفِ رسولِه سيدِنا محمدٍ علَيه الصَّلاةُ والسَّلامُ: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٢- ٤] وقالَ عزَّ وجلَّ:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].
ومِن هُنا جعَلَ القرآنُ الكريمُ طاعةَ الرَّسولِ ﷺ طاعةً للَّهِ عز وجل فقال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وموضوعُنا هذا -وهو عرضٌ لبعضِ الشُّبهاتِ التي وُجِّهَت إلى جوانبَ مِنَ السُّنَّةِ النبويَّةِ- قد عاصَرتُه فوقَ خمسينَ سنةً مِن الآنَ، وبهذا الاعتبارِ أقولُ: إنَّ ما كانَ يصدُرُ مِن هذه الشُّبهاتِ كانَ قليلَ الكَمِّ والكَيفِ، ولا نَجِدُ أنَّ مَن يلتفِتُ إليه عددٌ كثيرٌ، لكنَّ الأمرَ في عصرِنا هذا تغيَّرَ تغيُّرًا كثيرًا في الكَمِّ والكيفِ بحسَبِ التَّطوُّرِ الهائلِ في وسائلِ الإعلامِ والنَّشرِ، وأصبَحَ الكثيرُ ممَّا يُذكَرُ على أنَّه شبهةٌ قد سبَقَ الرَّدُّ الكافي عليه مِن سنينَ، رُبَّما يكونُ مَن يذكُرُ الشُّبهةَ لم يُولَد بعدُ، وما علَى الرَّاغبينَ الجادِّينَ في معرفةِ الحقائقِ إلَّا البحثَ الدَّائبَ وسؤالَ مَن أمَرَ اللَّهُ تعالى بسؤالِهم مِن أهلِ الاختصاصِ والثِّقةِ.

كما أوَدُّ في هذه السُّطورِ التَّنبيهَ على أنَّ كثيرًا منَ الشُّبهاتِ يكونُ سببُها ذِكْرَ المُجملِ وتركَ المُفصَّلِ، وذكرَ المُطلقِ، وعدمَ الانتباهِ للمُقيَّدِ، وذِكرَ العامِّ وإهمالَ الخاصِّ، وذكرَ الشَّيءِ وإهمالَ سببِه الحقيقيِّ الذي تكفِي معرفتُه في دفعِ الشُّبهةِ

وردِّها على قائلِها ، وأرجُو أن يكونَ فيما ذكَرتُه أنا وغيري ممَّن أَدلَى بدَلوِه في مواجهةِ قضيَّةِ الشُّبهاتِ ورَدِّها نماذجَ يمكِنُ الإفادةُ منها في الرَّدِّ على ما يُشابِهُها .

كما أُنبِّهُ إلى أنَّ السُّنَّةَ النبويَّةَ باقيةٌ ببقاءِ الدِّينِ ومحفوظةٌ بحفظِه ، فلا صحَّةَ لدينِنا عقيدةً وشريعةً ودُنيا وأُخرى إلَّا بما ثبَتَ مِن أدلَّةِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ قولًا وفعلًا وتقريرًا وشمائلَ ثابتةً للمَثَلِ الأعلَى باتِّفاقِ العدوِّ قبلَ الصَّديقِ ، وهو سيِّدُنا وقُدوتُنا الحسنةُ محمدٌ ﷺ .

ومِن هُنا فإنَّ مسئوليَّةَ ردِّ الشُّبهاتِ عن السُّنَّةِ النبويَّةِ ليسَت مقصورةً على جهةٍ ولا فصيلٍ مِن الأُمَّةِ ، بل هي مسئوليَّةُ كلِّ مَن هو حريصٌ على صحَّةِ عقيدتِه وعبادتِه اليوميَّةِ وأخلاقِه الكريمةِ التي تجمَعُ حولَه القلوبَ ، وتدفَعُ مِن طريقِه كلَّ عثرةٍ ، والعاقبةُ للمُتَّقينَ ، وصلَّى اللَّهُ علَى سيِّدِنا محمدٍ وعلَى آلِهِ وصحبِه وسلَّمَ .

العنايةُ بكتابةِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ
في عصرِ الرَّسولِ ﷺ وصحابتِه الكرامِ

(١)

يقولُ اللَّهُ ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] والذِّكرُ هنا هو القرآنُ الكريمُ، وقد قرَّرَت هذه الآيةُ -بوضوحٍ وتأكيدٍ- أنَّ اللَّهَ تعالى بعظمَتِه العُليا كما تفرَّدَ بإنزالِه على رسولِه الكريمِ ﷺ، فقد تفرَّدَ أيضًا بحفظِه وصيانتِه العامَّةِ الأبديَّةِ مِن أيِّ تحريفٍ أو دخيلٍ، ومِن لوازمِ حفظِه سبحانَه لكتابِه العظيمِ أنَّه حفِظَ أيضًا سُنَّةَ رسولِه ﷺ، التي جعَلَها بيانًا له معصومًا مِن الخطأِ، لصدورِه مِن مقامِ النُّبوَّةِ الذي لا ينطِقُ عنِ الهوَى إن هو إلَّا وحيٌ يُوحَى؛ ولمَّا كانَت بدايةُ بعثَتِه ﷺ في الأُمِّيِّين لحِكَمٍ ساميةٍ، فإنَّ المرحلةَ الأولَى لتلك البعثَةِ قد شاعَت فيها أُميَّةُ القراءةِ والكتابةِ بلغةِ العربِ، التي اختارَها اللَّهُ تعالى لتكونَ لغةَ القرآنِ الكريمِ، ولم تكُنْ تلك الأُميَّةُ مثلَ

أميَّةِ عصورِنا هذه التي تحولُ بينَ صاحبِها وبينَ سلامةِ النُّطقِ واستقامةِ الفَهمِ لما يسمعُه؛ بل كانَ مِن دلائلِ نبوَّتِه ﷺ كونُه أُميًّا، وكانَ الأُميُّ مِن العربِ الخُلَّصِ يتمتَّعُ بسليقةٍ أصيلةٍ تجعَلُه ينطِقُ العربيَّةَ نُطقًا صحيحًا، ويفهَمُها فهمًا سديدًا.

كما كانَ العربيُّ الأُميُّ يتمتَّعُ -أيضًا- بحافظةٍ تفوقُ قوَّتُها ودقَّتُها الوصفَ؛ بحيثُ جُعِلَ الغالبُ فيه تعويلَه الأصليَّ علَيها بما يُعوِّضُه في غالبِ أمرِه عن حفظِ الكتابةِ والقراءةِ؛ بل إنَّ محمدَ بنَ عكرمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامٍ قالَ: «كانَ ابنُ شهابٍ يختلِفُ إلى الأعرجِ -يعني عبدَ الرحمنِ بنَ هُرمُزٍ صاحبَ أبي هريرةَ- فيسألُه الحديثَ، ثمَّ يأخُذُ قطعةَ ورقٍ، فيكتُبُ بها، ثمَّ يتحفَّظُ، فإذا حفِظَ الحديثَ مزَّقَ الرُّقعةَ».

وفي روايةٍ: «كنَّا نأتي الأعرجَ، ويأتيه ابنُ شهابٍ، فنكتُبُ ولا يكتُبُ ابنُ شهابٍ، فربَّما كانَ الحديثُ فيه طُولٌ فيأخذُ ابنُ شهابٍ ورقةً مِن ورقِ الأعرجِ، ثمَّ يكتُبُ، ثمَّ يقرَأُ، ثمَّ يمحُوه مكانَه، وربَّما قامَ بما معَه فيقرؤُها ثمَّ يمحُوها»(١)

---

(١) «ترجمة الإمام الزهري من تاريخ ابن عساكر»: ٦٠، ٦١.

وروَى الفَسويُّ في «تاريخِه»(١) مِن طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ سلَمةَ الجُمحيِّ قالَ: سمِعتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرِو بنِ العاصِ يُحدِّثُ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ حديثًا فكتبتُه، فلمَّا حفِظتُه محَوتُه: **«قد أفلَحَ مَن أسلَمَ، وكانَ رِزقُه كَفافًا، وصبَرَ على ذلك»**.

ومِن هذا يُستفادُ أهميَّةُ الحفظِ في الصُّدورِ ومدَى الاعتمادِ عليه في عهدِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، لكن رغمَ هذا فإنَّ الرسولَ ﷺ استعمَلَ الكتابةَ، وأذِنَ في استعمالِها في حفظِ السُّنَّةِ النبويَّةِ؛ طالما توافَرَ تمييزُها عن المكتوبِ مِن القرآنِ الكريمِ مِن جهةٍ، وكانت الكتابةُ مُحقِّقةً لغايةِ الحفظِ المطلوبِ للسُّنَّةِ أو لتبليغِها للغيرِ مِن جهةٍ أخرَى.

وبهذا صارَت السُّنَّةُ النبويَّةُ تُحفَظُ عنِ الرَّسولِ ﷺ وعن صحابَتِه رضي الله عنهم بطريقينِ متكاملَينِ:

الأُولَى: طريقُ التَّلقِّي بالسَّماعِ أو المُشاهدةِ أو غيرِهما، وحفظِ المُتلقَّى في الذَّاكرةِ فقط دونَ كتابةٍ.

والثانيةُ: طريقُ الكتابةِ بجانبِ الحفظِ في الذَّاكرةِ؛ وذلك

---

(١) «المعرفة والتاريخ»: ٢/ ٥٢٣.

في بعضِ ما كانَ متيسِّرًا ممَّا يُكتَبُ علَيه حينَذاك منَ العظامِ والجلودِ والأوراقِ.

لكنَّ هذه الطريقَ الثَّانيةَ لم تأخُذْ حظًّا كافيًا مِن إظهارِ دلائلِها وصورِ العنايةِ بها، وتعدادِ مَن قامَ بها مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ في مباحثَ خاصَّةٍ بذلك، ولعلَّ ذلك لأنَّها لم تكُنْ محلَّ شكٍّ أو إنكارٍ في عصورِ تدوينِ السُّنَّةِ في مصنَّفاتٍ خلالَ القَرنِ الثَّاني والثَّالثِ للهجرةِ النبويَّةِ.

لكن جاءَ في العصورِ المتأخِّرَةِ غيرُ واحدٍ -ممَّن يُنسبونَ إلى البحثِ والاطِّلاعِ والتَّمحيصِ- ينتقِدُونَ السُّنَّةَ النبويَّةَ مِن جهةِ عدمِ العنايةِ بكتابتِها وتدوينِ مرويَّاتِها، وتصنيفِها في مُصنَّفاتٍ مُتداولةٍ إلَّا في وقتٍ متأخِّرٍ عن عصرِ الرَّسولِ ﷺ وصحابتِه ﷺ، ويُرتِّبونَ على ذلك الزَّعمَ بكثرةِ الدَّخيلِ فيها عندَ تصنيفِها المتأخِّرِ عن عصرِ النبوَّةِ والصحابةِ.

وقد نهَضَ -بحمدِ اللَّهِ- مِن الباحثينَ المخلِصينَ مَن ناقَشَ هذه الانتقاداتِ وردَّها جُملةً وتفصيلًا بالأدلَّةِ المُناسبةِ؛ وذلك مثلُ الشَّيخِ المعلميِّ في كتابِه: «**الأضواءِ الكاشفةِ**»، والدكتورِ محمَّد عجَّاج الخطيبِ في كتابِه: «**السُّنَّةِ قبلَ التَّدوينِ**» -يعنِي:

قبلَ كتابتِها كتابةً عامَّةً بأمرِ الخليفةِ الرَّاشدِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ في مُدوَّناتٍ جامعةٍ- والأستاذِ الدُّكتور محمَّد مصطفى الأعظميِّ في كتابِه: «**دراساتٍ في الحديثِ النبويِّ**»، وغيرِ هؤلاء كثيرٌ.

وما أُقدِّمُه اليومَ هو إسهامٌ مُتواضعٌ في البيانِ الواقعيِّ للعنايةِ الظَّاهرةِ بكتابةِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ في عصرِه ﷺ وعصرِ صحابتِه الكرامِ.

فمِن وقائعِ عنايتِه ﷺ بكتابةِ السُّنَّةِ:

ما رواه رافعُ بنُ خَديجٍ ﷺ قالَ: مرَّ علَينا رسولُ اللَّهِ ﷺ يومًا ونحن نتحدَّثُ فقالَ: «**ما تَحدَّثونَ؟**». فقلنا: ما سمِعنا منك يا رسولَ اللَّهِ. قالَ: «**تحدَّثُوا، وليتبَوَّأْ مقعَدَه مَن كذَبَ عليَّ مِن جهنَّمَ**». ومضَى لحاجتِه، وسكَتَ القومُ، فقالَ: «**ما شأنُهم لا يتحدَّثونَ؟**» قالوا: لِلَّذي سمِعْناه مِنك يا رسولَ اللَّهِ، قالَ: «**إنِّي لم أُرِدْ ذلك، إنَّما أَرَدْتُ مَنْ تعمَّدَ ذلك**»، فتحدَّثنا، قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّا نسمَعُ منك أشياءَ أفنكتبُها؟ قالَ: «**اكتبُوا ذلك ولا حرَجَ**»[1].

---

(١) أخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٣١) واللفظ له، والخطيب في «تقييد العلم»: ٧٢، ٧٣، والطبراني في «الكبير» (٤٤١٠) مع اختصار القصة في أوله، ثلاثتهم من طريق عبد الرحمن =

وفي الحديثِ كما نرَى أمرٌ بمعنَى الإذنِ في كتابةِ الحديثِ عمومًا مع اجتنابِ الكذبِ علَيه ﷺ قولًا أو كتابةً.

وللحديثِ شواهدُ مِنها:

ما أخرَجَه الحاكمُ في «المستدرَكِ»[(١)]، والنسائيُّ في «الكُبرَى»[(٢)] مِن طريقِ ابنِ جُريجٍ، عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ رضي الله عنهما أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «**قيِّدُوا العلمَ**». قلت: وما تقييدُه؟ قالَ: «**كتابتُه**».

= ابن ثوبان قال: حدثني أبو مُدركٍ، قال: حدثني عَبَايةُ بن رِفَاعةَ بن رافع بن خَدِيجٍ عن رافعٍ، به.

وأبو مُدرك هو عبد اللَّه بن مُدرك الأزدي شامي، ذكره ابن عبد البر في «الاستغناء» (ت ١٩١١) ولم يذكر في حاله شيئًا، ولا ذكر راويًا عنه سوى ابن ثوبان، وما ذكر في «الميزان» (ت ١٠٥٨٩)، وفي «اللسان» (ت ٩٠٦٩، ٩٠٧٠) فلا يتفق مع ترجمته في «الاستغناء» وهي الموافقة، فهو مجهول. وانظر أيضًا: «تهذيب الكمال»: ١٤/ ٢٦٨ ترجمة عباية بن رفاعة.

(١) ١/ ١٠٦.

(٢) (٥٠١٠)، وسيأتي لفظه قريبًا.

ورُوِيَ الحديثُ عن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعًا وموقوفًا(١)، وتضعيفُ المرفوعِ ينجبِرُ بالشَّاهدِ السَّابقِ والآتِي.

ولفظُ روايةِ النَّسائيِّ(٢): أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو رضي الله عنهما قالَ: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّا نسمَعُ مِنك أحاديثَ، أفتأذَنُ لنا أن نكتُبَها؟ قالَ: «نعَم». فكانَ أوَّلُ ما كُتِبَ: كتابُ النبيِّ ﷺ إلى أهلِ مكَّةَ: **«لا يجوزُ شرطانِ في بيعٍ واحدٍ، ولا بيعٌ وسَلَفٌ جميعًا...»** الحديثَ.

---

(١) أخرج المرفوع: لُوَيْن في «جزئه» (٥٤)، والحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (١٦٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٢٧)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٦٣٧)، والخطيب في «الجامع» (٤٤٠). وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: ١/ ٧٧: «هذا حديثٌ لا يصِحُّ».

وأخرج الموقوف: زُهَير بن حرب في «العلم» (١٢٠)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٣٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٧٠٠)، والحاكم في «المستدرك» ١/ ١٠٦، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٤٨٠). وصوَّبه الدارقطني في «العلل»: ٦/ ٤٣.

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

وما في سنَدِ هذا الحديثِ مِن عنعنةِ ابنِ جُريجٍ ينجبِرُ بباقِي الطُّرُقِ السَّابقةِ واللَّاحقةِ، وعن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو ﵄ قالَ: كُنتُ أكتُبُ كلَّ شيءٍ أسمَعُه مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ أريدُ حفظَه، فنهتنِي قُريشٌ، وقالوا: أتكتُبُ كلَّ شيءٍ تسمَعُه ورسولُ اللَّهِ ﷺ بشرٌ يتكلَّمُ في الغضَبِ والرِّضا؟ فأمسَكْتُ عنِ الكتابةِ، فذكَرتُ ذلك لرسولِ اللَّهِ ﷺ فأومَأَ بإصبعِه إلى فيه، فقالَ: «**اكتُبْ فوالَّذِي نفسِي بيدِه ما يخرُجُ مِنه إلَّا حقٌّ**»[١].

وأخرَجَ البخاريُّ في «صحيحِه»[٢] عن أبي هريرةَ ﵁ قالَ: «ما مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ أحَدٌ أكثَرُ حديثًا عنه منِّي إلَّا ما كانَ مِن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو؛ فإنَّه كانَ يكتُبُ ولا أكتُبُ».

وفي روايةٍ لأحمدَ وغيرِه[٣] أنَّ أبا هريرةَ ﵁ قالَ: «إلَّا ما

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٦)، وبنحوه أخرجه أحمد (٦٩٣٠)، والحاكم: ١/ ١٠٥، وصححه، وأقره الذهبي، وقال الحافظ في «الفتح»: ١/ ٢٠٧: «إن طرقه يقوي بعضها بعضًا».

(٢) (١١٣).

(٣) «مسند أحمد» (٩٢٣١). وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٦٦٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٧٥١).

كانَ مِن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو؛ فإنَّه كانَ يكتُبُ بيدِه ويعِي بقلبِه، وكنتُ أعِي ولا أكتُبُ بيدِي، واستأذَنَ رسولَ اللَّهِ ﷺ في الكتابةِ فأذِنَ له».

وبهاتينِ الرِّوايتينِ ينجبرُ ضَعفُ غيرِهما ممَّا تقدَّمَ، مِن حديثِ رافعِ بنِ خَديجٍ، وأنسٍ، وبعضِ طُرُقِ حديثِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، يكونُ ما ذكَرَه الشَّيخُ رشيدُ رِضا رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجلَّةِ المنارِ»[1] مِنَ الاقتصارِ علَى تضعيفِ حديثِ أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِن بعضِ طُرُقِه؛ مَردودٌ علَيه بوجودِ ما يشهَدُ له مِنَ الصَّحيحِ والحسَنِ كما ترَى.

كما أنَّ حديثَ أبي هريرةَ السَّابقَ ينبغِي أن يُلاحَظَ فيه أمرانِ مُتعلِّقانِ بموضوعِنا:

الأمرُ الأوَّلُ: المنافسةُ الظَّاهرةُ بينَ أبي هريرةَ وبينَ عبدِ اللَّهِ ابنِ عمرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في حِفظِ ما تلَقَّياه عنِ الرَّسولِ ﷺ بما يدُلُّ على عُلوِّ همَّةِ مَن تصدَّى لهذه المهمَّةِ مِنَ الصَّحابةِ الكرامِ، وحِرصِه على القيامِ بها علَى أتَمِّ وجهٍ.

الأمرُ الثَّاني: توافرُ عواملِ طريقتَي الحفظِ والكتابةِ معًا،

---

(١) ١٠/ ٧٦٣- ٧٦٦.

وهما حِفظُ الصُّدورِ مِن أبي هريرةَ، وحفظُ السُّطورِ مِن عبدِ اللَّهِ ابنِ عمرٍو -رضِيَ اللَّهُ عنِ الجميعِ- بحيث لا يُظَنُّ مِن اقتصارِ أبي هريرةَ على حفظِ الصُّدورِ أنَّ مُحصِّلتَه كانت أقَلَّ أو ضبطَه كانَ أضعَفَ.

وذلك لأنَّ ابنَ الجوزيِّ وغيرَه ذكَرُوا أنَّ أبا هريرةَ قد رُوِيَ عنه (٥٣٧٤) حديثًا، في حين ذكَرُوا أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو قد رُوِيَ عنه (٧٠٠) حديثٍ، وقيلَ: أقلُّ مِن ذلك[١].

كما أنَّ أبا هريرةَ رضي الله عنه أُتِيحَت له فرصةٌ ذهبيَّةٌ جعَلَت لحفظِه مزيَّةً عُليَا؛ حيثُ إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ حدَّثَ يومًا وقالَ: «**مَن يبسُطُ ثوبَه، فلَن ينسَى شيئًا سمعَه منِّي**». قالَ أبو هريرةَ: «فبسطتُ ثوبي حتى قضَى حديثَه، ثمَّ ضمَمتُه إليَّ، فما نسيتُ شيئًا سمِعتُه منه». وفي روايةٍ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**أيُّكم يبسُطُ ثوبَه، فيأخُذُ مِن حديثِي هذا، ثمَّ يجمَعُه إلى صدرِه، فإنَّه لم ينسَ شيئًا سمِعَه**». قالَ أبو هريرةَ: «فبسَطتُ بُردَةً عليَّ حتى

(١) «تلقيح فهوم أهل الأثر»: ٢٦٢، ٣٦٣، وانظر: «سير أعلام النبلاء»: ٢/ ٥٩٤.

فرَغَ مِن حديثِه، ثمَّ جمَعتُها إلى صدرِي، فما نسِيتُ بعدَ ذلك اليومِ شيئًا حدَّثَني به»[1].

ومِن أجلِ ذلك قالَ الذَّهبيُّ[2]: «كانَ حِفظُ أبي هريرةَ الخارقُ مِن معجزاتِ النُّبوَّةِ».

وشهِدَ له به غيرُ واحدٍ مِنَ الصَّحابةِ والتابعينَ عن رُؤيةٍ ومُعايشةٍ علميَّةٍ واختبارٍ[3].

ثمَّ إنَّه خلالَ حياتِه قامَ بتبليغِ ما حفِظَه من الرسولِ ﷺ إلى أكثرِ من ثمانمائةٍ من أهلِ العلمِ من الصحابةِ والتابعين، فحدَّثَ بعددٍ مِنْ حواضر بلاد الإسلام في عصره من الشام، والعراق، والبحرين، مع كثرةِ ذلك في المدينةِ المنورةِ لطولِ إقامته بها، وكانَت له حلقةٌ للتَّحديثِ في المسجد النبوي[4]، وبذلك

(١) أخرجه البخاري (٢٣٥٠)، ومسلم (٢٤٩٢، ٢٤٩٣)، واللفظ له من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في «سير أعلام النبلاء»: ٢/ ٥٩٤، ٥٩٨، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٦، ٦٠٧.

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٥/ ٢٣٧، ٢٣٨، و«تاريخ ابن عساكر»: ٦٧/ ٣١١، ٣١٨، ٣٣٩.

(٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٥/ ٢٣٩، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر: ٦٧/ ٣١٣، ٣١٧، ٣١٨، و«سير أعلام النبلاء» =

انتشرَت رواياتُه مع كثرتِها بما يُؤيِّدُ أكثريَّةَ حديثِه عن حديثِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنه، ومع تصريحِه بأنَّه لم يكُن حديثُه عن الرسول ﷺ، وكراهتُه في البدايةِ لكتابةِ الحديثِ عنه، اكتفاءً بالسماعِ عنه، إلَّا أنه تغيَّرَ رأيُه إلى الموافقةِ على الكتابةِ الكثيرةِ عنه، بل والاحتفاظُ بحديثِه مكتوبًا عندَه، والرجوعُ إليه عندَ الحاجةِ، وخلاصةُ ذلك كالتالي:

أخرَجَ الحاكمُ في «المستدركِ»[1]، والخطيبُ في «تقييدِ العلمِ»[2] واللَّفظُ له، مِن طريقِ سعيدِ بنِ أبي الحسنِ البصريِّ قالَ: «لم يكُن مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ أكثَرُ من أبي هريرةَ حديثًا عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، وإنَّ مروانَ[3] زمَنَ هو علَى المدينةِ أرادَ أن

= للذهبي: ٢/ ٦٠٢- ٦٠٧، و«فتح الباري» لابن حجر العسقلاني: ١/ ٢٠٧.

(١) ٣/ ٥٠٩، ٥١٠.

(٢) ص ٤١.

(٣) هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي المدني المتوفى سنة (٦٥هـ)، ولم تثبت له صحبة. «التقريب» (٦٥٦٧)، وقال عروة بن الزبير: «كان مروان لا يتهم في الحديث». «هدي الساري»: ٤٤٣.

يُكْتِبَهُ حديثَه فأبَى، وقال: ارْوُوا كما رُوِّينا. فلمَّا أبى عليه تغفَّلَه، فأقعَدَ له كاتبًا لقِنًا ثقِفًا[١] ودعاه، فجعَلَ أبو هريرةَ يحدِّثُه ويكتبُ الكاتبُ، حتى استفرَغَ حديثَه أجمَعَ، قال: ثمَّ قالَ مروانُ: تعلَمُ أنَّا قد كتَبنا حديثَك أجمَع؟ قال: وقد فعَلتُم؟ قال: نعم، فاقرءوه عليَّ إذَن، فقرأوه علَيه، فقال أبو هريرةَ: أمَا إنَّكم قد حفِظتُم، وإن تُطعني تمحُه. قال: فمحاه»[٢].

ومِن المعروفِ أنَّ مروانَ قد ولِيَ المدينةَ لمعاويةَ أوَّل مرَّةٍ في سنةِ (٤٢هـ)، واستمَرَّت ولايتُه إلى آخِرِ سنةِ (٤٨هـ)[٣]، ثمَّ عُزِلَ ثمَّ أُعيدَ لولايتِها سنةَ (٥٤هـ) حتى آخِر سنةِ (٥٨هـ)[٤]، ولم أجِد تحديدَ وقتِ حصولِ تلك الواقعةِ لأبي هريرةَ، لكنَّها عمومًا تكونُ بعدَ بدايةِ ولايةِ مروانَ سنةَ (٤٢هـ)، ومِن المعروفِ أيضًا أنَّ أبا هريرةَ أسلَمَ في عامِ فتحِ خيبرَ سنةَ (٧هـ)[٥]، وكانَ عمُرُه

---

(١) أي عاقلًا، حاذقًا، فاهمًا. «المعجم الوسيط» (ث ق ف، ل ق ن).

(٢) وإسناد الخطيب بهذا الحديث حسن.

(٣) «تاريخ الطبري»: ٥/ ١٧٢، ٢٣٢.

(٤) المصدر السابق: ٥/ ٢٩٣، ٢٩٨- ٣٠٩.

(٥) المصدر السابق: ٣/ ١.

فوقَ الثَّلاثينَ[١]، ثمَّ كانت وفاتُه سنةَ (٥٩هـ) على أقصَى تقديرٍ[٢]، ومقتضَى ذلك أنَّ واقعة الكتابةِ عنه هذه، وما سأذكُرُه بعدَها مِن موافقَتِه على كتابةِ حديثِه عنه كانَ في أواخِرِ حياتِه.

ويظهَرُ أنَّ مروانَ مع طولِ ولايتِه على المدينةِ كما تقدَّمَ عادَ مرَّةً أخرَى لفكرةِ كتابةِ أكبَر قدرٍ ممكنٍ مِن حديثِ أبي هريرةَ مع عملِ حيلةٍ محكمةٍ لكتابةِ ما يحدِّثُ به ومراجعتِه دونَ إشعارِ أبي هريرةَ، فقد جاءَت روايةٌ أخرَى من طريقٍ آخَرَ تفيدُ ذلك، حيثُ أخرَجَ الحاكمُ وغيرُه مِن طريقِ عمرِو بنِ عُبيدٍ عن أبي الزُّعَيزعَةِ كاتبِ مروانَ بنِ الحَكمِ قال: إنَّ مروانَ دعا أبا هريرةَ فأقعَدَني خلفَ السَّرِير وجعَلَ يسألُه، وجعَلتُ أكتُبُ، حتَّى إذا كانَ على رأسِ الحولِ دعا به فأقعَدَه وراءَ الحِجابِ، فجعَلَ يسألُه عن ذلك، فما زادَ ولا نقَصَ ولا قدَّمَ ولا أخَّرَ.

وقالَ الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ ولم يُخرجاه»[٣].

---

(١) «سير أعلام النبلاء»: ٢/ ٦٠٥.

(٢) «أسد الغابة»: ٦/ ٣٢١.

(٣) «المستدرك»: ٣/ ٥١٠ - كتاب معرفة الصحابة، مع تلخيص =

وأخرَجَه البيهقيُّ في «المدخلِ إلى السُّننِ»(١) عن الحاكمِ، به، وفي روايتِه أنَّ مروانَ: «جعَلَ يسألُه عن ذلك الكتابِ». يعني ما كانَ قد كتَبَه أبو الزُّعيزعَةَ خلالَ العامِ كلِّه.

وتلك الرِّوايةُ واضحةٌ في بيانِ كثرةِ ما كُتِبَ لمروانَ من حديثِ أبي هريرةَ على مدارِ عامٍ كاملٍ، وبيانِ حرصِ مروانَ على تحويلِ أكبرِ قدرٍ مُمكِن ممَّا كانَ يحفظُه أبو هريرةَ إلى مكتوبٍ، صيانةً له قبلَ موتِه، مع التَّأكُّدِ مِن ضبطِه بالمراجعةِ التَّفصيليَّةِ كما في تلك الرِّوايةِ، كما نجِدُ أنَّ ما كُتِبَ عن أبي هريرةَ هذه المرَّةِ، لم يتعرَّض للمحوِ كما في الرِّوايةِ السَّابقةِ. كما جاءَت روايةٌ أخرَى تُفيدُ أنَّ مروانَ قد احتفَظَ بمجموعِ ما كُتِبَ في حِرزٍ مَصونٍ، بحيثُ انتقَلَ مِن بعدِه إلى حيازةِ ابنِه عبدِ العزيزِ بنِ مروانَ(٢)، حيث يروي ابنُ سعدٍ من طريقِ اللَّيثِ

= الذهبي، ولم يتعقب الحاكم، لكنه في ترجمة أبي زعيزعة في «الميزان»: ٥/ ٢٤٢ قال: «لا يُعرَف». وتصحيح الحاكم لحديثه هذا يفيد أنه عنده صدوق.

(١) (٤٣٥) ط. عوامة.

(٢) هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، والد عمر =

ابنِ سعدٍ عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ أنَّ عبدَ العزيزِ بنَ مروانَ كتَبَ إلى كثيرِ بنِ مُرَّةَ الحضرميِّ- وكانَ قد أدرَكَ بحمصَ سبعينَ بدريًّا مِن أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ- أن يكتُبَ إليه بما سمِعَ من أصحابِ رسولِ اللَّهِ ﷺ مِن أحاديثِهم إلَّا حَديثَ أبي هريرةَ فإنَّه عندَنا[(١)].

وكثيرُ بنُ مرَّةَ هذا يُعَدُّ مِن كبارِ ثقاتِ التَّابعينَ، وعدَّه الذَّهبيُّ من المخضرمينَ، وقدَّرَ وفاتَه نحو سنةِ (٨٦هـ)[(٢)]، في حينِ تُوفِّيَ عبدُ العزيزِ بنُ مروانَ سنةَ (٨٥هـ)[(٣)]، فهما قرينانِ، ويروي كثيرٌ عن عبدِ العزيزِ[(٤)]، وكلاهما يرويانِ عن أبي هريرةَ[(٥)]، وتاريخُ

= ابن عبد العزيز الخليفة الراشد، ولاه والده مروان إمارة مصر سنة (٦٥هـ)، وبقي بها حتى مات ودفن فيها سنة (٨٥هـ). «تهذيب الكمال»: ١٨/ ١٩٧- ٢٠٤.

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٤٥٠، ٤٥١.

(٢) «سير أعلام النبلاء»: ٤/ ٤٦، ٤٧.

(٣) «الكاشف»: ١/ ٦٥٨.

(٤) «تهذيب الكمال»: ٢٤/ ١٥٨، ١٥٩.

(٥) المصدر السابق: ٣٤/ ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٢.

وفاتهما يُفيدُ حصولَ التَّوسُّع الكبير في كتابةِ السُّنَّةِ مجموعةً قبلَ نهايةِ القَرنِ الأوَّلِ الهجريِّ بسنواتٍ غيرِ قليلةٍ.

وروايةُ عبدِ العزيزِ هذه تُفيدُ أيضًا اهتمامَ خلفاءِ وأمراءِ بني أميَّةَ بكتابةِ أكبَرِ قدرٍ ممكنٍ مِن السُّنَّةِ، والحفاظ عليه مجموعًا فقط، وذلك قبلَ مرحلةِ التَّصنيفِ.

فما حدَثَ من مروانَ بنِ الحَكَمِ حدَثَ امتدادُه مِن ابنِه عبدِ العزيزِ كما نرَى، ثمَّ حدَثَ ما يُماثلُه مِن حفيدينِ لمروانَ مع الإمامِ الزُّهريِّ المتوفَّى سنةَ (١٢٤هـ)، وهما: هشامُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ، وعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ مروانَ في خلافتِهما[١]، كما جاءَ عن أبي هريرةَ ما يُفيدُ تغيُّرَ رأيه مِن امتناعِه عن كتابةِ الحديثِ عنه، إلى موافقتِه على ذلك لغيرِ مروانَ، واحتفاظِه أيضًا بما هو مكتوبٌ عندَه للرُّجوعِ إليه عندَ الحاجةِ.

فمِن ذلك ما جاءَ عن أحَدِ تلاميذِ أبي هريرةَ الثِّقاتِ وهو

---

(١) ينظر: ترجمة الزهري من «تاريخ ابن عساكر»: ٨٧- ٩٣، و«الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٧/ ٤٣٤، ٤٣٥، و«فتح الباري» لابن حجر العسقلاني: ١/ ٢٠٨.

بَشيرُ بنُ نَهِيكٍ البصريُّ[١] قالَ: «كنتُ أكتُبُ ما أسمَعُ من أبي هريرةَ، فلمَّا أرَدتُ أن أفارِقَه، أتيتُه بكتابِه، فقرأتُه علَيه، وقلت له: هذا ما سمِعتُه منكَ؟ قال: نعم»[٢]. وفي روايةٍ: قالَ بشيرٌ: «كنتُ أكتبُ بعضَ ما أسمَعُ من أبي هريرةَ، فلمَّا أردتُ فِراقَه أتيتُه بالكتبِ فقرأتُها عليه فقلت: هذا سمِعتُه منك؟ قال: نعم»[٣]. وفي روايةٍ: قال بشيرٌ: «كنتُ كتبتُ عن أبي هريرةَ كتابًا، فلمَّا أردتُ أن أُفارِقَه قلت: يا أبا هريرةَ، إنِّي كتبتُ عنك كتابًا، فأرويهِ عنك؟ قال: نعم»[٤].

وفي روايةٍ: «قال: نعم اروِهِ عنِّي»[٥]. وفي روايةٍ: أنَّ بشيرَ

---

(١) ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام»: ٦/ ٣٠٣ ضمن من توفي سنة (١٠٠هـ)، وينظر: «الكاشف»: ١/ (ت ٦١٣).

(٢) «سنن الدارمي»: المقدمة: (٥٠٠) واللفظ له، وإسناده صحيح، من طريق عمرانَ بن حُدَيرٍ، عن لاحقٍ أبي مِجْلَزٍ، عن بَشيرٍ، به.

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٥/ ٢٤٨، من طريق عِمرانَ بن حُدَيرٍ، به.

(٤) «العلل» للإمام أحمد رواية عبد اللَّه بن أحمد: ١/ برقم (٢٣٨) من طريق عِمرانَ بن حُدَيرٍ، به.

(٥) كتاب «العلم» لابن أبي خيثمة (١٥٤) من طريق عِمرانَ بن حُدَيرٍ، به.

ابنَ نهيكٍ كانَ يكتبُ حديثَ أبي هريرةَ ممَّا يسمَعُ منه، فلمَّا أرادَ بشيرٌ أن يرتحِلَ من عندِه أتاه بما كتَبَ عنه فقرَأَ علَيه فقالَ: «هذا سمِعتُه منك». فقال: «نعم»(١).

وفي مصادرِ ترجمةِ بشيرٍ هذا أنَّه روَى عن أبي هريرةَ(٢)، وفي ترجمةِ أبي هريرةَ أنَّ ممَّن روَى عنه: بشيرُ بنُ نهيكٍ(٣). وفي الرِّواياتِ السَّابقةِ ما يُفيدُ أنَّ بشيرًا مع كونِه بصريًّا جاءَ إلى أبي هريرةَ -يعني بالمدينةِ، لإقامتِه بها أكثَر حياتِه، وتحديثِه بها بالمسجدِ الحرامِ وغيرِه(٤)- وقولُ بشيرٍ: «فلمَّا أردتُ فراقَه أتيتُه بالكتبِ»: يفيدُ أنَّه لازَمَه فترةً غير قصيرةٍ، حتَّى سمِعَ منه الكثيرَ، وقولُه: «كنتُ أكتبُ بعضَ ما أسمَعُ»: يفيدُ أنَّه لم يكتُب

(١) «المعرفة والتاريخ» للفسوي: ١/ ٨٢٦ من طريق عِمرانَ بن حُدَيرٍ، به، وسقط منه قوله: «هذا سمعته منك». فأثبته من «طبقات ابن سعد»: ٥/ ٢٤٨.

(٢) «تهذيب الكمال»: ٤/ ١٨١.

(٣) المصدر السابق: ٣٤/ ٣٦٧.

(٤) ينظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد: ٥/ ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٧.

عنه كلَّ ما كانَ يسمِعُه، ورغم ذلك كانَ ما كتَبَه كثيرًا حيث يقولُ: «أتيتُه بالكتبِ فقرأتُها عليه». وقولُه في إحدى الرِّواياتِ السَّابقةِ: «هذا سمِعتُه منك»، وفي روايةٍ أخرى: «إنِّي كتبتُ عنك كتابًا» دليلٌ على أنَّ ما كتَبَه كان بخطِّه هو، وأنَّه ممَّا سمِعَه مِن أبي هريرةَ، كما أنَّه قرأه عليه، وأنه لمَّا أعلَمَه بالكتابةِ عنه، لم يعترِض على ذلك، كما كانَ اعترَضَ على كتابةِ كاتبِ مروانَ عنه في المرَّةِ الأولى، بل قالَ لبَشيرٍ: «نعم ارْوِه عنِّي» كما في إحدى الرِّواياتِ السَّابقةِ، ومعنى هذا أنَّه تغيَّرَ رأيُه مُؤخَّرًا إلى جوازِ كتابةِ الرَّاوي عنه ما يسمعُه منه، وكذا قراءتُه عليه ثمَّ روايتُه عنه، بعدَ تثبُّتِه مِن ضبطِ ما كُتِبَ(١).

---

(١) لكن جاءت رواية أخرى لهذه الواقعة التي جرت بين بَشِير بن نَهِيكٍ وشيخه أبي هريرة، فيها اختصارٌ مخلٌ، فترتب عليه استدلال الترمذي بتلك الرواية على عدم سماع بشير مطلقًا من أبي هريرة لما كتبه عنه، مع كونه ذكر في موضع متأخر من «العلل» روايةً بالسند نفسه توافق الروايات السابقة عند غيره، ولفظها: «كنتُ كتبتُ كتابًا عن أبي هريرةَ، فلما أردتُ أن أفارقه قلتُ: أروي هذا عنك؟ قال: نعم». فبهذه الرواية تُرد الرواية المجملة الأولى عند الترمذي. =

بل قد جاءَ عن أبي هريرةَ أنَّه كانَ يحتفِظُ بنسخةٍ مكتوبةٍ من أحاديثِه عندَه، بحيث يحتكِمُ إلى ما فيها عندَ الحاجةِ.

فأخرَجَ الحاكمُ في «المستدركِ» مِن طريقِ ابنِ وهبٍ، عن ابنِ لهيعةَ، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أبي جعفرٍ، عن الفضلِ بنِ الحسنِ ابنِ عمرِو بنِ أُميَّةَ الضَّمريِّ، عن أبيهِ قالَ: «حَدَّثتُ عن أبي هريرةَ بحديثٍ فأنكَرَه، فقلت: إنِّي قد سمِعتُه منك. قال: إن كنتَ سمِعته منِّي، فإنَّه مكتوبٌ عندي، فأخَذَ بيدي إلى بيتِه، فأراني كُتُبًا من كُتُبِه من حديثِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، فوجَدتُ ذلك الحديثَ، فقال: قد أخبَرتُك أنِّي إن كنتَ حدَّثتُك به، فهو مكتوبٌ عندي»(١).

= ينظر: «العلل الكبير» للترمذي بترتيب القاضي رقم (٣٦٧، ٣٦٨)، ص ٣٨٧ برقم (٤٢).

وما نقله الترمذي عن البخاري كما في الموضع السابق من «العلل» من قوله: «لا أرى لبشيرٍ سماعًا من أبي هريرة» مقصودٌ به سماعَ حديثٍ مُعينٍ رواه الترمذي في «الجامع» (١٣٥٥) من طريق قتادة عن بَشير بن نَهيك عن أبي هريرة. ويؤيد ذلك ما في «التاريخ الكبير» للبخاري: ٢/ ١٠٥ من قول البخاري: «سمع بَشيرٌ من أبي هريرةَ»، وكذا قال أبو أحمد الحاكم في «الكنى»: ٤/ ترجمة (٣٣٠٢).

(١) «المستدرك»: ٣/ ٥١١ وعقَّب الذهبي على الحديث في =

وأخرَجَ ابنُ عساكرَ في «تاريخِ دمشقَ»[1] من طريقِ عبدِ الحميدِ بنِ جعفرٍ، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ أبي جعفرٍ، عن زوجِ أُمِّه أنَّه قالَ لأبي هريرةَ: «كيف حديثٌ كنتَ حدَّثتنيه في كذا وكذا؟» قالَ أبو هريرةَ: «ما أذكُرُ أنِّي حدَّثتُك هذا، فانطلِق إلى البيتِ، فإنِّي لا أحدِّثُ حديثًا إلَّا هو عندي مكتوبٌ» قال: «فانطلَقتُ معه فأخرَجَ صحيفةً صغيرةً فيها ذلك الحديث وحدَه».

فمِن هذين الحديثين يلاحظُ أنَّ أبا هريرةَ كان يعوِّلُ بجانبِ حفظِه للأحاديثِ على ما هو مكتوبٌ عندَه.

وما في سندِ الرِّوايةِ الثَّانيةِ مِن إبهامِ الرَّاوي عن أبي هريرةَ بكونِه زوجَ أمِّ عُبيدِ اللَّهِ بنِ جعفرٍ، فإنَّ الرِّوايةَ الأولى مِن طريقِ ابنِ لهيعةَ تعضِّدُه وتدفعُ النَّكارةَ عن سندِ كلٍّ منهما، ويعضدُهما أيضًا الحديثُ الصَّحيحُ السَّابقُ بإقرارِ أبي هريرةَ لكتابةِ بشيرِ بنِ نَهيكٍ عنه كتابًا مِن حديثِه، وإذنِه له بروايتِه عنه.

= «مختصر المستدرك» فقال: «هذا منكر، لم يصح، وفي سنده ابن لهيعة». هـ. ولكنه من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة، ولم ينفرد بذلك كما في الرواية التالية.

(١) ٦٧/ ٣٤٢.

ومِن العُلماءِ مَن جمَعَ بينَ أحاديثِ الكتابةِ هذه، وبينَ حديثِ الإمامِ البخاريِّ وغيرِه مِن حديثِ همَّامِ بنِ مُنَبِّهٍ، عن أبي هريرةَ قال: «ما مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ أحَدٌ أكثَرُ حديثًا عنه منِّي، إلَّا ما كانَ مِن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، فإنَّه كانَ يكتُبُ ولا أكتبُ»[(١)]:

فذكَرَ ابنُ عبدِ البرِّ حديثَ الكتابةِ الذي مِن طريقِ ابنِ لهيعةَ كما تقدَّمَ، وعقَّبَ عليه بقولِه: «هذا خِلافُ ما تقدَّمَ مِن أوَّلِ هذا البابِ عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أنَّه لم يكُن يكتُبُ، وأنَّ عبدَ اللَّهِ ابنَ عمرٍو كتَبَ، وحديثُه ذاك أصَحُّ في النَّقلِ مِن هذا؛ لأنَّه أثبَتُ إسنادًا عندَ أهلِ الحديثِ، إلَّا أنَّ الحديثَينِ قد يسوغُ التَّأوُّلُ في الجمعِ بينَهما»[(٢)]. ولم يقُم هو بهذه المهمَّةِ، كما أنَّ روايةَ ابنِ لهيعةَ التي ذكَرَها، قد وُجِدَ لها مُتابعٌ وشاهدٌ صحيحٌ كما قدَّمتُ.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٣)، والترمذي (٢٦٦٨) بنحوه، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن حبان (٧١٥٢- الإحسان) بلفظ مقارب، ثلاثتهم من طريق هَمَّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «جامع بيان العلم وفضله»: ١/ ٣٢٤.

ثمَّ جاءَ بعدَ ابنِ عبدِ البرِّ مَن قامَ بالجمعِ فعلًا ، كالإمامِ ابنِ عساكرَ، وتابَعَه الحافظُ ابنُ حجرٍ مِن بعدِه.

فابنُ عساكرَ ذكَرَ بعضَ رواياتِ عدمِ الكتابةِ، ومنها : روايةُ همَّامٍ عن أبي هريرةَ السابقةِ، وذكَرَ بعضَ رواياتِ الكتابةِ عن أبي هريرةَ، ومنها : حديثُ عُبيدِ اللَّهِ بنِ أبي جعفرٍ، عن زوجِ أمِّه، عن أبي هريرةَ، وقرَّرَ أنَّ روايةَ همَّامِ بنِ مُنبِّهٍ أَصَحُّ إسنادًا من التي بعدَها ، وقالَ : «ووجهُ الجمعِ بينَ هذه الحكايةِ والتي قبلَها : أنَّ أبا هريرةَ كانَ لا يكتبُ في حياةِ النبيِّ ﷺ ويتَّكلُ على حفظِه ، لما خصَّه به رسولُ اللَّهِ ﷺ مِن بسطِ ردائِه كما تقدَّمَ[1] ، ثمَّ كتَبَ بعدَ النبيِّ ﷺ ما كانَ حفِظَه عنه ، ولولا أنَّه كانَ مكتوبًا عندَه لم يُمكِنه تقديرُه بوعاءينِ ، وثلاثِ جُرُبٍ على ما بيَّنَّا»[2] .

---

(١) ينظر : «تاريخ ابن عساكر»: ٦٧/ ٣٣١-٣٣٤.

(٢) أحال ابن عساكر على ما ذكره قبل هذا من حديث أبي هريرة قال: «حفظت من رسول اللَّه ﷺ وعاءين، فأما أحدهما فبثثته في الناس، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم». ٦٧/ ٣٣٧. وقد أخرجه من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة، وأخرجه البخاري من طريق ابن أبي ذئب، به: ١/ ٢١٦ (١٢٠) مع «الفتح». =

وذكَرَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ في شرحِ حديثِ الوعاءينِ أنَّ هذه الرِّوايةَ تُفيدُ أنَّ ما نشَرَه أبو هريرةَ أكثَرُ ممَّا لم ينشُره، ثمَّ قالَ: «ويحتمِلُ أنَّ أبا هريرةَ أملَى حديثَه على مَن يثِقُ به فكتَبَه له وترَكَه عندَه»(١).

وما قدَّمتُه من رواياتِ كتابةِ أبي الزُّعيزعةِ عنه بأمرِ مروان بنِ الحكمِ لمدَّةِ عامٍ كاملٍ، يُؤيِّدُ ما ذكَرَه ابنُ عساكرَ أنَّ كتابةَ حديثِ أبي هريرةَ عنه كانَت بعدَ وفاةِ الرَّسولِ ﷺ بسنواتٍ غير قليلةٍ، وفي أواخِرِ حياتِه هو، حيث كانَت أوَّلُ ولايةٍ لمروانَ على المدينةِ سنةَ (٤٢هـ)، كما تقدَّمَ، أي بعدَ وفاتِه ﷺ بأكثَرَ مِن ثلاثينَ سنةً، وفي أواخرِ حياةِ أبي هريرةَ لكونِه توفِّيَ سنةَ (٥٩هـ) كما تقدَّمَ.

ثمَّ أضافَ الحافظُ ابنُ حجرٍ جوابًا آخرَ فقال: «وأقوَى مِن ذلك أنَّه لا يلزَمُ مِن وجودِ الحديثِ مكتوبًا عندَه أن يكونَ

= وحديث: «ثلاث جُرُبٍ» أخرجه ابن عساكر أيضا: ٦٧/ ٣٣٨.
و«الجُرُب»: جمع جِراب، وهو وعاءٌ يحفظ فيه الزاد «المعجم الوسيط»: (ج ر ب).

(١) «فتح الباري»: ١/ ٢١٦.

بخطِّه، وقد ثبَتَ أنَّه لم يكُن يكتُبُ، فتعيَّنَ أنَّ المكتوبَ عندَه بغيرِ خطِّه»[١].

وممَّا يؤيدُ ذلك ما رواه الإمامُ أحمدُ في «مسندِه»[٢] من حديثِ أبي هريرةَ قال: «ما كانَ أحَدٌ أعلَمَ بحديثِ رسولِ اللَّهِ ﷺ منِّي إلَّا ما كانَ مِن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، فإنَّه كانَ يكتُبُ بيدِه ويعيهِ بقلبِه، وكنتُ أعيه بقلبي ولا أكتُبُ بيدي». فقولُه: «ولا أكتُبُ بيدي»: صريحٌ في مقصودِه بالنَّفيِ المُطلَقِ الواردِ في الرِّواياتِ الأخرَى، وأنَّه نفيٌ لكتابتِه بيدِه، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ واقعَ حالاتِ

---

(١) «الفتح»: ١/ ٢٠٧.

(٢) ٢/ ٤٠٣ (٩٢٣١) من طريق محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن مجاهد- وهو ابن جبر- والمغيرة بن حكيم كلاهما سمعا أبا هريرة، به.

وأخرجه الخطيب في «تقييد العلم»: ٨٣ من طريق عقيل، عن عمرو بن شعيب، عن المغيرة بن حكيم، أنه سمع أبا هريرة، به، بلفظ: أن عبد اللَّه بن عمرو كان يكتب بيده ويعي بقلبه وأنا كنت أعي بقلبي». هـ. وسياق الحديث قبله يقتضي: «ولا أكتب بيدي». كما صرح به في رواية الإمام أحمد. وقال الحافظ في «الفتح»: ١/ ٢٠٧: «إسناده حسن».

الكتابةِ السَّابقِ ذِكرها منها ما كانَ بواسطةِ تلميذِه الذي لازَمَه مُدَّةً، وهو بَشيرُ بنُ نَهيكٍ، ومنها ما كانَ بواسطةِ أبي الزُّعيزعةِ كاتبِ مروان بنِ الحَكمِ، ومنها ما عبَّرَ عنه أبو هريرةَ بقولِه: «مكتوبٌ عندي». فهذه العبارةُ لا تُفيدُ كونَ المكتوبِ عندَه مكتوبًا بيدِه. وبذلك يندفعُ التَّعارضُ بينَ نفيهِ للكتابةِ، وبينَ وجودِ الأحاديثِ مكتوبةً عندَه، وبهذا يزولُ وصفُ النَّكارةِ عن رواياتِ وجودِ أحاديثِ أبي هريرةَ مكتوبةً عندَه، وعنِ التَّحرِّي في التَّحديثِ بما هو مكتوبٌ عندَه.

وقد ذكَرَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ أنَّ الأحاديثَ الصَّحيحةَ المُفيدَةَ لإذنِه ﷺ في كتابةِ الحديثِ عنه، والأحاديثَ التي اشتمَلَت على نهيهِ ﷺ، كحديثِ أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه عندَ مسلمٍ[1]: أنَّه ﷺ قالَ: «**لا تكتبُوا عنِّي شيئًا غيرَ القُرآنِ**»، لا تعارُضَ بينَها في الحقيقةِ؛ لأنَّه يمكِنُ الجمعُ بينَها بوجوهٍ متعدِّدَةٍ ومُعتبَرَةٍ، وذَكَر أنَّ أقربَها: أنَّ النَّهيَ مُتقدِّمٌ زمنًا، والإذنَ ناسخٌ له عندَ الأمنِ مِنَ الالتباسِ.

---

(١) في «صحيحه» (٣٠٠٤).

ثمَّ قالَ: «وقيلَ: النَّهيُّ خاصٌّ بمَن خُشِيَ منه الاتِّكالُ على الكتابةِ دونَ الحفظِ، والإذنُ لمَن أُمِنَ منه ذلك».

ثمَّ قالَ الحافظُ: «قالَ العلماءُ: كرِهَ جماعةٌ مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ كتابةَ الحديثِ، واستحبُّوا أن يُؤخَذَ عنهم حفظًا كما أخذُوا حفظًا، لكن لمَّا قصُرَتِ الهِمَمُ وخَشِيَ الأئمَّةُ ضياعَ العلمِ دوَّنوه».

ثمَّ قالَ الحافظُ: «وأوَّلُ مَن دوَّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزُّهريُّ على رأسِ المائةِ بأمرِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ، ثمَّ كثُرَ التَّدوينُ ثمَّ التَّصنيفُ، وحصَلَ بذلك خيرٌ كثيرٌ، فللَّهِ الحمدُ»[1].

ولكنَّ الظَّاهرَ أنَّ أوليَّةَ الزُّهريِّ هذه ليست أوَّليَّةً مطلقةً، حيث سبقَها عدَّةُ وقائعَ للتَّدوينِ الكثيرِ، مثلَما تقدَّمَ عن أبي هريرةَ المُتوفَّى سنةَ (٥٩هـ)، ومثل كتابةِ كثيرِ بنِ مُرَّةَ المُتوفَّى نحو سنةِ (٨٦هـ) عن جماعةٍ من الصحابةِ، وما جاءَ مِن كتابةِ أبي بكرِ بن محمدِ بنِ حزمٍ أميرِ المدينةِ المتوفى سنةَ (١٢٠هـ) بأمرِ عمرَ بن عبدِ العزيزِ أيضًا[2]، بل سبقَها تدوينُ هشامِ بنِ عبدِ الملكِ

---

(١) «فتح الباري»: ١/ ٢٠٨.

(٢) «سنن الدارمي» (٤٩٣).

الخليفةِ المتوفى سنةَ (١٢٥هـ) عن الزُّهريِّ نفسِهِ لمدَّةِ عامٍ كاملٍ[١]، قبلَ أمرِ عمرَ ابنِ عبدِ العزيزِ له المتوفى سنة (١٠١هـ)[٢].

وبجانبِ ما أفادَته الأحاديثُ السَّابقةُ مِن إذنِه ﷺ العامِّ في كتابةِ الصَّحابةِ الحديثَ عنه، جاءَت أحاديثُ أُخرَى بإذنِه بالكتابةِ لأسبابٍ ودواعٍ خاصَّةٍ، فمِن ذلك: أنَّه في عامِ الفتحِ لمَّا قتَلَ رجلٌ مِن خُزاعةَ رجلًا مِن بني ليثٍ ركِبَ ﷺ راحِلَتَه؛ ليخطُبَ النَّاسَ، فحمِدَ اللَّهَ، وأثنَى علَيه، ثمَّ قالَ: «**إنَّ اللَّهَ حبَسَ عن مكَّةَ الفيلَ، وسلَّطَ عليها رسولَه والمؤمنينَ...**»- الحديثَ في حُرمةِ مكَّةَ، وحُكمِ مَن يُقتَلُ فيها- فقامَ أبو شاهٍ - رجلٌ مِن أهلِ اليمَنِ- فقالَ: اكتبُوا لي يا رسولَ اللَّهِ. فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**اكتبُوا لأبي شاهٍ**». قالَ الوليدُ بنُ مسلمٍ - راوِي الحديثِ عنِ الأوزاعيِّ-: «**قلت للأوزاعيِّ**: ما قولُه:

---

(١) «تاريخ ابن عساكر»: ترجمة الزهري المفردة: ٨٧، ٨٩، و«تاريخ الطبري»: ٧/ ٢٠٠.

(٢) ترجمة الزهري المفردة: ٩١- ٩٣، و«الكاشف» للذهبي: ٢/ ٦٥، و«سنن الدارمي» (٤٩٤).

اكتبُوا لي يا رسولَ اللَّهِ؟ قالَ: هذه الخُطبةَ التي سمِعَها مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ»[1].

وفي روايةٍ للبخاريِّ[2] أيضًا: أنَّ الرَّجلَ قالَ: اكتُبْ لي يا رسولَ اللَّهِ. فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**اكتبُوا لأبي شاهٍ**».

وتحديدُ زمَنِ الحديثِ بأنَّه عام الفتحِ صريحٌ في صحَّةِ تأخُّرِ الإذنِ بالكتابةِ؛ لأنَّ الفتحَ كانَ في أواخرِ حياتِه ﷺ كما هو معلومٌ.

وقد علَّقَ عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ رحمه الله على روايةِ الحديثِ في «المسندِ»[3] بقولِه: «ليسَ يُروَى في كتابةِ الحديثِ شيءٌ أصحُّ مِن هذا الحديثِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أمَرَهم، فقالَ: «**اكتبُوا لأبي شاهٍ**» ما سمِعَ النبيَّ ﷺ خطبَتَه».

ويُلاحَظُ أنَّ هذا الإذنَ بمناسبتِه المذكورةِ، ولسائلٍ مُعيَّنٍ، ومع ذلك قرَّرَ عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ أنَّه أصحُّ ما يُروَى في كتابةِ الحديثِ مُطلقًا دونَ تقييدٍ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٣٤)، ومسلم (١٣٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في «صحيحه» (٦٨٨٠).

(٣) ١٢/ ١٨٥ (٧٢٤٢).

وهناكَ ما ذُكِرَ أنَّ سببَ الإذنِ في كتابتِه كانَ خشيةَ النِّسيانِ؛ فقد أخرَجَ الإمامُ أحمدُ في «مسندِه»(١) مِن طريقِ عمرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه -يعني عبدَ اللَّهِ بنَ عَمرِو بنِ العاصِ- رضي الله عنهما قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّا نسمَعُ منك أحاديثَ لا نحفَظُها أفلا نكتُبُها؟ قالَ: «**بلى فاكتبُوها**».

وما في إسنادِه في هذا الموضعِ مِن ضَعفٍ ينجبِرُ بطُرقِه الأخرَى، مثلَ طريقِ أحمدَ الأُخرَى(٢).

وأخرَجَ التِّرمذيُّ(٣) مِن حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: كانَ رجلٌ مِنَ الأنصارِ يجلِسُ إلى النبيِّ ﷺ فيسمَعُ منه الحديثَ فيُعجِبُه، فشكَا ذلك إلى النبيِّ ﷺ فقالَ: يا رسولَ اللَّهِ، إنِّي أسمَعُ منك الحديثَ فيُعجبُني ولا أحفَظُه، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**استعِنْ بيمينِك**» وأومَأَ بيدِه للخَطِّ.

وقد ضعَّفَ التِّرمذيُّ الحديثَ بإسنادِه الذي أخرَجَه به،

---

(١) (٧٠١٨).

(٢) في «مسنده» (٦٥١٠).

(٣) في «جامعه» (٢٦٦٦).

ولكن أشارَ إلى أنَّ ضعفَه ينجبرُ بما يشهَدُ له مِن حديثِ عبدِ اللَّهِ ابنِ عمرِو بنِ العاصِ، وهو حديثٌ صحيحٌ كما تقدَّمَ(١).

وهناك ما كتبَه النبيُّ ﷺ لبعضِ عُمَّالِه مِن الصَّحابةِ مثل عمرِو ابنِ حزمٍ الأنصاريِّ رضي الله عنه، وكانَ ممَّن شهِدَ غزوةَ الخندقِ، وقد استعمَلَه ﷺ على نجرانَ، وكتَبَ له كتابًا إلى أهلِ اليمنِ فيه الفرائضُ والسُّنَّةُ، والزَّكاةُ، والدِّياتُ، وغيرُ ذلك(٢).

وعنِ الضَّحاكِ بنِ سفيانَ الكلابيِّ، وهو ممَّن وفَدَ على رسولِ اللَّهِ ﷺ، وكانَ واليًا على قومِه: أنَّ الرَّسولَ ﷺ كتَبَ إليه أن يُورِّثَ امرأةَ أشيمَ الضبابيِّ مِن ديةِ زوجِها(٣).

---

(١) تقدم في الصفحة السابقة.

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» (٤٨٦٨، ٤٨٦٩). وصحَّحه أحمدُ ويعقوبُ الفسويُّ، وقال بعضُ الحفَّاظِ المتأخِّرينَ: و«نسخةُ كتابِ عمرِو بنِ حزمٍ تلقَّاها الأئمَّةُ الأربعةُ بالقبولِ، وهي دائرةٌ على سليمانَ بنِ أرقَمَ، وسليمانَ بنِ أبي داودَ الخولانيِّ، وكلاهما ضعيفٌ، وكان أصحابُ النبيِّ ﷺ والتابعون يرجعون إليه ويدعونَ آراءَهم». انظُر: «نصب الراية»: ٢/ ٣٤٢ بتصرُّف.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٩٢٧)، والترمذي (١٤١٥، ٢١١٠)، وابن =

وعن رافعِ بنِ خَديجٍ ﷺ أنَّه قالَ لمروانَ بنِ الحَكمِ: «إنَّ مكَّةَ إن لم تكُنْ حرَمًا فإنَّ المدينةَ حرَمٌ، حرَّمَها رسولُ اللَّهِ ﷺ وهو مكتوبٌ عندَنا في أديمٍ خولانيٍّ، إن شئتَ أن نُقرِئَكه فعَلْنا» فناداهُ مروانُ: «أجَل بلَغَنا ذلك»[1].

وله شاهدٌ في «صحيحِ مسلمٍ»[2] يرتقِي به إلى الصَّحيحِ لغيرِه.

والأديمُ الخولانيُّ: نوعٌ مِنَ الجُلودِ، وكانتِ تُتخَذُ للكتابةِ حينَذاكَ.

ومِنه يُستفادُ: أنَّ رافعًا كانَ يحتفِظُ ببعضِ الأحاديثِ المكتوبةِ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، وكانَ يرجِعُ إليها في مناسباتِها، وقد سبقَت روايتُه حديثَ إذنِه ﷺ بالكتابةِ خشيَةَ النِّسيانِ.

قالَ الخطيبُ[3]: «ولو لم يكُن في هذا البابِ إلَّا وقوعُ العلمِ بما كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يكتُبُه مِن عهودِ السُّعاةِ على

= ماجه (٢٦٤٢). وقال الترمذيُّ: «حسنٌ صحيحٌ».

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (١٧٢٧٢).

(٢) (١٣٦١/ ٤٥٧).

(٣) في «تقييد العلم»: ٧١.

الصَّدقاتِ، وكتابِه لعمرِو بنِ حزمٍ لمَّا بعثَه إلى اليمَنِ لكفَى؛ إذ فيه الأُسوةُ، وبه القُدوةُ».

وعنِ القَعقاعِ بنِ حكيمٍ، أنَّ عبدَ العزيزِ بنَ مروانَ كتَبَ إلى عبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ أنِ ارفَعْ إليَّ حاجَتَك، قالَ: فكتَبَ إليه عبدُ اللَّهِ: إنِّي سمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: **«ابدَأْ بمَن تعولُ، واليدُ العُليا خيرٌ مِنَ اليدِ السُّفلَى»**(١).

وكانَ لعبدِ اللَّهِ بنِ عمرَ صديقٌ مِن أهلِ الشَّامِ يُكاتِبُه، فكتَبَ إليه عبدُ اللَّهِ بنُ عمرَ مرَّةً: أنَّه بلَغَني أنَّك تكلَّمْت في شيءٍ مِن القَدَرِ، فإيَّاك أن تكتُبَ إليَّ، فإنِّي سمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: **«سيكونُ في أُمَّتِي أقوامٌ يُكذِّبونَ بالقَدَرِ»**(٢).

وعن عاصمٍ الأحولِ، عن أبي عُثمانَ النَّهديِّ أنَّه كانَ مع عُقبةَ بنِ فَرقَدٍ بأذرَبِيجانَ أو بالشَّامِ قالَ: «جاءَنا كتابُ عمرَ: أمَّا

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٦٤٠٢) وإسناده حسن.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٦٢٩) بإسناد حسن، ومن طريقه أخرجه أبو داود (٤٦١٣)، والحاكم في «المستدرك»: ١/ ٨٤ وصحَّحه على شرط مسلمٍ، ووافقه الذهبي.

بعدُ، يا عُتبةُ بنَ فرقَدٍ . . » الحديثَ، وفيه: «كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ نهَى عن لُبوسِ الحريرِ إلَّا هكذا، ورفَعَ لنا رسولُ اللَّهِ ﷺ إصبعَه الوسطَى والسَّبَّابةَ وضمَّهما»(١). قالَ زُهيرٌ: قالَ عاصمٌ: «هذا في الكتابِ»(٢).

وفي روايةٍ لأحمدَ(٣) عن أبي عثمانَ: كُنَّا مع عُتبةَ بنِ فَرقدٍ، فكتَبَ إليه عمرُ بأشياءَ يُحدِّثُه عنِ النَّبيِّ ﷺ، فكانَ فيما كتَبَ إليه: أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**لا يلبَسُ الحريرَ في الدُّنيا إلَّا مَن ليسَ له في الآخرةِ مِن شيءٍ إلَّا هكذا**» وقالَ بإصبعِه السَّبَّابةِ والوسطَى.

❃ ❃ ❃

(١) إشارةً إلى أنَّه لا يحِلُّ إلَّا مقدارُ أصبعينِ فقط.

(٢) أخرجه مسلم (٢٠٦٩). والبخاري (٥٨٢٨) من طريق أبي عثمان النهدي بنحوه.

(٣) في «المسند» (٢٤٣).

العنايةُ بكتابةِ السُّنَّةِ النبويَّةِ
في عصرِ الرَّسولِ ﷺ وصحابتِه الكرامِ

(٢)

في المقالِ السَّابقِ ذكَرْتُ نماذِجَ متنوِّعةً لما كُتِبَ مِن السُّننِ بإذنِه ﷺ أو بأمرِه المباشرِ، وبيَّنتُ استدلالَ غيرِ واحدٍ مِن العلماءِ بذلك على أنَّه يُعتبَرُ إذنًا عامًّا منه ﷺ بكتابةِ وتدوينِ عامَّةِ ما صدَرَ عنه مِن قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أو شمائلِه الخُلقيَّةِ، أو صفاتِه الخِلقيَّةِ، وذلك بشرطِ أن يكونَ المكتوبُ مِن ذلك كلِّه مُستقلًّا عِن المكتوبِ مِن القرآنِ الكريمِ؛ وذلك لأنَّ مِن الصَّحابةِ رضي الله عنهم مَن كانَ يكتُبُ عنه القرآنَ الكريمَ، ويأخُذُ عنه الحديثَ أيضًا، ثمَّ يُكتبُ عن هذا الصحابيِّ تلميذٌ واحدٌ، مثلُ بعضِ تلاميذِ زيدِ بنِ ثابتٍ رضي الله عنه[١].

---

(١) ينظر: «تهذيب الكمال»: ١٠/ ٢٤- ٢٦، ٢٤/ ١٠٥.

كما ذكَرتُ بعضَ نماذجَ لكتابةِ بعضِ الصَّحابةِ ﷺ بعضَ الأحاديثِ وتداولِها.

وفي هذا المقالِ أُواصِلُ ذِكرَ نماذجَ أُخرَى تدُلُّ أيضًا على استمرارِ العنايةِ بكتابةِ السُّنَّةِ عنه ﷺ مباشرةً بينَ يدَيهِ بواسطةِ صحابتِهِ الكاتبينَ، وكذلك كتابتُها عن صحابتِه ﷺ مباشرةً بصُورٍ كثيرةٍ ومتنوِّعةٍ، وذلك علَى النَّحوِ التَّالي:

١- ألَّفَ الإمامُ محمدُ بنُ طولونَ الدِّمشقيُّ الحنفيُّ المتوفَّى سنةَ (٩٥٣هـ) كتابًا بعُنوانِ: «**إعلامُ السَّائلينَ عن كتبِ سيِّدِ المرسلينَ**»، وقد أورَدَ فيه (٤٩) كتابًا أمَرَ الرَّسولُ ﷺ عددًا مِن أصحابِه بكتابةِ كلٍّ منها عن لسانِه، بعضُها إلى ملوكِ دولِ العالمِ والحكَّامِ في وقتِه؛ في فارسَ، والرُّومِ، واليمنِ، والشَّامِ، ومِصرَ، والبحرينِ، وبعضُها إلى قبائلَ وشخصياتٍ مُعيَّنةٍ في أنحاءِ جزيرةِ العربِ وما حولَها، وبعضُها إلى بعضِ مَن عيَّنَهم منَ الولاةِ على بعضِ مناطقِ الجزيرةِ العربيَّةِ التي دخَلَت في الإسلامِ.

وتُعتبَرُ مُشتمِلاتُ هذه الكتبِ عمومًا مِن سنَّتِه ﷺ القَوليَّةِ، أو الفعليَّةِ، أو التَّقريريَّةِ، في عامَّةِ أُمورِ الدِّينِ العَقَديَّةِ والتَّشريعيَّةِ،

وأحكامِ المُعاهَدينَ مِن غيرِ المسلمينَ، ومَن يُطالِعْ ما ذكَرَه الإمامُ ابنُ طولونَ في هذا الكتابِ يَجدْهُ قد جمَعَه ممَّا هو مُفرَّقٌ في كتبِ السُّنَّةِ والسِّيرةِ النبويَّةِ المُدوَّنةِ، والتي وقَفَ عليها في عصرِه، والمُتداوَلَةِ بينَنا الآنَ، وفي مُقدِّمتِها صحيحا البُخاريِّ ومسلمٍ، وكُتُبُ السُّننِ والمسانيدِ، وبعضُها يروِيه المُؤلِّفُ بسنَدِه إلى أحَدِ المسانيدِ التي تُعتبَرُ حاليًا ممَّا افتُقِدَت نُسخُه الخطِّيَّةُ للأسفِ، وهو «مُسندُ بَقِيِّ بنِ مَخلَدٍ الأندلُسيِّ»[1] المتوفَّى سنةَ (٢٧٦هـ)، قالَ عنه ابنُ حزمٍ[2] الذي اطَّلَعَ علَيه: «ليسَ لأحَدٍ مثله».

ومَن يقرأْ هذه الكتُبَ النبويَّةَ يتَّضِحْ له -مِن مضمونِها، ومناسبةِ كتابتِها، ومَن كُتِبَت لهم- أنَّ الكثيرَ مِنها كانَ بعدَ غزوةِ الحُديبيَةِ، في أواخِرِ السَّنةِ السَّادسةِ للهجرةِ، وخلالِ السَّنةِ السَّابعةِ وما بعدَها، وهذا يُؤيِّدُ تأييدًا واقعيًّا أنَّ نهيَه ﷺ عن كتابةِ أحاديثِه كانَ مُتقدِّمًا، وأنَّ إذنَه ﷺ بالكتابةِ وكذا أمرَه بها وجوبًا كانَ مُتأخِّرًا كما في مُكاتبَةِ الملوكِ والحكَّامِ لدعوتِهم إلى الإسلامِ وإبلاغِهم مُجمَلَ عقائدِه وأحكامِه.

---

(١) ينظر: «إعلام السائلين»: ٥٢، ٦٥، ٧٤، ٨٩، ٩١، ١٠٣، ١٣٤.

(٢) في «رسائل ابن حزم»: ٢/ ١٧٨.

٢- قد سبَقَ أن ذكَرتُ أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرِو بنِ العاصِ ﷺ قد أذِنَ له الرَّسولُ ﷺ بأن يكتُبَ عنه كلَّ ما يصدُرُ منه في كافَّةِ أحوالِه مِن الغضَبِ والرِّضا، وأنَّ العلماءَ استَدلُّوا بهذا على جوازِ ذلك أيضًا لغيرِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو مِن الصَّحابةِ ﷺ. ممن يُشابهُه في الاهتمامِ والخبرةِ.

وقد جاءَ عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو نفسِه ما يُفيدُ وقوعَ ذلك فعلًا؛ فعَن أبي قَبِيلٍ المَعَافِرِيِّ قالَ: كُنَّا عندَ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ ﷺ وسُئلَ: أيُّ المَدينتَينِ تُفتَحُ أوَّلًا؛ القُسطنطينيَّةُ[1] أو رُومِيَّةُ[2]؟ قالَ: فدَعا عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو بصندوقٍ له حَلَقٌ، قالَ: فأخرَجَ منه كتابًا، فجعَلَ يقرؤُه، قالَ: فقالَ عبدُ اللَّهِ: بينَما نحن حولَ رسولِ اللَّهِ ﷺ نكتُبُ إذ سُئلَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: أيُّ المدينتَينِ تُفتَحُ أوَّلًا: قُسطنطينيَّةُ أو رُومِيَّةُ؟ فقالَ النبيُّ ﷺ: «**بل مدينةُ هِرَقلٍ**

---

(١) هي «إسطنبولُ» الموجودةُ في تركيا حاليًّا. يُنظر: «معجم البلدان»: ٤/ ٣٤٧.

(٢) ذكرَ ياقوتُ الحمويُّ أنَّ «روميةَ» تُطلقُ على بلدينِ: **إحداهما**: تقعُ شمالَ غربي القسطنطينيَّةِ، السابقِ ذكرُها، **والثانيةُ**: بالمدائنِ، يعني: من بلادِ فارس. يُنظر: «معجم البلدان»: ٣/ ١٠٠.

أوَّلًا تُفتَحُ»[١]. يعني بلادَ الرومِ وما يتصلُ بها من الشَّامِ ومصرِ.

وتقدَّمَ في المقالِ السَّابقِ مِن حديثِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما أيضًا: قلتُ: يا رسولَ اللَّهِ، إنَّا نسمَعُ مِنكَ أحاديثَ لا نحفَظُها، أفلا نكتُبُها؟ قالَ: «**بلى فاكتبُوها**»[٢].

فمِن قولِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما: «أفلا نكتبُها». وقولِه ﷺ: «**اكتبُوها**». ومِن قولِه في الحديثِ السَّابقِ: «بينَما نحن حولَ رسولِ اللَّهِ ﷺ نكتُبُ». يُستفادُ أنَّ الكتابةَ للسُّنَّةِ كانت تقَعُ بينَ يدَي رسولِ اللَّهِ ﷺ مباشرةً بعلمِه ومُوافقتِه، وأنَّ عبدَ اللَّهِ ابنَ عمرٍو استأذنَ الرَّسولَ ﷺ لنفسِه ولجماعةٍ معَه، وأذِنَ الرَّسولُ ﷺ لجماعتِهم فقالَ: «**اكتبُوها**».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٦٤٥)، والدارمي في «سننه» (٥٠٣)، والحاكم في «المستدرك»: ٤/ ٤٢٢، ٥٠٨، ٥٥٥ من طُرُقٍ عن يحيى بن أيوب، عن أبي قَبِيل -حُيَي بن نافع المَعافِري- عن عبد اللَّه ابن عَمرٍو به. وصحَّحه الحاكمُ في الموضعِ الأولِ على شرطِ الشيخينِ، وفي الموضعينِ الأخيرينِ قال: «صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرجاه» ووافقَه الذهبيُّ في المواضعِ كلِّها.

(٢) تقدَّم تخريجه في ص ٤١.

وبمُقتضَى هذا الإذنِ كانوا يجتمِعُونَ حولَه ﷺ ويكتبُون كتابةً جماعيَّةً، كما يُستفادُ مِن الحديثِ الأوَّلِ أنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو كانَ يعتنِي بصيانةِ ما كانَ يكتبُه عن رسولِ اللَّهِ ﷺ في صندوقٍ خاصٍّ حتَّى لا يتطرَّقَ إليه تلَفٌ أو ضياعٌ أو دخيلٌ، وهذا يُعتبَرُ تأصيلًا لما ذكَرَه علماءُ المصطلحِ في ضبطِ الكتابِ، دونَ أن يذكرُوا له مثالًا كهذا، ويُستفادُ كذلك أنَّ عَمرًا كانَ يُخرِجُ المكتوباتِ التي في هذا الصُّندوقِ، ويُحدِّثُ منها بقراءتِه، ويَسمَعُ منه جماعةُ الحاضرِينَ، ومنهم مَن يسألُه كما يُفيدُه قولُ الرَّاوِي عنه: «كنَّا عندَ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما وسُئِلَ . . . » وقولُ الرَّاوي: إنَّ الصُّندوقَ الذي أخرَجَ عبدُ اللَّهِ منه المكتوبَ الذي حدَّثَهم به، كانَ له حَلَقٌ؛ إشارةً منه لتأكُّدِه مِن مناسبةِ الحديثِ ومُلابساتِه، ووجودُ تلك الحَلَقِ في الصُّندوقِ تفيدُ، إمَّا كبرَ حجمِه، بحيث وُضِعَ له حَلَقٌ تُسهِّلُ حملَه ونقلَه، وإمَّا مَزيدَ العنايةِ بوضعِ حَلَقٍ فيه لإحكامِ إغلاقِه.

كما أنَّ هذا يدُلُّ علَى أنَّ ما كتَبَه عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو عن رسولِ اللَّهِ ﷺ لم يكُن صحيفتَه المشهورةَ فقط، والتي كان يعتزُّ بها، ويُسمِّيها (الصَّادقةَ) كما سيأتي ذِكرُه، ولكن كانَ ما كتَبَه

عنه ﷺ أكثَرَ، بحيث احتاجَ في حفظِه وصيانتِه إلى صُندوقٍ له حَلَقٌ ممَّا يدُلُّ على أنَّه كانَ كبيرَ الحجمِ.

وقد حكَمَ الذَّهبيُّ بتحسينِ حديثِ الصُّندوقِ المذكورِ، ثمَّ قالَ[1]: «وهو دالٌّ على أنَّ الصَّحابةَ كتَبَوا عنِ النبيِّ ﷺ بعضَ أقوالِه» ثمَّ قالَ: «وكتَبَوا عنه كتابَ الدِّياتِ، وفرائضَ الصَّدقةِ، وغيرَ ذلك».

وقال أيضًا[2] عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو رضي الله عنهما: «وكتَبَ الكثيرَ بإذنِ النبيِّ ﷺ وترخيصِه له في الكتابةِ بعدَ كراهيَّتِه للصَّحابةِ أن يكتبُوا عنه سوَى القُرآنِ، وسوَّغَ ذلك النبيُّ ﷺ، ثمَّ انعقَدَ الإجماعُ بعدَ اختلافِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم على الجوازِ والاستحبابِ لتقييدِ العلمِ بالكتابة»

ثمَّ قالَ الذَّهبيُّ أيضًا[3]: «والظاهرُ أنَّ النَّهيَ كانَ أوَّلًا لتتوفَّرَ همَمُهم على القرآنِ وحدَه، وليمتازَ القُرآنُ بالكتابةِ عمَّا

(١) في «سير أعلام النبلاء»: ٣/ ٨٧، ٨٨.

(٢) في المرجع السابق: ٣/ ٨٠.

(٣) في المرجع السابق: ٣/ ٨١.

سواه مِن السُّنَّةِ النبويَّةِ، فيُؤمَنُ اللَّبسُ، فلمَّا زالَ المحذورُ واللَّبسُ، ووضَحَ أنَّ القرآنَ لا يشتبِهُ بكلامِ الناسِ، أُذِنَ في كتابةِ العلمِ، واللَّهُ أعلَمُ».

وفي المقالِ السَّابقِ ذكَرتُ أنَّ مُجمَلَ مَرويَّاتِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرِو بنِ العاصِ بلَغَت (٧٠٠) حديثٍ أو أقَلَّ، ولو أنَّنا استعرَضْنا ما توافَرَ لدَينا مِن أدلَّةٍ مُعتبَرَةٍ على ما كتَبَه عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو بنفسِه، وما كتَبَه عنه بعضُ مَن سمِعَ منه، فسنجِدُ أنَّ ذلك العدد يُكوِّنُ نسبةً غيرَ قليلةٍ مِن مجموعِ ما تقدَّمَ ذكرُه مِن أحاديثِه المُدوَّنةِ في كتبِ الحديثِ الأصليَّةِ مِن «الصِّحاحِ» والسُّننِ، والمسانيدِ، وغيرِها.

كما جاءَت عنه بعضُ رواياتٍ أنَّه كانَ يحتفِظُ ببعضِ الآثارِ الموقوفةِ:

فروَى عمرُو بنُ شُعيبٍ قالَ: وجَدْنا في كتابِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، عن عمرَ بنِ الخطَّابِ قالَ: «إذا عبَثَ المعتوهُ[1] بامرأتِه أُمِرَ وليُّه أن يُطلِّقَ»[2].

---

(١) أي المجنونُ وشبهُه.

(٢) أخرجه الدارقطني في «سننه» (٤٠٥٤).

وفي روايةٍ: أنَّ عمرَ كتَبَ إلى عمرِو بنِ العاصِ: أنَّه يُؤَجَّلُ سنَةً، فإن برِئَ وإلَّا فُرِّقَ بينَه وبينَ امرأتِه[١].

وجاءَ عن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو ﷺ أنَّ ممَّا كتَبَه عن رسولِ اللَّهِ ﷺ صحيفةً سمَّاها الصادقةَ، قالَ مجاهدٌ: أتيتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو، فتناوَلتُ صحيفةً مِن تحتِ مفرشِه، فمنَعَنِي، قلتُ: ما كنتَ تمنعُنِي شيئًا. قالَ: «هذه الصَّادقةُ، هذه ما سمِعْتُ مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ ليسَ بينِي وبينَه فيها أحَدٌ، إذا سَلِمتْ لي هذه، وكتابُ اللَّهِ، والوَهْطُ[٢]، فما أُبالي ما كانت عليه الدُّنيا»[٣]. ومِن ذلك يُفهَمُ أنَّ عنايتَه بكتابةِ السنَّةِ لم تشغَلْه عن عنايتِه بالقرآنِ الكريمِ.

وجاءَت عنه روايةٌ أُخرَى قالَ فيها: «أمَّا الصَّادقةُ: فصحيفةٌ كتبتُها عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، وأمَّا الوَهْطُ: فأرضٌ تصدَّقَ بها

---

(١) أخرجها الدارقطني في «سننه» (٣٦٧٦).

(٢) سيأتي تفسيرُ معناه في الروايةِ الآتيةِ.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات»: ٢/ ٣٢٢، ٥/ ٨٣، ٩/ ٥٠٠، والرَّامَهُرمُزي في «المُحدِّثِ الفاصلِ»: ٣٦٧، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم»: ٨٤، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ٣١/ ٢٦٢.

عمرُو بنُ العاصِ، وكانَ يقومُ علَيها»[١].

ونقَلَ الذَّهبيُّ[٢] عن بعضِ العلماءِ قولَه: «ينبغِي أن تكونَ تلك الصَّحيفةُ أصَحَّ مِن كلِّ شيءٍ؛ لأنَّها ممَّا كتبَه عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو عنِ النبيِّ ﷺ، والكتابةُ أضبَطُ مِن حفظِ الرِّجالِ».

ويذكُرُ الدَّارسونَ أنَّ هذه الصحيفةَ «الصَّادقةَ» هي التي روَاها عمرُو بنُ شعيبٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو[٣].

ومَنْ يقِفْ علَى وصفِ محتوياتِها يظهَرْ له أنَّ تسمِيتَها صحيفةً ليسَ معناه أنَّها عبارةٌ عن ورقةٍ واحدةٍ؛ بل كانَت أوراقًا كثيرةً، فقد وقَفَ ابنُ حِبَّانَ على نُسخةٍ منها، ورواها عن شيخِه أبي يعلَى الموصليِّ، وقالَ[٤]: «في نُسخةٍ كتَبناها عنه طويلةٍ».

---

(١) أخرجها الدارمي في «سننه» (٥١٣)، والخطيب البغدادي في «تقييد العلم»: ٨٤، ٨٥، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٣٩٤).

(٢) في «تاريخ الإسلام»: ٣/ ٢٨٨.

(٣) ينظر: «صحيفتا: عمرو بن شعيب، وبَهْز بن حكيم عند المحدثين والفقهاء» لمحمد علي بن الصديق: ١٠، ١١، ١٢٩- ١٣٤.

(٤) في «المجروحين»: ٢/ ٧٤.

فالمرادُ بـ«الصحيفةِ» أو «النُّسخةِ» في اصطلاحِ المُحدِّثينَ: مجموعةٌ مِن الأحاديثِ التي رُوِيَت بإسنادٍ واحدٍ ولو بلَغَت أوراقًا كثيرةً؛ مثلَ: صحيفةِ أو نسخةِ عمرِو بنِ شُعيبٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه، وصحيفةِ بَهْزِ بنِ حكيمٍ، عن أبيهِ، عن جدِّه[1].

وقد أطلَقَ ابنُ معينٍ وغيرُه على صحيفةِ عمرِو بنِ شُعيبٍ اسمَ «الكتابِ»[2].

ومِن آخِرِ البحوثِ المُتخصِّصةِ عن عددِ أحاديثِها ما قرَّرَ فيه صاحبُه أنَّها تبلُغُ (٢٣١) حديثًا غيرَ المُكرَّرِ أكثَر مِن مرَّةٍ، وذلك بعدَ إحصائِه لها مِن عددٍ مِن كتُبِ السُّننِ والمسانيدِ، وعلمِ الرِّجالِ؛ حيث روَى كلٌّ منها بعضَ أحاديثِها[3].

لكنَّ بعضَ تلاميذِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو غيرَ كلٍّ مِن شعيبٍ والدِ عمرٍو هذا، ومحمدِ بنِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو جَدِّ شُعيبٍ، جاءَ عنهم أيضًا ما يُفيدُ وجودَ مكتوباتٍ مُتعدِّدةٍ عندَه، وكانَ يُسمِعُهم منها.

---

(١) ينظر: «تهذيب التهذيب»: ١/ ٤٩٨، ٨/ ٤٨.

(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال»: ٣/ ٢٧١.

(٣) ينظر: «صحيفتا: عمرو بن شعيب، وبهز بن حكيم»: ١٣٢- ١٣٤.

فتلميذُه أبو راشدٍ الحُبْرانيُّ[١] قالَ: أتيتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو ابنِ العاصِ فقلتُ له: حدِّثنا ما سمِعْتَ مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ فألقَى بينَ يدَيَّ صحيفةً، فقالَ: هذا ما كتَبَ لي رسولُ اللَّهِ ﷺ، فنظَرْتُ فيها فإذا فيها: أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ قالَ: يا رسولَ اللَّهِ، علِّمني ما أقولُ إذا أصبَحتُ وإذا أمسَيتُ، فقالَ له رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**يا أبا بكرٍ قُلِ: اللهمَّ فاطرَ السَّمواتِ والأرضِ، عالِمَ الغيبِ والشَّهادةِ، لا إلهَ إلَّا أنتَ** . . .» الحديثَ[٢].

وقولُه: «هذا ما كتَبَ لي رسولُ اللَّهِ ﷺ» أي: أذِنَ لي بكتابتِه عنه، كما في الرِّواياتِ الأُخرَى التي سبَقَ بعضُها في المقالِ الأوَّلِ.

وكلامُ أبي راشدٍ هذا يُفيدُ أنَّه كانَ بمُفردِه عندَما جاءَ إلى عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو وأطلَعَه علَى صحيفةٍ ممَّا كتَبَه، ويُعتبَرُ صنيعُ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو هذا مع تلميذِه أبي راشدٍ مِن تأصيلِ التَّحمُّلِ بالمُناولَةِ؛ حيثُ ألقَى بينَ يدَيه الصَّحيفةَ المكتوبَ فيها

(١) «تهذيب التهذيب»: ١٢/ ٩١.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٢٩). وقال: «حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجهِ».

الحديثُ، وأخبَرَه بأنَّها ممَّا أذِنَ له الرَّسولُ ﷺ بكتابتِه عنه، ثمَّ مكَّنَه مِنَ النَّظرِ فيها، وقراءةِ الحديثِ المذكورِ منها.

ويبدُو أنَّ جماعةً غيرَ أبي راشدٍ قد رأَوا هذه الصَّحيفةَ أيضًا، وتحمَّلُوا منها روايةَ الحديثِ السَّابقِ نفسِه بلفظٍ مُقارِبٍ، فقد قالَ أبو عبدِ الرَّحمنِ الحُبُلِّيُّ المصريُّ تلميذُ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو أيضًا: أخرَجَ لنا عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو قِرطاسًا[1]، وقالَ: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يُعلِّمُنا، يقولُ: «**اللهمَّ فاطرَ السَّمواتِ والأرضِ، عالمَ الغيبِ والشَّهادةِ، أنتَ ربُّ كلِّ شيءٍ...**» الحديثَ[2].

فقولُ أبي عبدِ الرَّحمنِ الحُبُليِّ: «أخرَجَ لنا» يُفيدُ أنَّهم كانوا جماعةً، وأنَّ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرٍو قرَأَ علَيهم المكتوبَ.

ومِن تلاميذِه مَن روَى بعضَ الأحاديثِ التي كتَبَها عبدُ اللَّهِ ابنُ عمرٍو، وأرسَلَ بها إليه، فأرضُ «الوَهطِ» التي كانت لعبدِ اللَّهِ

---

(١) القرطاسُ: الذي يُكتبُ فيه. «الصحاح»: ٣/ ٩٦٢.

(٢) أخرجه أحمد (٦٥٩٧). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: ٢٠/ ٢٢٥: «إسنادُه حسَنٌ».

ابنِ عمرٍو -كما تقدَّمَ- كانَ له فيها عاملٌ زراعيٌّ يُقالُ له: سالمٌ مولَى عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، وعرَضَ علَيه جيرانُه أن يشتَرُوا منه ما يَفيضُ عن حاجةِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو منَ المياهِ، قالَ سالمٌ: أعطَوني بفضلِ الماءِ مِن أرضِه بـ«الوَهطِ» ثلاثينَ ألفًا. قالَ: فكتَبتُ إلى عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو، فكتَبَ إليَّ: «لا تبِعْه، ولكن أقِمْ قِلْدَك[1]، ثمَّ اسقِ الأدنَى فالأدنَى، فإنِّي سمِعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ ينهَى عن بيعِ فضلِ الماءِ»[2].

وجاءَ عن أحَدِ تلاميذِ عبدِ اللَّهِ أنَّه أملَى علَيه بعضَ أحاديثِه، وكتَبَها عنه في صحيفةٍ، وهو أبو سبرَةَ الهُذَليُّ، فقد قالَ لعُبيدِ اللَّهِ ابنِ زيادٍ -لمَّا سمِعَه يُجادِلُ في حوضِ رسولِ اللَّهِ ﷺ الذي جعَلَه اللَّهُ له في الآخرةِ -: ألَا أُحدِّثُك حديثًا فيه شفاءُ هذا؟ إنَّ أباكَ بعَثَ معِي بمالٍ إلى مُعاويةَ، فلَقِيتُ عبدَ اللَّهِ بنَ

(١) يعني: إذا سقيتَ أرضَك يومَ نَوبتِها فأعطِ مَن يليكَ. «النهاية في غريب الحديث والأثر»: ٤/ ٩٩.

(٢) أخرجه يحيى بن آدم في «الخراج» (٣٤٠)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (٧٤٨)، والبيهقي في «السنن الكبير» (١١١٦٩).

عمرِو بنِ العاصِ، فحدَّثني ممَّا سمِعَ مِن رسولِ اللَّهِ ﷺ وأملَى عليَّ، فكتَبتُ بيدِي فلم أزِدْ حرفًا، ولم أنقُصْ حرفًا، حدَّثَني أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**إنَّ اللَّهَ لا يُحبُّ الفُحشَ، أو يُبغِضُ الفاحشَ والمُتفحِّشَ**»، قالَ: «**ولا تقومُ السَّاعةُ حتَّى يظهَرَ الفُحشُ والتَّفاحشُ، وقطيعةُ الرَّحِمِ، وسوءُ المُجاورَةِ، وحتَّى يُؤتمَنَ الخائنُ، ويُخوَّنَ الأمينُ**»، وقالَ: «**ألَا إنَّ مَوعدَكم حَوضِي، عرضُه وطولُه واحدٌ، وهو كما بينَ أيلَةَ[1] ومكَّةَ. .**» الحديثَ، وفيه: «**مَن شرِبَ منه لم يظمَأ بعدَه أبدًا**»، فقالَ عبيدُ اللَّهِ: ما سمِعْتُ في الحوضِ حديثًا أثبَتَ مِن هذا، فصدَّقَ به، وأخَذَ الصَّحيفةَ، فحبَسَها عندَه[2].

وفي روايةٍ أُخرَى للحديثِ: أنَّه لما حبَسَ عُبيدُ اللَّهِ بنُ زيادٍ الكتابَ عندَه، قالَ أبو بُسرةَ: «**فجزِعتُ عليه، فلقِيَني يحيَى بنُ**

---

(١) هي المعروفةُ الآنَ باسمِ «العَقبةِ» في جنوبِ الأردنِ على شاطئِ البحرِ الأحمرِ، وفيها ميناءُ العقبةِ. يُنظرُ: «معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية»: ٣٥.

(٢) أخرجه أحمد (٦٥١٤)، والحاكم في «المستدرك»: ١/ ١٧ وصحَّحه، ووافقه الذهبي.

يعمَرَ، فشكوتُ إليه، فقالَ: واللَّهِ لأنا أحفَظُ له مِنَ السُّورةِ مِنَ القُرآنِ، فحدَّثَني به كما كانَ في الكتابِ سواءً»[١].

وهذه الرِّوايةُ تُفيدُ أنَّ حفظَ الصُّدورِ، وحفظَ الكتابِ كانا مُتضافرينِ على صيانةِ السُّنَّةِ، وتعويضِ أحدِهما ما فُقِدَ مِن الآخَرِ، وأنَّ حِفظَ الصُّدورِ كانَ مِنَ القوَّةِ بحيث يُطمَأنُّ إلى نيابتِه عنِ الكتابةِ عندَ افتقادِها.

وجاءَ أيضًا عن أحَدِ تلاميذِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو مِنَ التَّابعينَ المصريينَ، وهو شُفَيُّ بنُ ماتعٍ الأصبَحيُّ[٢]: أنَّه سمِعَ مِن عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو كتابينِ:

أحدُهما: عبارةٌ عن أحاديثَ قوليَّةٍ وفعليَّةٍ مرفوعةٍ.

والآخَرُ: فيه ما يتعلَّقُ بما يقَعُ آخِرَ الزَّمانِ مِنَ الفتنِ وعلاماتِ السَّاعةِ إلى يومِ القيامةِ.

وذكَرَ ابنُ يُونُسَ: أنَّ نُسخَتَي هذينِ الكتابينِ قد افتقَدناهما

(١) أخرجها أحمد (٦٨٧٢).

(٢) «تهذيب الكمال»: ١٥/ ٣٥٧- ٣٥٩، ١٢/ ٥٤٣، ٥٤٤.

بإلقاءِ أحَدِ الناسِ لهما في النِّيلِ[١]، ووصْفُهما بأنَّهما كتابينِ، مع بيانِ مُشتملاتِهما إجمالًا، يُستفادُ منه أنَّ حجمَهما كانَ كبيرًا؛ لكن قد عوَّضَنا اللَّهُ تعالى عنهما بما حفِظَه لنا بعضُ تلاميذِ شُفيٍّ هذا، إمَّا صَدرًا، وإمَّا كتابةً، ووصَلَ إلينا مُدوَّنًا في بعضِ كتبِ السُّننِ[٢] والمسانيدِ وغيرِها[٣].

وهكذا يظهَرُ لنا مِن خلالِ ما تقدَّمَ أنَّ ما كتَبَه عبدُ اللَّهِ بنُ عمرِو بنِ العاصِ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ كانَ قدرًا كبيرًا، فمِنه ما كانَ يحفظُه في صندوقٍ ذي حلَقَاتٍ، ومنه ما كانَ يعتزُّ به أكثرَ، فيحفَظُه تحتَ فراشِه؛ ليكونَ قريبًا منه.

وبلَغَت نسخةُ عمرِو بنِ شعيبٍ عن أبيهِ عن جدِّه وحدَها قُرابةَ مائتينِ وخمسينَ حديثًا مرفوعًا بدونِ المُكرَّرِ منها مرَّةً فأكثرَ.

كما يظهَرُ لنا أنَّ عددًا آخَرَ مِن تلاميذِ عبدِ اللَّهِ بنِ عمرٍو مِن

---

(١) ينظر: «خطط المقريزي»: ٤/ ٣٦٥.

(٢) ينظر: «تحفة الأشراف» (٨٨٢٥- ٨٨٢٧).

(٣) ينظر: «المعجم الكبير» للطبراني: ١٣/ ١٤، ١٥ (١٦- ١٩)، و«إتحاف المهرة» (١١٨٧٢، ١١٨٧٢ مكرر، ١١٨٧٣).

غيرِ أهلِه قد تلَقَّوا عنه مُدوَّناتٍ في أكثرَ مِن كتابٍ، مُشتمِلةً على سُننٍ فعليَّةٍ أو قوليَّةٍ في العقيدةِ والشَّريعةِ، كما اشتمَلَت أيضًا على بعضِ سُننِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ.

ويظهَرُ لنا أيضًا أنَّ ما أملاهُ عبدُ اللَّهِ بنُ عمرٍو، وكُتِبَ عنه عُمومًا قد انتشَرَ بواسطةِ تلاميذِه في أقطارِ الإسلامِ شرقًا وغربًا؛ كالشَّامِ، ومصرَ، والعِراقِ، وغيرِها. وباللَّهِ التَّوفيقُ.



أجوبةٌ عمَّا يُثارُ حولَ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ مِن شُبُهاتٍ وما تتعرَّضُ له مِن مُهاجماتٍ مُعاصرَةٍ

١- إنَّ الهجومَ الشَّديدَ على السُّنَّةِ النبويَّةِ في الآونةِ الأخيرةِ هو -في تقديرِي- أحدُ مظاهرِ الانفلاتِ العامِّ الذي تعرَّضنا له، وعانَينا -وما نزالُ نُعانِي- مِنه، خلالَ ما أُطلِقَ علَيه -بكُلِّ أسَفٍ- اسمُ «الرَّبيعِ العربيِّ»، وغطَّى به أعداؤُنا وأتباعُهم منطقَةَ العالَمِ العربيِّ كلَّها، كما لا يخفَى.

ومِن أجلِ هذا أُنبِّهُ إلى أنَّ التَّصدِّيَ لهذا الهجومِ علَى السُّنَّةِ مسئوليَّةٌ عامَّةٌ، وليسَت قاصرةً علَى الُمختصِّينَ فقَط، بل يجِبُ أن يُسهِمَ فيها كلُّ مَن تهمُّه مصلحةُ نفسه عقيدةً وشريعةً، ومصلحةُ الأُمَّةِ العربيَّةِ والإسلاميَّةِ، بأقصَى ما يستطيعُ؛ لأنَّ السُّنَّةَ النبويَّةَ مُكوِّنٌ أساسٌ لهُويِّتِنا وثوابتِنا العربيَّةِ والإسلاميَّةِ، ففيها بيانُ مُجملاتِ القُرآنِ الكريمِ، وتفاصيلُ عقائدِنا الإيمانيَّةِ، وعباداتِنا اليوميَّةِ والموسميَّةِ، ومعاملاتِنا،

وأخلاقِنا في جميعِ مناحِي الحياةِ، وبالتَّالي فحاجَتُنا إلى سلامتِها منَ الطَّعنِ والتَّشكيكِ لا تخفَى على أحَدٍ.

٢- وأمَّا مَن يُطلِقونَ على أنفسِهم «القُرآنيِّينَ» بمعنَى أنَّهم لا يقبَلونَ إلَّا ما نصَّ علَيه القُرآنُ الكريمُ فقط، وبالتَّالي يرفضُون ما تضمَّنَته السُّنَّةُ النبويَّةُ مِن تشريعاتٍ، فهؤلاء هم أوَّلُ مَن يُخالفُ نصوصَ القُرآنِ الكريمِ، ولا ينخدِعُ بهم إلَّا مَن لم يقرَأِ القُرآنَ الكريمَ نفسَه، حيثُ تُوجَدُ به آياتٌ مُتعدِّدةٌ تفرِضُ العملَ بما جاءَ في السُّنَّةِ المُطهَّرةِ، فبعضُها يقرِنُ طاعةَ الرَّسولِ ﷺ بطاعةِ اللَّهِ، كما في قولِه تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢]، وبعضُها جعَلَ طاعةَ الرَّسولِ ﷺ طاعةً للَّهِ عزَّ وجلَّ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]؛ وذلك لأنَّ اللَّهَ تعالى قد أمَرَ بطاعةِ رسولِه ﷺ، كما في الآيةِ السَّابقةِ، فكيفَ يدَّعِي هؤلاء أنَّهم قُرآنيُّونَ، وهم يُخالِفونَ أوامِرَ القُرآنِ بطاعةِ سُنَّةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ؟ لكنَّ المُشكلةَ أنَّ مَن يستمِعُ للشُّبهاتِ لا يهتَمُّ بمعرفةِ غيرِها ممَّا يردُّها، بل رُبَّما يُسارِعُ إلى الأسهَلِ، وهو الإسهامُ في نشرِها دونَ وازعٍ من ضميرٍ أو مسئوليَّةٍ.

٣- وأمَّا الأحاديثُ الضَّعيفةُ، ومُهاجمةُ السُّنَّةِ بسببِها، والدَّعوةُ المُغرِضةُ إلى تنقيحِ السُّنَّةِ منها، ولاسيَّما «الصَّحيحينِ».

فأقولُ: إنَّ التَّنقيحَ معناهُ اللُّغويُّ باختصارٍ: هو تخليصُ الشَّيءِ الجيِّدِ منَ الرَّديءِ. ومعناه في رواياتِ الحديثِ: تمييزُ الحديثِ المقبولِ منَ الحديثِ المردودِ، وهذه المُهمَّةُ وُجِدَت منذُ حياةِ الرَّسولِ ﷺ، خلالَ نقلِ الصَّحابةِ ﷺ لأقوالِه وأفعالِه، وحركاتِه وسكَناتِه، فقَد أمَرَهم بأن يتلَقَّوا عنه، ثمَّ يُبلِّغُ كلٌّ مِنهم ما تلقَّاه إلى غيرِه، وألزَمَهم في ذلك بتحرِّي الصِّدقِ، ونهاهُم عن أيِّ كذِبٍ فيما يُبلِّغونَه عنه، وطبَّقَ الصَّحابةُ ﷺ فعلًا ما أُمِرُوا به، فكانَ التزامُ الصِّدقِ وعدَمُ الكذبِ هو الميزانَ الأوَّلَ الذى وضعَه الرسولُ ﷺ بنفسِه وأكَّدَ على الالتزامِ به، وحُفِظَت به السُّنَّةُ النبويَّةُ في حياتِه ﷺ، وكُتِبَ الكثيرُ منها بعلمِه وأمرِه، واستمَرَّ هذا الميزانُ معمولًا به بعدَ وفاتِه ﷺ في كلِّ الأجيالِ إلى يومِنا هذا، وتفرَّعَت عنه قواعدُ المُحدِّثينَ في الرِّوايةِ، وضوابطُهم النَّقديةُ في تمييزِ الصَّحيحِ منَ الضَّعيفِ والموضوعِ، وعلَى أساسِه قامَ عُلماءُ الحديثِ في كلِّ جيلٍ

بكشفِ ما أدخَلَه أعداءُ السُّنَّةِ في رواياتِها مِن كذِبٍ أو خطأٍ، ونبَّهُوا علَيه، ليحذَرَه كلُّ مَن يطَّلِعُ على تُراثِ السُّنَّةِ النبويَّةِ، وهذا هو التَّنقيحُ المطلوبُ، والذي يجهَلُه أو يتجاهلُه المهاجمونَ للسُّنَّةِ رغمَ وجودِه وتطبيقِ المحدِّثينَ له قبلَ وجودِ الطَّاعنينَ.

ومَن يستعرِض الموجودَ بينَ أيدِينا وفي مكتباتِ العالَمِ؛ مِن الدَّواوينِ الأصليَّةِ للسُّنَّةِ، ويتعرَّفْ على محتوياتِها -ولو بصورةٍ إجماليَّةٍ- يجِد مِصداقَ ذلك؛ حيثُ تُوجَدُ مؤلَّفاتٌ مخصوصةٌ تشتمِلُ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ والمقبولةِ في جميعِ أُمورِ الدِّينِ، مِثلَ صحيحَي البُخاريِّ ومُسلمٍ، كما تُوجَدُ مُؤلَّفاتٌ مخصوصةٌ تشتمِلُ علَى الأحاديثِ الضَّعيفةِ والأحاديثِ الموضوعةِ التي بَيَّنَ العُلماءُ أنَّها مكذوبةٌ على الرَّسولِ ﷺ مِن أعداءِ السُّنَّةِ ومَن دخَلُوا في الإسلامِ لأغراضٍ سيِّئةٍ.

لكنَّ الخطَأَ الأكبرَ أنَّ كلَّ مَن يُهاجِمِ السُّنَّةَ النبويَّةَ ويطعَنُ علَيها في كلِّ الأجيالِ والأوساطِ لا يأتي البيوتَ مِن أبوابِها، فيتَّجِهُ بما يُشكِلُ علَيه إلى أهلِ الاختصاصِ الموثوقينَ؛ ليعرِفَ الصَّوابَ منَ الخطأِ، كما هو المُتعارَفُ عليه في جميعِ المسائلِ

العلميَّةِ، ولكن يجعَلُ نظرَتَه هو الشَّخصيةَ والوقتيَّةَ والمكانيَّةَ، هي المقياسَ الوحيدَ في المقبولِ والمرفوضِ، ويُجاهِرُ الكثيرُ مِنهم بأنَّهم يُعَدُّون مِن أهلِ الذِّكرِ والاجتهادِ، مع وضوحِ عدَمِ تأهُّلِهم لذلك، ولقَد وصَلَ الحالُ في بعضِ اللِّقاءاتِ المُتعدِّدةِ التي عقَدناها مع بعضِ المُهاجمينَ للسُّنَّةِ النبويَّةِ، أنَّ ما يرتضِيه بعضُهم مِنَ الأحاديثِ ويستحسِنُه، يرفضُه البعضُ الآخَرُ ويهاجِمُه؛ وذلك لاختلافِ مقاصدِهم ودوافعِهم الخفيَّةِ، ومقاصدِ ودوافعِ مِن يُحرِّكونَهم، وافتقادِهم لأيِّ مَنهجٍ علميٍّ في البحثِ والنَّقدِ.

أمَّا الأحاديثُ الضَّعيفةُ، ومهاجمةُ السُّنَّةِ النبويَّةِ بسببِها، والدَّعوةُ إلى تنقيحِ السُّنَّةِ منها، فقَد أشَرتُ فيما سبَقَ إلى وجودِ مُؤلَّفاتٍ مُتعدِّدةٍ نبَّهَت علَيها، وميَّزَتها بطُرُقٍ مُتعدِّدَةٍ عنِ الأحاديثِ الصَّحيحةِ، وفي الصَّحيحةِ ما يمكِنُ الاستغناءُ به في كافَّةِ أُمورِ الدِّينِ، وتُترَكُ الأحاديثُ الضَّعيفةُ مُتحفَّظًا علَيها في مصادرِها، للإفادةِ منها في كشفِ زَيفِ مَن يستدِلُّ بشيءٍ منها على ما يُؤيِّدُ أغراضَه السَّيِّئةَ أو فتاواه المضلِّلةَ.

وأيضًا مِن الأحاديثِ التي حكَمَ بضعفِها بعضُ العُلماءِ ما يُمكِنُ بمزيدٍ منَ البحثِ الوقوفُ علَى ما يدفَعُ عنها سببَ الضَّعفِ.

أمَّا «صحيحُ البُخاريِّ» و«صحيحُ مسلمٍ» فواقعُهما يشهَدُ لكلِّ مُنصِفٍ أنَّه لم يُوجَدْ حتَّى الآنَ مِن دواوينِ الحديثِ ما يعلُو علَيهما في درجةِ الصِّحَّةِ، وفي تتابُعِ إجماعِ جماهيرِ علماءِ الأُمَّةِ وعُقلائِها ومُثقَّفِيها المُعتبَرينَ على تلقِّيها بالقَبولِ، وبالتَّالي فإنَّ الخارجينَ عن هذا السياقِ بأي ذريعةٍ، هُم نُدرةٌ لا يُعتَدُّ بادِّعاءاتِهم في ميزانِ النَّقدِ العلميِّ الصَّحيحِ، ولا تعلُو العقولُ والأهواءُ الهُجوميَّةُ على ميزانِ العقولِ الجماعيَّةِ، والمقاصدِ الهادفةِ عبرَ الأجيالِ، ومَن يُراجِعِ المنشورَ حتى الآنَ مِن دعاوَى المُهاجمينَ للصَّحيحينِ لا يجِدْ فيه مِن حيثُ الجُملةُ جديدًا عمَّا سبَقَ مِن بعضِ الأفرادِ أو الطَّوائفِ المغرضةِ فيما مضَى، بل بعضُ أمثلةِ الهجومِ منقولَةٌ حرفيًّا عنِ السَّابقينَ، كما يَعرِفُ ذلك مَن يرصدُ مسيرةَ العَداءِ للسُّنَّةِ النبويَّةِ، والرَّغبةَ الجامحةَ للنَّيلِ منها في أرفَعِ مُستوياتِها مِن

الصِّحَّةِ والقَبولِ، وهما «الصَّحيحانِ» للبخاريِّ ومسلمٍ، ظنًّا منَ المُهاجمينَ أنَّ ذلك سيجعَلُ الطَّعنَ في غيرِهما أيسَرُ، ولكن أنَّى لهم ذلك؟

فإنَّ كلَّ الطُّعونِ المُوجَّهةِ إلى «الصَّحيحينِ» حتَّى الآنَ بعدَ اطِّلاعِي علَى جملةٍ منها لم أجِدْ شيئًا منها له مُستنَدٌ علميٌّ، بل كلُّها إمَّا مُغالطَةٌ، أو عدمُ فَهمٍ لمُشتملاتِ «الصَّحيحينِ» على وجهِها الصَّحيحِ، وقد نشَرتُ في «مجلَّةِ الأزهرِ» أكثَرَ مِن مقالٍ، تناوَلتُ في كلٍّ مِنها مجموعةً منَ الطُّعونِ التي نُشِرَت، وبيَّنتُ بالدَّليلِ العلميِّ بُطلانَها، فلا داعِيَ لإعادةِ شيءٍ منها هنا.

والذي أقولُه للمُختصِّينَ بعُلومِ السُّنَّةِ: أن يبذلُوا أقصَى ما يستطيعونَ في التَّعريفِ بالمصادرِ الأصليَّةِ، التي تُؤخَذُ منها الأحاديثُ الصَّحيحةُ كـ «صحيحَي البُخاريِّ ومُسلمٍ»، و«صحيحِ ابنِ خُزيمةَ» و«ابنِ حِبَّانَ»، والتَّعريفِ كذلك بالمؤلَّفاتِ التي تشتَمِلُ على الأحاديثِ الموضوعةِ المكذوبةِ علَى الرَّسولِ ﷺ مِثلَ كتابِ «اللآلِئِ المصنوعةِ في الأحاديثِ الموضوعةِ» للإمامِ السُّيوطيِّ، وأمَّا غيرُ المُختصِّينَ فأنصَحُهم

بأن يسألُوا فيما يُشكِلُ علَيهم مَن يثِقُونَ في علمِه وخبرتِه بعُلومِ السُّنَّةِ، ولا يستجيبُونَ لدعاوَى الطَّاعنينَ والمُشكِّكينَ، بعدَما أوضَحتُه -وما أوضحَه أيضا كثيرونَ غيري- مِن سوءِ مقاصدِهم، وخطأِ مَقولاتِهم، وباللَّهِ التَّوفيقُ.



في الدِّفاعِ عنِ الإمامِ البُخاريِّ وصحيحِه

(١)

نُشِرَ في إحدَى الجرائدِ مقالٌ بعُنوانِ: «ستِّينَ بالمائةِ مِن البُخاريِّ غيرُ صحيحٍ»، وهذا العُنوانُ كما هو واضحٌ مقصودٌ به الإثارةُ والاستفزازُ؛ ولذا فإنَّ الرَّدَّ الإجماليَّ علَيه: أنَّه كذِبٌ صريحٌ، يُخالِفُه واقعُ «صحيحِ البُخاريِّ»، وأقوالُ شُرَّاحِه منَ العُلماءِ والباحثينَ على امتدادِ العالَمِ الإسلاميِّ عبرَ القُرونِ حتَّى اليوم، وتفصيلُ ذلك كالتَّالي:

ذكَرَ صاحبُ المقالِ: أنَّ «صحيحَ البُخاريِّ» يُنظَرُ إليه علَى أنَّه أصَحُّ كُتُبِ الحديثِ النبويِّ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ.

ثمَّ عقَّبَ علَى ذلك بعدَّةِ طُعونٍ فيه بقولِه: «إنَّ البُخاريَّ أخرَجَ أحاديثَ كثيرةً عن بعضِ الرُّواةِ الذين وُصِفوا بالضَّعفِ تارةً، وبالكذِبِ تارةً أُخرَى، وبالتَّدليسِ والسَّرقةِ، أو الرِّوايةِ بالأُجرةِ تارةً ثالثةً».

ثمَّ ذكَرَ مِثالًا مُعيَّنًا وهو: روايةُ البُخاريِّ في «الصَّحيحِ» عن إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ، وهو أحَدُ شيوخِ البُخاريِّ المُباشرينَ، وتلقَّى البخاريُّ عنه سماعًا وكتابةً.

ومِثالًا آخَرَ وهو: الرُّواةُ المعروفونَ بالتَّدليسِ، وذكَرَ بعضَ الطُّعونِ الأُخرَى كما ستأتي مع الرَّدِّ علَيها.

وأوَّلُ ما نبدَأُ به: الإشارةُ إلى أنَّ صاحبَ المقالِ قد اعتمَدَ في طُعونِه على المصادرِ والمُصطلحاتِ الحديثيَّةِ، وبذلك يكونُ لنا الحقُّ في الرَّدِّ علَيه بالاحتكامِ إلى المصادرِ والقواعدِ الحديثيَّةِ.

كما أنَّ صاحبَ المقالِ ذكَرَ في آخِرِه أنَّه أستاذٌ في الشَّريعةِ، وعضوٌ في نقابةِ المُحامينَ، وبالتَّالي نقولُ من البدايةِ: إنَّ الحُكمَ على الأحاديثِ بالصِّحةِ أو عدمِها يُعدُّ قضيَّةً علميَّةً اجتهاديَّةً في نطاقِ القواعدِ والمصطلحاتِ الخاصَّةِ بعلومِ الحديثِ، وبذلك تتشابَهُ في عدَّةِ جوانبَ مع الأحكامِ التي يُصْدِرُها القُضاةُ المُختصُّونَ، وأحوالُ توثيقِ الرُّواةِ وتجريحِهم مُتفرِّعةٌ عن أحكامِ بابِ الشَّهاداتِ في الفقهِ الإسلاميِّ؛ حيثُ

تُعدُّ الرِّوايةُ عنِ الشَّخصِ بمثابةِ الشَّهادةِ له أو علَيه، وبالتَّالي كانَ مُقتضَى تخصُّصِ صاحبِ المقالِ وخبرتِه ألَّا يتبَنَّى هذه الطُّعونَ أو يجعَلَ قلَمَه أداةً لنشرِها.

وقد ذكَرَ صاحبُ المقالِ أنَّ الحافظَ ابنَ حجَرٍ في شرحِه للبُخاريِّ المُسمَّى: «فتح البارِي» قد عالَجَ هذه الطُّعونَ كلَّها، والمُختصُّونَ بعلومِ الحديثِ يرَونَ ما أجابَ به الحافظُ ابنُ حجرٍ عن تلك الطُّعونِ؛ يُعدُّ مُعالجةً علميَّةً مُقنِعةً لمَن يكونُ مُنصفًا، غيرَ أنَّ صاحبَ المقالِ لم يقتنِعْ بها؛ لكنِّي مِن بابِ الاختصارِ أقولُ: لو أنَّه راجَعَها بعنايةٍ وتجرُّدٍ لوجَدَ فيها مع المواضعِ التَّفصيليَّةِ المكمِّلةِ لها خلالَ الشَّرحِ، الرَّدَّ الكافي لتلك الطُّعونِ، جملةً وتفصيلًا مُؤيَّدًا مِن الأدلَّةِ بما لا يُناقضُ عقلًا ولا مَنطِقًا.

وذلك لأنَّ الحافظَ ابنَ حجرٍ قد رجَعَ إلى مُعظمِ الشُّرَّاحِ قبلَه، وتناوَلَ شرحَ «الصَّحيحِ» حديثًا حديثًا، وبذلك جاءَت أجوبتُه عن تلك الطُّعونِ في المُقدِّمةِ وخلال الشَّرحِ بما يقبَلُه كلُّ عاقلٍ مُنصِفٍ، وقد وافقَه في مُجمَلِ ما ذكَرَ عامَّةُ الشُّرَّاحِ

والباحثينَ مِن بعدِه حتَّى الآنَ، إلَّا مَن يشِذُّ إمَّا لغرضٍ سيِّئٍ أو قُصورٍ في الفَهمِ والاطِّلاعِ، والشَّاذُّ عمومًا لا يُعتَدُّ به في ميزانِ الاعتدالِ والإنصافِ.

وخُلاصةُ ما يتَّسعُ له مقامُ الرَّدِّ هنا: أنَّ الذي ذكَرَه صاحبُ المقالِ مِن الطُّعونِ بالضَّعفِ وغيرِه مِن المُغالطاتِ:

مِنهُ ما لم تثبُت نسبتُه للرُّواةِ أصلًا، أو لم تترجَّح نسبَتُها لأيٍّ مِنهم، مثلَ: دعوَى الكذبِ، وسرقةِ الحديثِ.

ومِن تلك الطُّعونِ ما لا يُعدُّ قادحًا في رواياتِ البخاريِّ للرَّاويِ المنسوبَةِ إليه تلك الطُّعونُ، مثلَ التَّدليسِ، كما سيأتي تفصيلُه.

ومنَ الطُّعونِ ما لا يُعدُّ قادحًا في الرُّواةِ عمومًا في «صحيحِ البخاريِّ» أو غيرِه، عندَ جمهورِ النُّقَّادِ، وهو أخذُ الأُجرةِ على التَّحديثِ.

ومنها ما يكونُ ضعفُ الرَّاوي مُقيَّدًا ببعضِ الأحوالِ فقط، ويثبُتُ مِن واقعِ «الصَّحيحِ» أنَّ البخاريَّ لم يحتجَّ بهذا الرَّاوِي فيما هو مُضعَّفٌ فيه، فمثلًا: منَ الرُّواةِ الذين روَى عنهم البخاريُّ في «صحيحِه»: بَدَلُ بنُ المُحبَّرِ التَّميميُّ البصريُّ، وثَّقَه عددٌ منَ النُّقَّادِ، ولكن ضعَّفَه الدَّارقُطنيُّ في روايتِه عن

زائدةَ بنِ قُدامةَ، وبالرُّجوعِ إلى «صحيحِ البخاريِّ» لا نجِدُه يُخرِّجُ له شيئًا مِن روايتِه عن زائدةَ هذا؛ بل يُخرِّجُ له عن شعبةَ ابنِ الحجَّاجِ، وهو مِن أعلامِ الثِّقاتِ(١).

وبذلك لا يُوجَدُ مَطعَنٌ على روايةِ البُخاريِّ له، رغمَ قولِ الدَّارقطنيِّ فيه، فكانَ مُقتضَى اطِّلاعِ صاحبِ المقالِ على رُدودِ الحافظِ ابنِ حجَرٍ وأجوبتِه مِن واقعِ «الصَّحيحِ» أن يقتنِعَ بعدمِ انتقادِ البخاريِّ في أنواعِ التَّضعيفِ التي ذكَرَها؛ لكنَّنا نفاجأُ به يقولُ: «إنَّه رغمَ مُعالجةِ ابنِ حجَرٍ هذه، فإنَّ تلك الانتقاداتِ والجوابَ عنها تضَعُ علامةَ استفهامٍ علَى جميعِ ما قيلَ مِن تمجيدٍ وتضخيمٍ لهذا الكتابِ الذي ادَّعَى كاتبُه -مع كاملِ الاحترامِ له- بأنَّه لم يضَعْ فيه إلَّا الصَّحيحَ الذي يراه حُجَّةً فيما بينَه وبينَ اللَّهِ سبحانَه».

فهذا مسلكٌ عجيبٌ، يُفيدُ أنَّ صاحبَ المقالِ لا ينشُدُ الوصولَ إلى الصَّوابِ؛ ولكن يُريدُ ذكرَ ما يعُدُّه طُعونًا، ويُدلِّلُ

(١) ينظر: «هدي الساري»: ٣٩٢.

عليه بالأباطيلِ والشُّبهِ المردودةِ، كما تقدَّمَ عن روايةِ بدَلِ بنِ المُحبَّرِ، وكما سيأتي توضيحُه في غيرِه.

وأكثَرُ ما أبداه صاحبُ المقالِ مِن انتقاداتٍ ورتَّبَ علَيه الطُّعونَ هو قولُه: «إنَّ في البخاريِّ أحاديثَ لمَن وُصِفُوا بالتَّدليسِ أو اشتُهِرُوا به». ثمَّ يقولُ: «والتَّدليسُ مُرادِفٌ للكذبِ».

وهذا قلبٌ للحقائقِ لمُخالفَتِه ما قرَّرَه جمهورُ العلماءِ والعُقلاءِ: أنَّ الكذِبَ خِلافُ التَّدليسِ؛ فالكذبُ أن يقولَ الرَّاوي: «إنَّ فلانًا حدَّثني بكذا»، وهو لم يُحدِّثه، ولم يسمَع منه الحديثَ المذكورَ، أمَّا التَّدليسُ فهو أن يقولَ الرَّاوي: «عن فلانٍ»، أو «قالَ فلانٌ كذا»، ولا يذكُرُ أيَّ عبارةٍ تدُلُّ على تلقِّيه المُباشرِ للحديثِ ممَّن يرويه عنه، فأينَ التَّرادفُ؟!

ثمَّ يقولُ صاحبُ المقالِ: «إنَّ البخاريَّ روَى لأشخاصٍ عُرِفُوا بالتَّدليسِ، عدَّهم البعضُ بـ (٥٧) راويًا، أخرَجَ لهم البخاريُّ ما يُقاربُ (٣٢٦٠) ما بينَ روايةٍ وتعليقٍ، وهي نسبةٌ هائلةٌ؛ تعنِي أنَّ أكثَرَ مِن ستِّينَ بالمائةِ مِن أحاديثِه ورواياتِه قد تمَّ نقلُها مِن أُناسٍ اشتُهِرُوا بالتَّدليسِ».

وهذه النتيجةُ الخاطئةُ هي التي جعَلَها صاحبُ المقالِ عُنوانًا له، وهي تقتضِي أنَّ مجموعَ أحاديثِ «صحيحِ البخاريِّ» وتعاليقِه خمسةُ آلافٍ تقريبًا، حتَّى يكونَ ما ذكَرَه يُعادِلُ (٦٠ ٪) مِن مجموعِ أحاديثِ البُخاريِّ، وهذا العددُ مُخالِفٌ لعددِ أحاديثِ البخاريِّ المُسندَةِ فقط دونَ التَّعاليقِ، وهو حسَبُ الطَّبعاتِ الصَّحيحةِ المُتداولَةِ (٧٥٦٣) حديثًا.

ومِن جِهةٍ أُخرَى فإنَّ هذا العَددَ الذي حدَّدَه للمُدلِّسينَ مِن رجالِ «صحيحِ البخاريِّ» وهو (٥٧) راويًا، فهذه إحصائيَّةٌ خاطئةٌ أيضًا؛ لمُخالفتِها واقعَ «صحيحِ البخاريِّ» الذي بينَ أيدِينا، والصَّوابُ أنَّهم (٧٢) راويًا، وتقديرُ صاحبِ المقالِ لمرويَّاتِ هؤلاءِ بـ (٣٢٦٠) روايةً وتعليقًا، لا يستقيمُ كونُه (٦٠٪) علَى أيِّ تقديرٍ لمجموعِ رواياتِ البُخاريِّ؛ حيث إنَّ الرِّواياتِ المُسندةَ فقط حسَبَ الطَّبعاتِ المُتداولَةِ (٧٥٦٣) كما سبَقَ، وعددُ رواياتِ المُدلِّسينَ المذكورُ لا يُمثِّلُ ستِّينَ في المائةِ مِن هذا العددِ كما هو واضحٌ.

ولو أنَّنا قارنَّا العددَ المذكورَ بعددِ رواياتِ البخاريِّ وتعاليقِه، نجِدُ النِّسبةَ أقلَّ كثيرًا؛ حيث إنَّ عددَ رواياتِ

البخاريِّ كلِّه وتعاليقِه تُقارِبُ عشرةَ آلافٍ، وبذلك تُصبِحُ رواياتُ وتعاليقُ المُدلِّسينَ المذكورةُ في المقالِ تُعادلُ (٣٠ ٪) فقَط وليسَ (٦٠ ٪)، وبذلك يبطُلُ عُنوانُ المقالِ، ويثبُتُ كذِبُه بشهادةِ الواقعِ.

ثمَّ إنَّ صاحبَ المقالِ ذكَرَ المُدلِّسينَ في مقالِه بوصفينِ؛ **أحدُهما**: مَن وُصفُوا بالتَّدليسِ. **والثَّاني**: مَنِ اشتُهِرُوا بالتَّدليسِ. وقد عرَّفنا صاحبَ المقالِ بأنَّه أستاذٌ للشَّريعةِ وعضوٌ لنقابةِ المُحامينَ، ومُقتضَى هذا أنَّ خِبرتَه بالألفاظِ ودلالاتِها تقضِي بأن يُفرِّقَ بينَ مَن وُصِفَ بالشَّيءِ مجرَّدَ وصفٍ، وبينَ مَن اشتُهِرَ به؛ فالأوَّلُ يكفِي فيه وقوعُ التَّدليسِ ولو نادرًا، والثَّاني لا بُدَّ أن يكثُرَ منه التَّدليسُ بالمقارنةِ بعددِ مَروِيَّاتِه؛ حتَّى يُشتهَرَ بالتَّدليسِ، وبالتَّالي لا يكونُ حكمُهم واحدًا، كما فعَلَ في شُبهتِه الإحصائيَّةِ.

وبناءً علَى هذا التَّفاوتِ بينَ الأوصافِ جرَى اصطلاحُ أئمَّةِ الحديثِ علَى أنَّ المدلِّسينَ باعتبارِ توثيقِهم وجَرحِهم، ووقوعِ التَّدليسِ منهم، ينقسِمُونَ إلى خمسِ مراتبَ، مِنها: ما يُؤثِّرُ تدليسُه بالتَّضعيفِ، ومِنها: ما لا يُؤثِّرُ -كما سيأتي- وبالتَّالي

يكونُ تعميمُ صاحبِ المقالِ بأنَّ كلَّ رواياتِ المُدلِّسينَ ضعيفةٌ- تعميمًا مردودًا.

وأيضًا قواعدُ التَّدليسِ العامَّةُ تقضِي بأنَّ مَن كانَ تدليسُه مُؤثِّرًا، وصرَّحَ في روايتِه بالسَّماعِ أو غيرِه ممَّا يُفيدُ الاتِّصالَ، تكونُ روايتُه هذه سالمةً مِن ضَعفِ التَّدليسِ، في حينِ نجِدُ صاحبَ المقالِ تجاهَلَ كلَّ ذلك، واعتبَرَ مُجرَّدَ وصفِ الرَّاوِي بالتَّدليسِ مُقتضيًا ضعفَ رواياتِه كلِّها؛ وذلك حتَّى يخرُجَ بعُنوانِه الكاذبِ للمقالِ.

ومراتبُ التَّدليسِ الخمسُ السَّابقُ الإشارةُ إليها، منها: أهلُ **المرتبةِ الأولَى**: وهم مَن كانَ تدليسُهم نادرًا مع اتِّصافِهم بالثِّقةِ، مثلَ: يحيَى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ. **والثَّانيةُ**: مَن كانَ تدليسُهم قليلًا بجانبِ عددِ مرويَّاتِهم مع ثقتِهم، كسُفيانَ الثَّوريِّ، أو كانَ المُدلِّسُ قد عُرِفَ باستقراءِ رواياتِه أنَّه لا يدلِّسُ إلَّا عن ثقةٍ كسُفيانَ بنِ عُيينةَ، وحُكمُ هاتينِ الطَّبقتينِ أنَّ تدليسَهم لا يُضعِّفُ مَرويَّاتِهم(١).

(١) ينظر: «طبقات المدلسين»: ١٣.

وبالبحثِ في «الصَّحيحِ» نجِدُ البُخاريَّ قد روَى عن أربعينَ راويًا مِن أهلِ هاتينِ المرتبتينِ، ورواياتُه عنهم تزيدُ أضعافًا عن القَدرِ الذي رواه عن أهلِ بقيَّةِ المراتبِ: الثالثةِ، والرَّابعةِ، والخامسةِ، وسيأتي جمعُهم، وعددُ مرويَّاتِهم.

لكن نستبعدُ أوَّلًا مرويَّاتِ أهلِ المرتبتينِ الأولَى والثَّانيةِ مِن إحصائيَّةِ الرِّواياتِ المذكورةِ في المقالِ، وهي (٣٢٦٠)؛ لأنَّ التَّدليسَ مِن أهلِ هاتينِ المرتبتينِ لا يقتضِي الضَّعفَ كما تقدَّمَ، فلا يبقَى بعدَهما ممَّن أخرَجَ لهم البخاريُّ إلَّا أهلُ المراتبِ: الثَّالثةِ، والرَّابعةِ، والخامسةِ، وحُكمُ هذه المراتبِ الثَّلاثةِ: أنَّه إذا صرَّحَ الرَّاوي منهم بما يدُلُّ على الاتصالِ المباشرِ كالسَّماعِ ونحوِه، فيزولُ أثَرُ تدليسِه، وإذا لم يُصرِّح بالاتِّصالِ يكونُ تدليسُه مُضعِّفًا لروايتِه بمفردِه.

وقد بلَغَ مجموعُ رواياتِ أهلِ هذه المراتبِ الثَّلاثةِ في البخاريِّ: (١٤٠٧) رواياتٍ، وبالبحثِ لمرويَّاتِهم نجِدُ أنَّ (٥٨٥) روايةً قد صرَّحَ الرُّواةُ فيها داخلَ «صحيحِ البخاريِّ» أو خارجَه بما يدُلُّ على الاتِّصالِ، وبذلك يزولُ أثرُ تدليسِهم، ويبقَى عددُ (٨٢٢) روايةً فقط رُوِيَت بالعنعنةِ، ولم يُوجَد داخلَ

«صحيح البخاريِّ» ولا خارجَه تصريحٌ فيها بالاتصالِ، وهذه الرِّواياتُ جميعُها، عندما نرجعُ إلى مواضعها في «صحيحِ البخاريِّ» نجدُ أنَّه لا يُصحِّحُ كلًّا منها بمُفردِه، ولكن يُوجَدُ مع كلٍّ منها روايةٌ أخرَى للحديثِ ترقِّيها إلى الصِّحَّةِ؛ سواءٌ بمُتابعةٍ للرَّاوِي المُدلِّسِ أو بشاهدٍ يشهَدُ له، وحسَبَ قواعدِ المُحدِّثينَ المُعتبرَةِ في ذلك.

وما دامَ صاحبُ المقالِ مِن أساتذةِ الشَّريعةِ فلا يخفَى علَيه تأثيرُ الشُّهودِ في تقويَةِ الدَّليلِ وضعفِه، فهكذا شأنُ الرِّواياتِ الحديثيَّةِ في «صحيحِ البخاريِّ» أو غيرِه.

وتكونُ النَّتيجةُ العامَّةُ ممَّا تقدَّمَ هي: أنَّ مَن روَى لهم البخاريُّ في «صحيحِه» ممَّن نُسِبُوا إلى التَّدليسِ أكثَرُ عددًا ممَّن ذكَرَهم صاحبُ المقالِ، ومجموع رواياتِهم أيضًا أكثَرُ عددًا ممَّا ذكَرَه، لكنَّ البخاريَّ قد التزَمَ فيهم جميعًا بقواعدِ أئمَّةِ الحديثِ النَّقديَّةِ، بحيثُ لا يُوجَدُ في صحَّةِ رواياتِهم مَطعَنٌ مُؤيَّدٌ بدليلٍ مُعتبَرٍ عندَ جمهورِ النُّقَّادِ، وعندَ مَن ينشُدُ الحقَّ المجرَّدَ مِن أهلِ العقلِ والمنطقِ عبرَ أجيالٍ وقرونٍ حتَّى الآنَ.

أمَّا الرَّاوي الذي ذكَرَه صاحبُ المقالِ مِثالًا لمَن وُصِفَ مِن رجالِ «صحيحِ البخاريِّ» بوَضعِ الحديثِ أو سرِقَتِه فقالَ: «ومِنَ الأمثلةِ علَى ذلك: إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ الذي أخرَجَ له البخاريُّ أكثَرَ مِن (١٦) حديثًا في كتابِه «الصحيحِ»».

ثمَّ قالَ صاحبُ المقالِ: «وفي كتابِ «إكمالِ تهذيبِ الكمالِ في أسماءِ الرِّجالِ»[١] عن سلَمةَ بنِ شبيبٍ قالَ: سمِعتُ إسماعيلَ بنَ أبي أُويسٍ يقولُ: «رُبَّما أضَعُ الحديثَ لأهلِ المدينةِ إذا اختلَفُوا في شيءٍ فيما بينَهم». والمقصودُ بأهلِ المدينةِ: أصحابُ الإمامِ مالكٍ.

وهذه الرِّوايةُ قد ذُكِرَت فعلًا في «إكمالِ تهذيبِ الكمالِ» مرويَّةً عنِ الدَّارقطنيِّ بسنَدٍ مُحتَجٍّ به، والذي سمِعَها مِن إسماعيلَ هو سلمةُ بنُ شَبيبٍ أحَدُ تلاميذِ إسماعيلَ وهو ثقةٌ، لكِن جاءَت روايةٌ أُخرَى عن سلَمةَ بنِ شَبيبٍ نفسِه تَرُدُّ هذه الرِّوايةَ حيثُ قالَ: حضَرتُ ابنَ أبي أُويسٍ تُعرَضُ علَيه مَسائلُ مالكٍ، فقُرِئَ علَيه: «شكَّ ابنُ وهبٍ» أو كلامٌ نحوُه، فذكَرتُ

---

(١) ٢/ ١٨٤، ١٨٥.

ذلك لأحمدَ بنِ حنبلٍ فقالَ: «لا يحتاجُ إلى هذا، ابنُ أبي أُويسٍ ثقةٌ، وقد قامَ في أمرِ المِحنةِ مقامًا محمودًا مِنه»(١).

فهذا ردٌّ لقولِ سلَمةَ بنِ شبيبٍ مِن أحَدِ شيوخِه الكبارِ، وهو الإمامُ أحمدُ، وتوثيقٌ صريحٌ مِنه لإسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ عدالةً وضبطًا مع مُعاينَتِه وخبرَتِه بكلٍّ مِن سلَمةَ وإسماعيلَ، وليسَ مِن أمانةِ البحثِ والإنصافِ أن يذكُرَ صاحبُ المقالِ الجرحَ ويتجاهَلَ التَّوثيقَ، وخاصَّةً مِن طريقِ راوِي الجَرحِ نفسِه، وقد سُئِلَ الإمامُ أحمدُ أيضًا: مَن بالمدينةِ اليومَ؟ فقالَ: «إسماعيلُ بنُ أبي أُويسٍ، عالمٌ كثيرُ العِلمِ» أو نحوُ هذا(٢).

وجاءَ عن يحيَى بنِ مَعينٍ في إسماعيلَ أقوالٌ مختلِفَةٌ، مِنها: نسبَتُه إلَى الكَذبِ، وإلَى سرقةِ الحديثِ، ومنها: تضعيفُه مِن جِهةِ ضبطِه للحديثِ، ومِنها: وصفُه بأنَّه لا بأسَ به(٣)،

---

(١) «المعرفة والتاريخ» للفسوي: ٢/ ١٧٧، ١٧٨.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ١٧٧.

(٣) ينظر: «تاريخ يحيى بن معين» رواية ابن محرز: ١/ ٦٥، ورواية الدارمي: ٢٣٨، ورواية الدوري ٣/ ٢٤٠، و«تهذيب الكمال»: ٣/ ١٢٧، ١٢٨.

فاعتبَرَ العلماءُ أنَّ أقوالَه السَّابقةَ بالجَرحِ مردودةٌ بوصفِه الأخيرِ بأنَّه لا بأسَ به؛ لأنَّه يقتضِي توثيقَه عندَه، إضافةً إلى توثيقِ الإمامِ أحمدَ له كما سبَقَ.

ثمَّ إنَّ الوصفَ بالكذبِ أو بسرقةِ الحديثِ يُعَدُّ جَرحًا مُجمَلًا بدونِ ذكرِ دليلٍ، حيثُ لم يُذكَر له حديثٌ مُعيَّنٌ قد وضَعَه، ولا نجِدُ في مصادرِ كتبِ الموضوعاتِ المُتداولةِ حديثًا منسوبًا إليه أنَّه وضَعَه أو سرَقَه، وبالإجمالِ: فكلُّ ما نُسِبَ إلى إسماعيلَ هذا مِن تجريحٍ، فقد وُجِدَ ما يردُّه، كما تقدَّمَ مِن كلامِ الإمامِ أحمدَ وغيرِه، وأقصَى ما يمكِنُ نسبتُه إليه وقوعُ بعضِ الأخطاءِ منه فيما حدَّثَ به مِن حفظِه، وهذا يحدُثُ مِن كثيرٍ منَ الثِّقاتِ، ولا يقدَحُ في توثيقِهم العامِّ، وقد كانَت رواياتُ إسماعيلَ مكتوبةً عندَه، وقد خصَّ تلميذَه البخاريَّ بإطلاعِه علَى أصولِه المكتوبةِ، وأذِنَ له أن يكتُبَ منها ما يُريدُ، ويُعلِّمَ على ما يرتضِيه منها، وبذلك يترجَّحُ أن يكونَ ما رواه عنه في «صحيحِه» سالمًا مِن الخطأِ، كما أنَّ الإمامَ مسلمًا كذلك مِن تلاميذِ إسماعيلَ، وروَى عنه في

«صحيحِه»[١] ، وروَى عن إسماعيلَ أيضًا : يعقوبُ بنُ سفيانَ الفَسويُّ، وهو لا يروِي إلَّا عن ثقةٍ عندَه[٢] .

وبذلك كلِّه يثبُتُ أنَّ ما نُسِبَ إلى إسماعيلَ بنِ أبي أويسٍ مِن كذبٍ أو وضعٍ أو سرقةٍ للحديثِ فهي اتِّهاماتٌ بغيرِ دليلٍ يُؤيِّدُها .

وقولُ صاحبِ المقالِ: إنَّ البخاريَّ أخرَجَ لإسماعيلَ أكثَرَ مِن (١٦) حديثًا، فهذا خطأٌ ظاهرٌ، لمُخالفَتِه واقعَ «صحيحِ البخاريِّ»؛ حيث بلَغَت جملةُ ما أخرَجَه البخاريُّ له: (٢٢٨) حديثًا ما بينَ مُكرَّرٍ مرَّةً أو مرَّاتٍ، وغيرِ مُكرَّرٍ، وأغلَبُها ممَّا لم ينفرِد به إسماعيلُ؛ بل له فيها ما يُوافقُه علَيه غيرُه مِن الثِّقاتِ بمُتابعةٍ أو شاهدٍ، وبذلك تسلَمُ رواياتُ البخاريِّ له مِنَ الطَّعنِ في صحَّتِها، حسبَما يُقرِّرُه واقعُ الرِّواياتِ في «الصَّحيحِ»، وما تقرِّرُه قواعدُ أئمَّةِ نقدِ الحديثِ التي حاوَلَ صاحبُ المقالِ التَّطبيقَ الخاطئَ لها .

---

(١) ينظر: «البيان والتوضيح» لأبي زرعة بن العراقي: (ت ٤٩)، و«هدي الساري» لابن حجر: ٣٩١.

(٢) «تهذيب الكمال»: ٣٢/ ٣٣٣.

وذِكرُ صاحبِ المقالِ لهذا المثالِ مِن واقع الصحيحِ، مع ردِّنا العمليِّ علَيه، يُعدُّ منَ الدَّلائلِ الواضحةِ على استخفافِ صاحبِه بمقامِ الطَّعنِ على الإمامِ البخاريِّ و«صحيحِه»؛ حيث يذكُرُ ما يُكذِّبُه الواقعُ وتردُّه القواعدُ النَّقديَّةُ.

كما يدُلُّ على أنَّه يقيسُ الإمامَ البخاريَّ على أمثالِه؛ حيثُ يلغِي ضميرَه العلميَّ، بالتَّصدِّي لما لا خبرةَ له به، ويتَّهِمُ البريءَ بشهادةِ وفحصِ قُرونٍ مِن العُقلاءِ والعلماءِ المُختصِّينَ وشرَّاحِ «الصَّحيحِ»، وينسِبُ إلى البخاريِّ و«صحيحِه» ما يُكذِّبُه الواقعُ دونَ خوفٍ مِن مسئوليَّتِه عن ذلك أمامَ ربِّ العالمينَ، ويُقرِّرُ دونَ دليلٍ مُعتبَرٍ وضعَ علامةِ استفهامٍ على تمجيدِ القرونِ المُتعاقبةِ للإمامِ البخاريِّ و«صحيحِه»، ويرمِيه زُورًا بأنَّه ادَّعَى جعلَ «صحيحِه» حُجَّةً بينَه وبينَ ربِّه، ألَا فإنَّ الموعدَ اللَّهُ يا أخِي بينَك وبينَ إمامٍ أفضَى إلى ربِّه، وخالفَ طعنُك فيه الواقعَ، وانحرَفَ عن كافَّةِ أهلِ العلمِ والمنطقِ السديدِ.

وأمَّا ما ذكَرَه صاحبُ المقالِ مِن روايةِ عمرِو بنِ ميمونٍ بشأنِ قردةٍ زنَت فرجَمَتها جماعةُ القُرودِ وهو معَهم، وجعَلَ

ذلك مثالًا لمئاتِ الأحاديثِ التي رواها البخاريُّ، ولا يقبَلُها- حسبَ زعمِه- عقلٌ ولا مِنطقٌ.

فالرَّدُّ على صاحبِ المقالِ في ذلك: أنَّ العقلَ والمنطقَ اللَّذينِ يحتكِمُ إليهما هما عقلُه ومنطقُه هو فقط، أو مع مَن يكونُ وراءَه، وجعَلَه أداةً مُسخَّرَةً له؛ حيثُ إنَّه مسبوقٌ إلى هذه الفِريةِ كما سيأتي.

أمَّا المنطقُ والعقلُ العلميَّانِ المستفادانِ منَ الدِّراساتِ المُستفيضةِ والاستقراءِ الواعِي، مع الحرصِ التَّامِّ علَى مبدأِ الإنصافِ، فلا يَثبتُ معهما ما يُؤَيِّدُ هذه الفِريةَ.

وأقرَبُ دليلٍ على ذلك روايةُ عمرِو بنِ ميمونٍ هذه، فهي طعنٌ مأخوذٌ عن قُدامَى المُستشرقينَ، ممَّا يدُلُّ عمليًّا على أنَّه ما يزالُ بينَنا- بكلِّ أسفٍ- مَن يجعَلُ نفسَه أداةً في يدِ عدوِّه؛ لينوبَ عنه في الطَّعنِ في أعزِّ الأركانِ لهُويَّةِ الثَّقافةِ العربيَّةِ الإسلاميَّةِ.

كما أنَّ هذا يُؤكِّدُ التَّبعيَّةَ الخاطئةَ في مُسمَّى العقلِ والمنطقِ.

وكما أنَّ هذا الطَّعنَ يُعتبَرُ استشراقيًّا قديمًا، فقد قامَ الكثيرونَ بالرَّدِّ الكافي علَيه، ورُبَّما يكونُ صاحبُ المقالِ علَى

علمٍ بهذه الرُّدودِ؛ لكنَّه يتجاهلُها كما تجاهَلَ غيرَها ممَّا سبَقَ ذِكرُه مِن الرُّدودِ.

ومِن بابِ التَّذكرةِ فقط بالرَّدِّ العلميِّ والمنطقيِّ علَى هذا الطَّعنِ، أقولُ: إنَّ هذه الرِّوايةَ ليسَت حديثًا منسوبًا إلى الرَّسولِ ﷺ ولا لأحدٍ مِن صحابتِه الكرامِ، ولكنَّها أثَرٌ موقوفٌ على قائلِه، وهو أحدِ التَّابعينَ الثِّقاتِ، شاهَدَه بنفسِه، وقالَه بمناسبةٍ مُعيَّنةٍ، وبمقصدٍ أخلاقيٍّ نبيلٍ، وهو عمرُو بنُ ميمونٍ الأوديُّ مِن كبارِ فقهاءِ التَّابعينَ، وأحَدُ المخضرمينَ؛ حيثُ أدرَكَ الجاهليَّةَ والإسلامَ، فأسلَمَ علَى يدِ الصَّحابيِّ الجليلِ معاذِ بنِ جبَلٍ رضي الله عنه لمَّا بعَثَه الرَّسولُ ﷺ إلى اليمَنِ يدعوهم إلى الإسلامِ، لكن عمرًا لم يلقَ الرَّسولَ ﷺ؛ فلذلك لم تثبُت صُحبتُه، وكانَ موضعَ رضا مَن عَرفَه منَ الصَّحابةِ، وقد لازَمَ في العلمِ معاذَ بنَ جبلٍ رضي الله عنه باليمَنِ ثمَّ بالشَّامِ؛ حتَّى حضَرَ وفاتَه، وباشَرَ دفنَه بنفسِه، ثمَّ قالَ: «صحِبتُ بعدَه أفقَهَ النَّاسِ عبدَ اللَّهِ بنَ مسعودٍ»، فانتقلَ من صحابيٍّ إلى صحابيٍّ، وكلاهما معروفانِ بالعلمِ والفضلِ.

وواقعةُ القِردةِ هذه رواها الإمامُ البخاريُّ مُختصرةً بأصلِ

القصَّةِ فقط، تحتَ بابِ القسامةِ في الجاهليَّةِ[١]، وقد ذكَرَها عمرُو بنُ ميمونٍ على أنَّها أعجَبُ ما رأَى في حياتِه الجاهليَّةِ قبلَ أن يُسلِمَ ويعرِفَ حدَّ الرَّجمِ في الإسلامِ، وبالتَّالي فإنَّ تسميتَه لمَا رأَى بأنَّه زنًا، وبحدِّ الرَّجمِ عليه، فهو مِن بابِ التَّشبيهِ منه لتقريبِ الواقعةِ للسَّامعينَ والسَّائلينَ مِن تلاميذِه على ضوءِ ما عرفُوه في شريعةِ الإسلامِ.

وشأنُ العجائبِ بل الأعجَبُ، كما في تلك الرِّوايةِ أن تكونَ خارجةً عن حدودِ المألوفِ عقلًا ومنطقًا، ولكن هذا لا يقطَعُ بعدَمِ وقوعِها.

وليسَ البخاريُّ هو الوحيد الذي روى هذا الأثَرَ، بل رواه غيرُ البخاريِّ مِن معاصرِيه فمَن بعدَهم، مِن طُرقٍ يُحتَجُّ بمجموعِها، وبعضُها مختصرٌ كما عندَ البخاريِّ، وبعضُها مُطوَّلٌ[٢]. وفي تلك الرِّواياتِ جاءَت تفاصيلُ تبيِّنُ سببَ ذكرِ

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٨٤٩).

(٢) ينظر: «تأويل مختلف الحديث» لابن قتيبة: ٣٧٢، و«اعتلال القلوب» للخرائطي (١٨١)، و«تهذيب الكمال»: ٢٢/ ٢٦٥-٢٦٦)، و«معرفة الصحابة» لأبي نعيم (٥١٣٩).

عمرٍو الأوديِّ لتلك الواقعةِ وكيفيَّةِ وقوعِها، بحيث يظهَرُ مِن تلك التفاصيلِ عدمُ استحالتِها، عقلًا ومنطقًا عندَ مَن له دِرايةٌ بعلمِ الحيوانِ، وبذكاءِ وخصائصِ وطباعِ القُرودِ بالذَّاتِ، ولا أظنُّ صاحبَ المقالِ يجهَلُ مَن يزعمُ مِنَ الفلاسفةِ المادِّيينَ أنَّ القردَ هو أصلُ الإنسانِ.

ولتوضيحِ الواقعةِ أذكُرُ مِن رواياتِها التَّفصيليَّةِ في المصادرِ المُحالِ علَيها فيما قدَّمتُ ما يلي:

كان عمرَو بنَ ميمونٍ هذا جالسًا في مسجدِ الكوفةِ، وعندَه ناسٌ، فقالَ له رجلٌ: حدِّثنا بأعجَبِ شيءٍ رأيتَه في الجاهليَّةِ. قالَ: «رأيتُ الرَّجمَ في غيرِ بني آدمَ؛ إنَّ أهلِي أرسلُوني في نخلٍ لهم أحفَظُها مِنَ القُرودِ، فبَينا أنا يومًا في البُستانِ؛ إذ جاءَ القرودُ، فَصَعَدْتُ نخلةً، فتفرَّقَتِ القُرودُ، فرأيتُ قردًا وقردةً اضطجَعَا، ثمَّ أدخَلَتِ القِردةُ يدَها تحتَ عُنُقِ القِردِ واعتنَقَا ثمَّ نامَا، فجاءَ قردٌ فغمَزَها مِن تحتِ رأسِها، فاستلَّت يدَها مِن تحتِ رأسِ القِردِ، ثمَّ انطلَقَت معَه غيرَ بعيدٍ فنكَحَها وأنا أنظُرُه، ثمَّ رجَعَت إلى مضجعِها، فذهَبَت تُدخِلُ يدَها تحتَ عُنُقِ القِردِ كما كانت، فانتبَه القِردُ، فقامَ فشَمَّ دُبُرَها،

فصاحَ صيحةً، فاجتمَعَتِ القُرودُ، فجعَلَ يشيرُ إليها وإليه، فقامَ واحدٌ منهم كهيئةِ الخطيبِ، فوجَّهُوا في طلبِ القِردِ، فجاءُوا به بعينِه وأنا أعرِفُه، فانطلَقُوا بها وبالقردِ إلى موضعِ كثيرِ الرَّملِ، فحفَرُوا لهما حُفيرةً، فجعَلُوهما فيها، ثمَّ رجَمُوهما حتى قتَلُوهما، واللَّهِ لقد رأيتُ الرَّجمَ قبلَ أن يبعَثَ اللَّهُ محمدًا ﷺ». اهـ.

فإن كانَ ما يدَّعيه صاحبُ المقالِ مِن مئاتِ الأحاديثِ مُشابهًا لهذا الأثَرِ؛ فهي مردودةٌ عليه جميعًا، حيثُ لا يوجدُ في «صحيحِ البخاريِّ» كلِّه ما يماثلُها، ولو صرَّحَ بها لكانَ لكلٍّ منها ردُّه بالدَّلائلِ العلميَّةِ؛ حيث لا نجِدُ في وقائعِ هذا الأثَرِ التَّفصيليَّةِ ما يُناقضُ العقلَ المُثقَّفَ بالعلمِ المُتعلِّقِ بما يذكرُه، ولا المنطقَ السَّليمَ، وخالقُ الكونِ ﷻ يقولُ في كتابِه الكريمِ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وهذه الواقعةُ منذُ حكاها هذا التَّابعيُّ الفقيهُ لمَن اجتمَعُوا حولَه مِن طلبةِ العلمِ وطلَبُوها منه لم يواجِهه أحَدٌ منهم برفضٍ ولا تكذيبٍ؛ بل حفظُوها عنه بتفاصيلِها، وتداولُوا روايتَها عنه

بإسنادٍ صحيحٍ، وطُرُقٍ مُتفرِّعةٍ؛ حتى وصَلَت إلى الإمامِ البخاريِّ وبعضِ مُعاصرِيهِ، ثمَّ مَن بعدَهم كما تقدَّمَت الإحالاتُ، مع القبولِ المُصاحبِ للتعجُّبِ، والانتباهِ إلى ما صرَّحَ به قائلُها مِن بيانِ التقاءِ ما شاهَدَه بنفسِه مع ما جاءَت به شريعةُ الإسلامِ ممَّا تقتضِيه الطَّبائعُ المُستقيمةُ ولو في عالَمِ الحيوانِ.

وقد جاءَ في التَّتبُّعِ الزَّمنيِّ لهذه الرِّوايةِ ما يُفيدُ النَّظرَ فيها قَبْلَ روايةِ البخاريِّ لها في «صحيحِه»؛ حيثُ أخرَجَها الخرائطيُّ في «اعتلالِ القلوبِ»[1] مِن طريقِ عليِّ بنِ عاصمٍ الواسطيِّ، عن حُصينِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، بمِثلِ روايةِ البخاريِّ، ثمَّ عقَّبَ عليُّ بنُ عاصمٍ على روايتِه بقولِه: «لو غيرُ حُصينٍ حدَّثني ما صدَّقْتُ». اهـ.

لكن لمَّا كانَ حُصينٌ منَ الثِّقاتِ المعروفينَ، قَبِلَ روايتَه للأثَرِ وصدَّقَها.

أمَّا معاصرُ البخاريِّ: عبدُ اللَّهِ بنُ مسلمِ بنِ قُتيبةَ، المتوفَّى

---

(١) (١٨١).

سنةَ (٢٧٦هـ) فقد روَى الحديثَ في كتابِه: «تأويلِ مُختلَفِ الحديثِ»[1] مِن طريقِ هُشيمِ بنِ بشيرٍ، عن حُصينٍ، عن عمرِو ابنِ ميمونٍ، بمِثلِ روايةِ البخاريِّ، ثمَّ علَّقَ ابنُ قتيبةَ علَيه بما يُؤيِّدُ معناه، ويرُدُّ الطَّعنَ عنه مُستنِدًا إلى ما جاءَ عن قدماءِ العربِ مِن خصالِ القُرودِ وطباعِ الحيواناتِ عمومًا، بحيثُ لا يُعَدُّ الأثَرُ مناقضًا لعقلٍ ولا نقلٍ.

أمَّا الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ، المُتوفَّى سنةَ (٤٦٣ هـ)، وتابَعَه ابنُ الأثيرِ المُتوفَّى سنةَ (٦٣٠هـ)، فقد انتقَدَ الرِّوايةَ التَّفصيليَّةَ السَّابقَ ذكرُها، وذلك مِن جهةِ بعضِ رجالِ إسنادِها، ومِن جهةِ مَتنِها، وكِلا الأمرينِ مردودٌ علَيه:

أما الإسنادُ: فقد ذكَرَ أنَّ القصَّةَ بطولِها تدوُر على عبدِ الملكِ ابنِ مُسلمٍ، عن عيسَى بنِ حِطَّانَ، وليسا ممَّن يُحتَجُّ بهما[2].

وهذا النَّقدُ مردودٌ؛ فعبدُ الملكِ بنُ مسلمٍ قالَ فيه أبو حاتمٍ

---

(١) ٣٧٢.

(٢) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: ٣/ ١٢٠٦، و«أسد الغابة»: ٣/ ٧٧٣.

الرَّازيُّ: «لا بأسَ به»[١]. وعيسَى بنُ حِطَّانَ ذكَرَه ابنُ حبَّانَ في «الثِّقاتِ»[٢]، وأخرَجَ له في «صحيحِه»[٣] عدَّةَ رواياتٍ مُحتجًّا به، فيكونُ صدوقًا بتصحيحِ ابنِ حِبَّانَ لحديثِه، وأيضًا ذكَرَ الرِّوايةَ المِزيُّ في «تهذيبِ الكمالِ»[٤] مِن طريقِ شبَابَةَ بنِ سوَّارٍ، عن عبدِ الملكِ، عن عيسَى، وشرطُ المِزِّيِّ المعروفُ: أنَّه يُعلِّقُ الرِّوايةَ عنِ الرَّاوِي، ويعتبِرُ مَن حذَفَه مِن الإسنادِ قبلَه مقبولًا عندَه. وكذلك ذكَرَه الذَّهبيُّ في «السِّيَرِ»[٥] معلَّقًا عن شبَابَةَ، عن عبدِ الملكِ به، ولم يتعقَّبْه بأيِّ نقدٍ. وعزا الحافظُ ابنُ حجَرٍ في «الفتح»[٦] الرِّوايةَ إلى «مُستخرجِ الإسماعيليِّ على صحيحِ البخاريِّ» مِن وَجهٍ آخَرَ عن عيسَى بنِ حِطَّانَ، دونَ نقدٍ لهذا الإسنادِ.

---

(١) «الجرح والتعديل»: ٥/ ٣٦٨.

(٢) ٥/ ٢١٥.

(٣) كما في «الإحسان» (٢٢٣٧، ٤١٩٩، ٤٢٠١).

(٤) ٢٢/ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٥) ٤/ ١٥٩.

(٦) ٧/ ١٦٠.

وأمَّا المتنُ: فذكَرَ ابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ الأثيرِ[١] تبعًا له أنَّ جماعةً مِن أهلِ العلمِ أنكَرُوا ما فيه مِن إضافةِ الزِّنا إلى غيرِ مُكلَّفٍ، وإضافةِ الحُدودِ إلى البهائمِ، ثمَّ قالا: «ولو صحَّ الأثَرُ فيُحمَلُ على أن يكونَ ما شاهَدَه هذا التَّابعيُّ مِنَ القرودِ هم مِنَ الجِنِّ؛ لكونِهم ممَّن يشمَلُهم التَّكليفُ». اهـ.

ومع نِسبتِهما هذا القولَ لجماعةٍ مِن أهلِ العلمِ، فإنَّهما لم يُعيِّنا أحدًا يُرجَعُ لقولِه، ولم نجِدْه مِن جانبِنا عندَ أحَدٍ غيرِهما.

وقد ردَّ الحافظُ ابنُ حجرٍ[٢] هذا القولَ بأنَّ تلك الواقعةَ أُطلِقَ اسمُ الزِّنا والرَّجمِ فيها علَى ما شابَهها في الصُّورةِ فقط، ويُؤيِّدُ ذلك ما تقدَّمَ في الرِّوايةِ أنَّها كانَت في الجاهليَّةِ قبلَ الإسلامِ، وأنَّ عمرَو بنَ ميمونٍ أطلَقَ فيها ذلك تقريبًا لفَهمِ مَن سألُوه، ممَّن يعرفونَ شريعةَ الإسلامِ، ثمَّ أيَّدَ الحافظُ إمكانيَّةَ حصولِ تلك الوقائعِ بما عُرِفَ في علمِ الحيوانِ مِن طباعِ القُرودِ

(١) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: ٣/ ١٢٠٦، و«أسد الغابة»: ٣/ ٧٧٣.

(٢) في «فتح الباري»: ٧/ ١٦٠، ١٦١.

وذكائِها وتصرُّفاتِها، بحيثُ لا نجِدُ فيما أجابَ به مُناقضةً لعقلٍ مُنصِفٍ ولا مَنطقٍ سليمٍ، كما ردَّ الحافظُ كذلك على زعمِ أنَّ الحديثَ مُقحَمٌ على «صحيحِ البخاريِّ».

وأقولُ: بل كأنِّي بهذا التَّابعيِّ الذي حكَى تلك الواقعةَ يخاطِبُنا اليومَ بأنَّه قد شهِدَ الواقعَ في أيَّامِ الجاهليَّةِ بتكاتُفِ جماعةِ القرودِ منَ الحيوانِ على ضبطِ عَلاقَاتِهم الجِنسيَّةِ، ومعاقبةِ مَن ينتهِكُها، فكيفَ بنا في تحضُّرِنا المزعومِ نُعاني انفلاتَ الجنسِ والتَّحرُّشِ، ومُعالجتَنا الثَّقافيَّةَ لهما بما يُؤجِّجُهما، ويقدِّمُ الدَّاءَ باسمِ الدَّواءِ.

وهناك جانبٌ آخَرُ مِن جوانبِ العقلِ والمنطقِ الواقعيِّ، أوَدُّ الإحالةَ علَيه وهو: أنَّ عشوائيَّاتِ القاهرةِ فيها منطقةٌ تُسمَّى: «عزبةَ القُرودِ» يسكنُها جماعةٌ يقتنونَ القُرودَ، ويُدرِّبونَها على ما يريدونَ مِن حركاتٍ وتصرُّفاتٍ مُشابهةٍ للإنسانِ، ثمَّ يتكسَّبونَ بعرَضِها على الناسِ في مناطقِ القاهرةِ، فيمكِنُ سؤالُ هؤلاء عمَّا يعرِفونَه عن هذه القُرودِ وطباعِهم؛ حيثُ سيُخبِرونَ بعجائبَ واقعيَّةٍ تشهَدُ لمَا تضمَّنَه هذا الأثَرُ وزيادةٌ.

ويُمكِنُ كذلك الاطِّلاعُ علَى حلَقَاتِ التِّلفزيون التي كانَ يُسجِّلُها الدكتورُ مصطفَى محمود رَحِمَهُ اللهُ عن مملكتَيِ النَّحلِ والنَّملِ، وغيرِهما مِن عالَمِ الحيوانِ.

وأضيفُ أيضًا: أنَّ المنطقَةَ التي حصَلَت فيها واقعةُ هذا الأثرِ -وهي أحَدُ مناطقِ بلادِ اليمنِ- تُوجَدُ منطقةٌ مُشابِهةٌ لها كما شاهَدتُها بنفسِي؛ وذلك منذُ شهورٍ قليلةٍ؛ حيثُ سافَرتُ مِن مكَّةَ المكرَّمةِ إلى الطَّائفِ بالطَّريقِ البرِّيِّ، فوجَدتُ مناطقَ جبليَّةً على جانبَيِ الطَّريقِ، وفي أوديَةِ الجبالِ وبعضَ المراعِي المُتفرِّقةَ؛ شاهَدتُ جماعاتٍ مِن القرودِ تنتشِرُ في هذه المناطقِ؛ بعضُها نائمٌ في الجُحورِ، وبعضُها يناوشُ بعضًا حسبَما أُتيحَ لي مُشاهدَتُه على عَجَلٍ وأنا في السَّيَّارةِ، ولا يفصِلُ هذه الجماعاتِ منَ القُرودِ عنِ الطَّريقِ إلَّا أسلاكٌ حديديَّةٌ موضوعةٌ على جانبِ الطَّريقِ؛ لتمنَعَ هذه القرودَ وغيرَها مِن حيواناتِ الرَّعي المنتشرةِ في الأوديةِ ذاتِ النباتاتِ الخضراءِ، فلو أنَّ مجموعةً بحثيَّةً مِن الدَّارسينَ لعِلمِ الحيوانِ ذهَبَت إلى هذه المناطقِ وقامَت بدراسةٍ وتصويرٍ لحركاتِ هذه

المجموعاتِ منَ القرودِ خلالَ فترةٍ زمنيَّةٍ كافيةٍ، وقارَنَتها بما في موسوعاتِ علمِ الحيوانِ، فأعتقِدُ أنَّها ستخرُجُ بنتائجَ أعجَبَ مِن تلك الأُعجوبةِ الهادفَةِ التي سجَّلَها هذا التَّابعيُّ بتفاصيلِها كما شاهَدَها، وأشارَ لمَن حدَّثَهم بها -ولكلِّ مَن يطَّلِعُ علَيها- إلى العبرةِ التي تُستفادُ منها في ضبطِ هذا الجانبِ الحسَّاسِ مِن حياةِ الإنسانِ، بعدَ أن وصَلَت خُلاصتُها إلينا بسنَدٍ صحيحٍ عندَ البخاريِّ وغيرِه، ووصَلَت إلينا تفاصيلُها عندَ غيرِ البخاريِّ برواياتٍ ثابتَةٍ علَى الرَّاجحِ كما أوضَحتُ، مع تأييدِ كلٍّ منَ الدِّراساتِ والأبحاثِ العلميَّةِ، والمُشاهَداتِ الواقعيَّةِ لها، بما فيه الكفايةُ لمَن يبحَثُ عنِ الحقيقةِ المُجرَّدَةِ.

أمَّا أن نجِدَ بعضَ المُغرِضينَ أو الأعداءِ منَ المستشرقينَ يذكرونَ مِثلَ هذا الأثَرِ أو غيرَه للطَّعنِ علَى الإمامِ البُخاريِّ و«صحيحِه»، فنتجاهلُ هذه الحقائقَ العلميَّةَ، والواقعَ المُشاهَدَ، ونجعَلُ عقولَنا ومَنطقَنا أداةً لممارسةِ فرضِ المفاهيمِ الخاطئةِ ضِدَّ خصوصيَّاتِ ثقافَتِنا الإسلاميَّةِ الخالدةِ، فهذا هو فعلًا الذي لا يقبَلُه عاقلٌ علَى نفسِه.

وقبلَ أن يُخضِعَ صاحبُ المقالِ فِكرَه وعقلَه لقبولِ انتقاداتٍ ثبَتَ بُطلانُها، ويُطالِبَ الأزهرَ بتنقِيتِها، فلعلَّه يُحاولُ تنقيةَ فِكرِه وقلَمِه هو منَ الهوَى والتَّبعيَّةِ التي أوقَعَته في ترديدِ افتراءاتٍ باطلةٍ علَى الإمامِ البُخاريِّ و«صحيحِه» بما يُخالِفُ الواقعَ والدَّليلَ، كما أوضَحتُه فيما سبَقَ، وفيه الكفايةُ لكلِّ مَن ينشُدُ الحقَّ ويرتضى الإنصافَ، وباللَّهِ التَّوفيقُ.



في الدِّفاعِ عنِ الإمامِ البُخاريِّ وصحيحِه

(٢)

نُشِرَ مقالٌ في إحدَى الجرائدِ اليوميَّةِ بعُنوانِ: «البخاريُّ. . . وحدَه لا شريكَ له»، وهذا المقالُ دليلٌ واضحٌ على أنَّ الطاعنينَ في السُّنَّةِ النبويَّةِ مُمثَّلةً في أوثَقِ رجالِها، وأصَحِّ مصادرِها، وهما البخاريُّ و«صحيحُه»؛ قد وصَلُوا إلى مرحلةِ الإفلاسِ والتَّناقُضِ مع أنفسِهم.

أمَّا الإفلاسُ: فلأنَّ أكثَرَ ما ذكَرَه صاحبُ المقالِ مِن طعونٍ؛ كثيرٌ منها مُكرَّرٌ فيما كتبَه غيرُه مِن أمثالِه، وسبَقَ ردِّي علَيه منذُ شهرينِ تقريبًا، ونُشِرَ الرَّدُّ في حينِه على أحَدِ المواقعِ، وسيُعادُ نشرُه قريبًا مرَّةً أخرَى مكتوبًا، ومعنَى هذا التَّكرارِ للطُّعونِ نفسِها: أنَّه لم يعُد لدَيهم جديدٌ، فصارَ بعضُهم ينقُلُ مِن بعضٍ ولو حرفيًّا.

وأمَّا التَّناقضُ: فلأنَّه هو وأمثالُه يبنونَ طعونَهم في البُخاريِّ و«صحيحِه» على أنَّ البخاريَّ لم يُعاصِرِ الرَّسولَ ﷺ ولم يعايشْه؛ بل نقَلَ عن غيرِه منَ الرُّواةِ، وأنَّه ليس كلُّ مَن روَى حديثًا نبويًّا يُمكِنُ الوثوقُ في روايتِه.

ثمَّ ينتقِلُ الكاتبُ مِن ذلك مُباشرةً إلى ذكرِ طعونٍ لم يُعاصِرها هو ولم يُعايشْها؛ بل نقَلَها كلَّها عن مصادرَ سابقةٍ علَى وجودِه بمئاتِ السِّنينَ، ويعتمِدُ علَيها في إثباتِ طعونِه، فمِن أينَ له ما كتَبَه عن تاريخِ ولادةِ البخاريِّ، وتاريخِ وفاتِه، وعن تاريخِ ولادةِ ووفاةِ عبدِ اللَّهِ بنِ عباسٍ، وأبي هريرةَ، وعددِ أحاديثِهما، إلى آخِرِ ما ذكَرَه؟ ومِن أينَ له الثَّلاثونَ حديثًا التي أورَدَها في مقالِه وحكَمَ برَدِّها؟ وهذا هو التَّناقُضُ مع نفسِه؛ بحيث يُعطِي لنفسِه حقَّ الطَّعنِ بما رفَضَ قبولَه مِن الإمامِ البخاريِّ وغيرِه مِن صحابةٍ وعلماءَ، وإذا كانَ هذا هو ما يرتضِيه عقلُه ومنطقُه أن يُنكِرَ على غيرِه ما رضِيَه لنفسِه، فهذا ليسَ عقلًا ولا منطقًا عِندَ أحَدٍ مِن أهلِ العقلِ والمنطقِ.

ومِن هنا فإنَّ الرَّدَّ على طعونِه -كما سيأتِي- سأعتمِدُ فيه علَى مصادرَ مماثلَةٍ لمصادرِه في الطُّعونِ.

أمَّا ما ذكَرَه في عُنوانِ مقالِه المستفزِّ بقولِه: «البخاريُّ وحدَه لا شريكَ له»، وقولِه في داخلِ المقالِ: «إنَّ البخاريَّ ليسَ إلهًا أعبدُه، ولا نبيًّا أهتدِي بسُنَّتِه».

فهذا لم يقُلْ به أحَدٌ غيرُه، ولا يُوافقُه علَيه عاقلٌ؛ بل هو دليلٌ واضحٌ على مستوَى عقلِه وفَهمِه الذي يُريدُ الاحتكامَ إليه، بدلًا مِن «صحيحِ البخاريِّ» وغيرِه مِنَ المصادرِ الحديثيَّةِ المُعنعنَةِ حسَبَ وصفِه.

وبعدَ ذلك انتقَلَ صاحبُ المقالِ إلى التَّفاصيلِ؛ فأوَّلُ ما ذكَرَه منَ الطُّعونِ قولُه: «لا أُسلِّمُ بما جاءَ في كتابِ البخاريِّ المعروفِ باسمِ «صحيحِ البخاريِّ»، ولا آخُذُ بما جاءَ فيه علَى أنَّه صحيحٌ لا يُدركُه خطأٌ أو باطلٌ في إحدَى صفحاتِه».

وهذا الكلامُ كما نرَى مِن رفضِه الأخذَ بما في «صحيحِ البخاريِّ» لكونِه يحتمِلُ وجودَ الخطأِ أو الباطلِ فيه؛ لم يذكُر له مُستنَدًا لا منَ العقلِ ولا منَ النَّقلِ، وبالتَّالي لا عبرةَ به، ولا يُوافِقُه علَيه عاقلٌ؛ حيثُ إنَّ «صحيحَ الإمامِ البخاريِّ» ليسَ سلعةً شخصيَّةً يمكنُ لفردٍ أو مجموعةٍ -مهما كانَ حجمُها-

قبولُها، أو ردُّها والتَّهوينُ منها وازدراؤُها حَسَبَ مزاجِ كلٍّ منهم؛ بل هو ركنٌ أساسٌ مِن تراثٍ عظيمٍ يُمثِّلُ هُويَّةَ أُمَّةٍ بأكملِها، وأصلٌ أصيلٌ مِن أدلَّةِ الدِّينِ عقيدةً وشريعةً.

وبالتَّالي فإنَّ مَن يزدريهِ ويتعمَّدُ الإساءةَ إليه والاستخفافَ به، فهو يُسيءُ بالدَّرجةِ الأولَى إلى نفسِه، ثمَّ إلى أُمَّتِه، ولذا يجِبُ على الأُمَّةِ جميعِها أن تُوقِفَه عندَ حدِّه، وأن تُحمِّلَه مسئوليَّةَ تصرُّفِه الذي يضُرُّ بمكوِّناتِ تُراثِها الثَّابتِ وثقافتِها الأصليَّةِ، وليسَ منَّا ولا مِن هذا الكاتبِ ببعيدٍ موقفُ دولةِ فرنسَا الحُرَّةِ المُتحضِّرةِ مِن أحدِ كُتَّابِها، الذي ألمَحَ فقط ولم يصرِّح بمِثلِ تصريحاتِ هذا الكاتبِ.

وقد أعقَبَ الكاتبُ طعنَه السَّابقَ بقولِه: «فلِمَ لا نتعامَل مع كتابِ البخاريِّ على أنَّه عملٌ بشريٌّ يحتمِلُ الصَّوابَ والخطأَ؛ إذ هو لم يعاصِرِ الرَّسولَ أو يُعايشْه؛ بل قرَأَ واجتهَدَ وعادَ إلى المراجعِ والمصادرِ وكُتبِ الأسلافِ الأوائلِ؛ ليأخُذَ عنها، رغمَ أنَّ عددًا مِن هذه المصادرِ يعيشُ الشَّكُّ فيها، ولا تخلُو مِن تناقُضٍ، وبها كثيرٌ مِن نصوصٍ لم يقُلها الرَّسولُ، ولا يعرِفُ

شيئًا عنها». ثمَّ يقولُ: «لقد قدَّسنا البُخاريَّ قداسةً فاقَت قداسةَ سِواه».

والرَّدُّ على هذا كلِّه يبدَأُ بأنَّه كلامٌ صادرٌ مِن شخصٍ لم يقرَأ أيَّ شيءٍ مِن نصوصِ «صحيحِ البخاريِّ»، مع أنَّ العقلَ والمنطقَ الذي يدَّعِي الاحتكامَ إليهما، يقضِيانِ بأن يُعطِيَ صاحبُ العقلِ لعقلِه حقَّه في أن يطَّلِعَ على الشَّيءِ ويتأمَّلَه بفكرٍ ثاقبٍ، وضميرٍ مُنصِفٍ، وبخبرةٍ كافيةٍ، ودراسةٍ مُتأنِّيةٍ، ثمَّ بعدَ ذلك يتكلَّمُ، ولو أنَّه فعَلَ شيئًا مِن ذلك لوجَدَ أنَّه تكلَّمَ في وادٍ و«صحيحُ البخاريِّ» في وادٍ آخَرَ، وبالتَّالي جاءَ وصفُه لشأنِ البخاريِّ ومكوِّناتِ «صحيحِه» مُغايرًا تمامًا للواقعِ، فعملُ البخاريِّ في «صحيحِه» ليسَ مُطلَقَ عملٍ بشريٍّ؛ حتَّى يُقالَ: إنَّه يحتمِلُ الخطأَ والصَّوابَ؛ ولكنَّه عملٌ بشريٌّ مِن نوعٍ مُعيَّنٍ، وهو أنَّه يروِي فيه ما تلقَّاه عن شيوخِه المشهودِ لهم بالثِّقةِ، والذين تلَقَّوه بدَورِهم عن شيوخِهم فمَن فوقَهم بالإسنادِ؛ حتَّى يصِلَ إلى الصحابيِّ، ثمَّ إلى الرَّسولِ ﷺ أنَّه قالَ كذا، أو فعَلَ كذا، وشرَطَ على نفسِه بحسَبِ تسميتِه للكتابِ أنَّ كلَّ ما يذكُرُه منَ الرِّواياتِ عن الرَّسولِ ﷺ أو عن الصَّحابةِ ﷺ فهو صحيحٌ،

وأجمَعَت أجيالُ العُقلاءِ والخُبراءِ على صحَّةِ اختيارِه، وكل ما انتقَدَه عليه بعضُ العلماءِ على امتدادِ الزمانِ، خالفَهم في انتقادِهم غير واحدٍ من العلماءِ، وأثبتوا بالدليلِ صوابَ البخاريِّ فيما انتقدَه فيه غيرُه، مع قلَّةِ المنتقدِ جدًّا بجانبِ بقيَّةِ «صحيحِ البخاريِّ».

والقَداسةُ التي يُنكرُها الكاتبُ، هي لما تضمَّنَه «الصَّحيحُ» منَ الثَّابتِ عن الرَّسولِ ﷺ ممَّا نتعبَّدُ به يوميًّا في صلاتِنا وباقِي العباداتِ، والمُعاملاتِ، والأخلاقِ، وليسَ لأنَّ راويها هو البخاريُّ فحسب.

وكلُّ طلابِ العلمِ الشرعيِّ يعرفونَ أنَّ الرَّاويَ المشهودَ له بالثقةِ والأمانةِ -كما هو شأنُ الإمامِ البخاريِّ- لا يكونُ له اجتهادٌ فيما يرويه عن غيرِه، ولا تدخُّلٌ بالتغييرِ أو التَّبديلِ، أو الزِّيادةِ أو النَّقصِ، والذي نقَلَه البخاريُّ عن كُتبِ ومراجعِ الأسلافِ كما يقولُ الكاتبُ، ليسَ إلَّا بالرِّوايةِ عنهم، ولا يلزَمُ في قَبولِ الرِّوايةِ أن يكونَ الرَّاوي مُعاصرًا ومُعايشًا للمصدرِ الأوَّلِ للرِّوايةِ، فهذا مُخالفٌ لسُننِ الحياةِ الكونيَّةِ في تسلسلِ الزَّمانِ وأهلِه، ويكفِي عندَ مَن يعقِلُ تتابُعَ الأزمنةِ وأهلِها، أن

يكونَ الناقلُ مِنَ السَّابقِ إلى اللَّاحقِ مشهودًا له في وقتِه بالثِّقةِ والأمانةِ، وهكذا نُقِلَ القرآنُ الكريمُ مع تواترِ روايتِه عن الصحابةِ الكرامِ فمَن بعدَهم حتى الآنَ، وهكذا شأنُ عيونِ مكوِّناتِ التُّراثِ الحضاريِّ والثَّقافيِّ لكلِّ الأممِ أن يعتمِدَ الحاضرُ على ما ثبَتَت صحَّتُه مِن أصولِ دينِه وتجاربِ وخبراتِ الماضيين الأكفَاءِ، ولا يمكِنُ البدايةُ في ذلك مِن نقطةِ الصِّفرِ، أو مِن فراغٍ، بدونِ ثوابتَ ومعالمَ مَوثوقةٍ عنِ السَّابقينَ.

وقولُ الكاتبِ: «إنَّ مصادرَ الأسلافِ يعيشُ الشَّكُّ فيها، ولا تخلُو مِن تناقُضٍ، وبها كثيرٌ مِن نصوصٍ لا يعرِفُ الرَّسولُ ﷺ عنها شيئًا».

فهذا مردودٌ علَيه بأنَّ الحُكمَ علَى مصادرِ الأسلافِ عمومًا هكذا بالشَّكِّ والتَّناقضِ لا دليلَ علَيه، ومَن يقولُه فهو يهدِمُ نفسَه بالدَّرجةِ الأولَى، شَعُرَ أو لم يشعُرْ، ومصادرُ الإمامِ البخاريِّ في «صحيحِه» ليسَ فيها -بحسَبِ ما هو موجودٌ فيه بينَ أيدِينا- أيُّ شيءٍ مشكوكٍ في صحَّتِه أو مُتناقضٍ، إلَّا في تصوُّرِ هذا الكاتبِ البعيدِ عنِ الصَّوابِ، أمَّا بحسَبِ الضَّوابطِ العلميَّةِ والشَّرعيَّةِ المُتَّفَقِ عليها، وبحسَبَ العقولِ السَّليمةِ

المُنصِفةِ ذاتِ الدِّرايةِ الشَّرعيَّةِ الواعيةِ؛ فلا يُوجَدُ أدنَى شكٍّ ولا تناقضٍ، وقد تحقَّقَ لـ «صحيحِ البخاريِّ» الاتِّفاقُ عبرَ الأجيالِ على قَبولِ رواياتِه سندًا ومتنًا، وتحقَّقَت كذلك الأجوبةُ السَّديدةُ عن بعضِ المواضعِ النَّادرةِ التي انتقَدَها بعضُ العلماءِ مِن وِجهةِ نظرِهم، وما يخرُجُ عن ذلك فلا عبرةَ به؛ لأنَّه لا يُعَدُّ عقلًا رشيدًا؛ بل هو هوًى شخصيٌّ، وصدَقَ اللَّهُ العظيمُ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ﴾ [المؤمنون: ٧١].

وما ذكَرَه الكاتبُ عن اجتهادِ البخاريِّ فهو ليسَ في الرِّواياتِ التي هي أصلُ موضوعِ «الصحيحِ»؛ ولكن في عناوينَ وموضوعاتٍ قد صاغَها بأسلوبِه وفَهمِه المُستمَدِّ مِن خبرتِه الشَّرعيَّةِ واللُّغويَّةِ، ومع ذلك قد يُخالِفُ في مضمونِ هذه العناوينِ غيرَه، باعتبارِها مسائلَ اجتهاديَّةً تحتلفُ فيها الأنظارُ، ولا يُعتبَرُ الخِلافُ فيها مَطعنًا، وبالتَّالي لا يُمثِّلُ وجودَها في «صحيحِ البخاريِّ» مَطعنًا فيه، وطَلبُ التَّعامُلِ مع «صحيحِ البخاريِّ» علَى أنَّه عملٌ بشريٌّ قابلٌ للخطأِ والصَّوابِ؛ يقتضِي أن نكونَ نحن أوَّلَ مَن يطَّلِعُ على هذا

الصَّحيحِ، ويبحَثُ في محتوياتِه؛ لكنَّنا قد سُبِقنا إلى ذلك من الآلاف الذين عاصروا البخاريَّ، وتلقوا عنه «الصحيحَ» سماعًا وكتابةً، وفحصوه سندًا ومتنًا، وأقرُّوا بصحَّةِ مشتملاتِه، ثمَّ نقلوها إلى أجيالٍ منَ المشهودِ لهم بالأمانةِ والثِّقةِ، وبالعلمِ ووفرةِ العقلِ، والخبرةِ العميقةِ بكلِّ محتوياتِه سندًا ومتنًا، فلو أرَدْنا التَّعرُّفَ على محتوياتِه، علَينا أوَّلًا مراجعةُ ما سبَقَنا، والنَّظرُ فيما نجِدُه قد فاتَ غيرَنا، وهذا شأنُ جميعِ العلومِ والتَّخصُّصاتِ حتَّى علومِ الطِّبِّ الحديثِ لا تبدأُ في كلِّ قضاياها بمُجرَّدِ عقولِ وخبراتِ الأطبَّاءِ المعاصرينَ، مِن دونِ اعتمادٍ علَى الحقائقِ وتجارُبِ السَّابقينَ التي نُقِلَت عنهم في مصادرِ علومِ الطِّبِّ ودوريَّاتِه.

أمَّا قولُه بأنَّه: «ليسَ هناك شيءٌ في هذه الدُّنيا مُتَّفَقٌ علَيه أو صحيحٌ فيما قدَّمَه إمامٌ أو فقيهٌ».

فهذا تجاهُلٌ واضحٌ لكلِّ الثَّوابتِ مِن أمورِ الدِّينِ ومعاملاتِه وشعائرِه التي نُقِلَت إلينا بواسطةِ الأئمَّةِ والفقهاءِ، وتؤدِّيها المجتمِعاتُ المسلمةُ يوميًّا، دونَ خِلافٍ في عددِها ولا كيفيَّاتِها، ولا يضيرُها مِن قريبٍ أو بعيدٍ ما يحدُثُ في بعضِ فروعِها مِن خِلافٍ لا يدخُلُ في أصولِها.

ثمَّ يقولُ الكاتبُ: «وهل كلُّ مَن روَى حديثًا نبويًّا يمكِنُ لي أن أثِقَ بروايتِه؟».

وجوابُ هذا السُّؤالِ: أنَّه لم يقُل أحَدٌ غيرَك بهذا، وإنَّما مِن واجبِك أن تبحَثَ بنفسِك إذا كنتَ خبيرًا، أو تسألَ مَن هو مختصٌّ موثوقٌ، عن حالِ رواةِ الحديثِ الذي تحتاجُه، فإن أفادَك بثقةِ رواةِ هذا الحديثِ وسلامةِ سنَدِه ومتنِه مِن النَّقدِ، فَخُذْ به مثلَما تأخُذُ برأيِ الطَّبيبِ الحاذقِ، أو المهندسِ الخبيرِ فيما تحتاجُه مِن أُمورِ الطِّبِّ أو الهندسةِ؛ لكنَّ الأحاديثَ التي في «صحيحِ البخاريِّ» ليسَت هكذا؛ بل هي أحاديثُ نظَرَ فيها البخاريُّ بخبرتِه وأمانتِه المشهودِ بها ممَّن عاصَرُوه، واختارَها بعنايةٍ شهِدَت له بها الأجيالُ مِن أهلِ الاختصاصِ بأنَّها مُستوفيةٌ لأعلَى مقاييسِ الصِّحَّةِ.

وتلك الشَّهاداتُ مُدوَّنةٌ في مصادرَ مُعتمدَةٍ، يمكِنُ لمَن أحبَّ الرُّجوعَ إليها للمعرفةِ المخلصَةِ أن يجِدَ الحقَّ الذي لا يُجادلُ فيه إلَّا المغرضونَ، والذين لا يقبَلونَ إلَّا ما يُوافِقُ غرَضَهم المنحرفَ.

يقولُ الكاتبُ: «وهل إذا أعمَلتُ العقلَ لا النَّقلَ سأصيرُ خارجًا عنِ الدِّينِ؟».

وهذه المقولةُ يُرَدُّ عليها: بأنَّ إعمالَ العقلِ في مجالاتِه، ومنها فَهمُ أمورِ الدِّينِ، واجبٌ شرعيٌّ لا جدالَ فيه، لكنَّ إعمالَ العقلِ بديلًا عن النَّقلِ كما هي عبارةُ الكاتبِ، أمرٌ مُخالِفٌ للعقلِ السَّليمِ، الذي يقرِّرُ استخدامَ كلِّ شيءٍ في موضعِه، أمَّا مَن ينتقدُ بعقلِه فروضَ العباداتِ، وتوفيتِها وهيئاتِها مثلًا، فهو مخالفٌ لثوابتِ الشرعِ ولأحاديثِه الثابتةِ عندَ البخاريِّ وغيرِه من الأئمةِ المعتبرينَ.

ثمَّ يقولُ الكاتبُ: «فقد اشتُهِرَت بينَ النَّاسِ على مدَى ألفِ سنةٍ أو يزيدُ أحاديثُ صارَت مِن فرطِ شُهرتِها وتداولِها مُسلَّمًا بها أنَّها صحيحةٌ، ويتِمُّ التَّعامُلُ معَها بشكلٍ مُقدَّسٍ باعتبارِها متنًا دينيًّا، وليسَ حتَّى مِنَ السُّنَّةِ أو مِن أقوالِ وأفعالِ النَّبيِّ ﷺ رغمَ أنَّها باطلةٌ، ولا أصلَ لها، ولا سنَدَ لها».

وهذه المقولةُ للأسفِ كاذبةٌ؛ لمخالفَتِها للواقعِ، فلا يُوجَدُ حديثٌ واحدٌ في دواوينِ السُّنَّةِ كلِّها يتداولُه المسلمونَ على أنَّه

حديثٌ صحيحٌ، وهو ليسَ مِنَ السُّنَّةِ، وما ساقَه الكاتبُ في نهايةِ مقالِه علَى أنَّه أحاديثُ بهذه الصِّفةِ فهو كاذبٌ في ادِّعائِه ذلك؛ بل هي دليلٌ على كذِبِه ومُغالطَتِه كما سيأتي بعدَ قليلٍ.

ثمَّ يقولُ: «لكن للأسفِ يتداوَلُها ويستشهِدُ بها الخُطباءُ والوعَّاظُ والمشايخُ قبلَ سائرِ الناسِ، وهي بعيدةٌ تمامًا عنِ الرَّسولِ؛ بل إنَّه ماتَ دونَ أن يعلَمَ شيئًا عنها، ومشكوكٌ في صحِّتِها».

ثمَّ يقولُ: «هي إذًا أحاديثُ مزوَّرةٌ ومكذوبةٌ، ولم يقِف لها أحدٌ على أصلٍ ثابتٍ، وكلُّها للأسفِ ورَدَت في بعضِ كُتبِ الأسلافِ الذين نقولُ عنهم دونَ تمحيصٍ أو تدقيقٍ أو مُراجعةٍ: إنَّهم مِنَ الصَّالحينَ».

ثمَّ يقولُ: «بل إنَّ هناك أقوالًا لبعضِ السَّابقينَ الذين هم ليسُوا مِنَ الصَّحابةِ ولا مِن التَّابعينَ أو تابعِي التَّابعينَ، وصارَ يتمُّ التَّعاملُ معَها على أنَّها أحاديثُ نبويَّةٌ صحيحةٌ، وهي منكورةٌ لا تصِحُّ أصلًا أن تَرِدَ على لسانِ عاقلٍ؛ لأنَّها باطلةٌ مِن جميعِ جهاتِها».

وهذا الكلامُ بطولِه يُرَدُّ عليه باختصارٍ: بأنَّ جميعَ ما ذكَرَه ونسَبَه إلى تداولِ الخُطباءِ والوعَّاظِ لما هو منسوبٌ لغيرِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، كلُّ ذلك لم يسكُت علَيه علماءُ الحديثِ أو يخفُوه عنِ النَّاسِ ومِنهم الكاتبُ، ولم يقُل المحدِّثونَ عن تلك الأمثلةِ إنَّها صحيحةٌ؛ بل ذكَرَ كلُّ عالِمٍ ما وقَفَ عليه منها، ونبَّهَ على ما ثبتَ بالأدلَّةِ أنَّه مكذوبٌ علَى الرَّسولِ ﷺ حتَّى يحذَرَ منه كلُّ مَن يطَّلِعُ عليه؛ وبذلك ليس لهذا الكاتبِ ولا لأمثالِه أن يعتبِرُوا المُؤلَّفاتِ الجامعةَ لهذه الأحاديثِ -مثلَ كتابِ: «كشفِ الخفاءِ ومُزيلِ الإلباسِ، عمَّا اشتُهِرَ مِن الأحاديثِ على ألسنةِ الناسِ»- وسيلةً للطَّعنِ على بقيَّةِ مصادرِ السُّنَّةِ الصَّحيحةِ، ولولا وجودُ تلك المؤلَّفاتِ التي دوَّنَت تلك الأحاديثَ، وبيَّنَت وضعَها وبُطلانَها، لما استطاعَ الكاتبُ أن يعرِفَها، ويكونَ عالةً علَيها فيما ساقَه منها مِن عشراتِ الأمثلةِ، كما سيأتي في آخِرِ الرَّدِّ.

ثمَّ يقولُ الكاتبُ: «وحتى الصَّحابةُ ليسوا أنبياءَ ولا آلهةً ولا مُنزَّهينَ عنِ السَّهوِ والخطأِ أو الجهلِ بالشَّيءِ، بدليلِ أنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ لم يفقَهِ القَولَ الإلهيَّ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]».

الرَّدُّ على هذا: أنَّه لم يقُل أحَدٌ غيرُ الكاتبِ بأنَّ الصَّحابةَ أنبياءُ، ولا آلهةٌ، ولا مُنزَّهونَ عنِ الخطأِ والسَّهوِ، فيتحمَّلُ هو وحدَه مسئوليَّةَ هذه العباراتِ، ثمَّ يضيفُ لما سبَقَ وصفَ الصَّحابةِ أيضًا بأنَّهم كانوا يجهلونَ بعضَ الأشياءِ، ويُمثِّلُ لذلك بأنَّ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ لم يَفقَهِ القولَ الإلهيَّ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]، وذِكرُ الكاتبِ لهذا المثالِ فيه تناقُضٌ مِن جِهةٍ، وفيه دليلٌ واضحٌ على أنَّ عقلَه الذي جعَلَه بديلًا عنِ النَّقلِ قد ثبَتَ قصورُه وخطؤُه مِن جهةٍ أخرَى.

أمَّا التَّناقضُ: فلأنَّ هذا المثالَ الذي نسَبَه لأبي بكرٍ الصِّديقِ رضي الله عنه لم يَحضُر وقت قولِه، ولا سمعَه مباشرةً ممن نسبَه إليه؛ بل اعتمَدَ فيه علَى كُتبِ السَّابقينَ، فلماذا يُريدُنا أن نقبَلَ منه هذا المثالَ الذي لم يحضُره، وهو لم يَرَ أبا بكرٍ الصِّدِّيقَ؟

وأمَّا قصورُ عقلِه: فلأنَّ هذا المثالَ مكوَّنٌ مِن لفظينِ هما لفظُ: «الفاكهةُ»، ولفظُ «الأَبِّ»، وأبو بكرٍ وغيرُه يفقَهون «الفاكهةَ»، أمَّا الذي لا يعرِفُه أبو بكرٍ حسَبَ قولِه فهو «الأَبُّ» فقط، فلم يُميِّز عقلُ صاحبِ المقالِ في هذا المثالِ بينَ المعروفِ منه وبينَ غيرِ المعروفِ.

أمَّا الأكثرُ قصورًا في عقلِه، فهو: أنَّه اختارَ هذا المثالَ المنسوبَ لأبي بكرٍ رضي الله عنه، ولو أنَّه راجَعَ إسنادَ هذا المثالِ راويًا راويًا حتَّى يَصِلَ إلى الصِّدِّيقِ رضي الله عنه فسيجِدُ أنَّ للمثالِ إسنادينِ، كلٌّ مِنهما ضعيفٌ بحسَبِ المصادرِ التي رجَعَ هو إليها.

في حينِ يُوجَدُ مثالٌ آخَرُ عن سيِّدِنا عمرَ رضي الله عنه أنَّه ذكَرَ مقولةً مِثلَ التي نسَبَها الكاتبُ إلى أبي بكرٍ رضي الله عنه، وإسنادُ مقولةِ سيِّدِنا عمرَ رضي الله عنه إسنادٌ صحيحٌ، فلو أنَّ الكاتبَ أعمَلَ عقلَه كما يقولُ؛ لأوجَبَ علَيه أن يذكُرَ المثالَ الصَّحيحَ عن عمرَ رضي الله عنه؛ بدلًا مِنَ المثالِ الضَّعيفِ عن أبي بكرٍ رضي الله عنه.

ثمَّ فأينَ عقلُك المستنيرُ أيُّها الكاتبُ الطَّاعنُ، الذي جعَلَك تختارُ الضَّعيفَ بدلًا مِن الصَّحيحِ؟ ثمَّ إنَّ عدمَ معرفةِ سيِّدِنا أبي بكرٍ، وسيِّدِنا عمرَ رضي الله عنهما لمعنَى هذه الكلمةِ، لا يضيرُهما في شيءٍ؛ ولذلك جاءَ عن سيِّدِنا عمرَ رضي الله عنه قولُه بنفسِه: «وما عليكَ يا ابنَ أمِّ عمرَ ألَّا تدرِي ما الأَبُّ؟»[1].

---

(١) أخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان»: ١٠/ ١٣٤، بلفظه، والحاكم في «المستدرك»: ٢/ ٥١٤، بمعناه، من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

ثمَّ انتقَلَ الكاتبُ بعدَ سقطةِ عقلِه السَّابقةِ إلى سقطةٍ أُخرَى لعقلِه؛ حيثُ يقولُ: «فهل مِنَ المعقولِ أن يروِيَ عبدُ اللَّهِ بنُ عباسٍ -المُتوفَّى سنةَ (٦٨ هـ)- حوالَي ألفَي حديثٍ كلُّها ورَدَت في صحيحيِ البخاريِّ ومسلمٍ، والذي كانَ عمُرُه عشرَ سنواتٍ أو أزيدَ قليلًا عندَما ماتَ النبيُّ ﷺ؟! وهل يُعَدُّ مصدرَ ثقةٍ لي؛ إذ لم يرَ الرَّسولَ ﷺ سوَى مرَّاتٍ؟»

ثمَّ يضيفُ مثالًا آخَرَ فيقولُ: «فهل يُعقَلُ أن يروِيَ شخصٌ واحدٌ هو أبو هريرةَ -المُتوفَّى سنةَ (٥٧هـ)- خمسةَ آلافٍ وثلاثمائةٍ وأربعةً وسبعينَ حديثًا، وهو لم يَرَ الرَّسولَ إلَّا واحدًا وعشرينَ شهرًا؟!».

هذان المثالانِ ليسَ الكاتبُ هو أوَّلَ مَن ذكَرَهما؛ بل ذكَرَهما غيرُه في صحيفةٍ أخرَى قبلَ بضعةَ أشهُرٍ، وقد ردَدتُ علَيه في ذلك، ولا يبعُدُ أن يكونَ نقَلَهما عمَّن قبلَه.

ومُجمَلُ الرَّدِّ علَيهما: أنَّ الكاتبَ لو راجَعَ عمليًّا أحاديثَ هذين الصحابيَّينِ، لمَّا توقَّفَ عقلُه عن قبولِ رواياتِ ابنِ عباسٍ وأبي هريرةَ رضي الله عنهم؛ لأنَّه سيجِدُ أنَّ تلك الأحاديثَ منها ما يروِيه ابنُ عبَّاسٍ وأبو هريرةَ بالسَّماعِ المباشرِ مِنَ الرَّسولِ ﷺ، ومنها ما

يروِيه كلٌّ منهما عن صحابيٍّ آخَرَ سمِعَ مِنَ النبيِّ ﷺ، ولا ضيرَ في ذلك؛ فسيظَلُّ الناسُ إلى آخِرِ الدَّهرِ يتلقَّونَ معارِفَهم مُباشرةً وبالواسطةِ، فلماذا ننتقِدُ الصَّحابةَ ﷺ بذلك؟

ثم انتقَلَ الكاتبُ إلى موقفٍ آخَرَ، فذكَرَ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ وصَفَ أبا هريرةَ بأنَّه: أكذَبُ النَّاسِ، وأنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ وصَفَ أبا هريرةَ بأنَّه: عدوُّ اللَّهِ، وعدوُّ كِتابِه، وأنَّه سرَقَ مالَ اللَّهِ حينَ استعمَلَه على البحرينِ، فضرَبَه حتَّى أدماه، ومنَعَه مِن روايةِ الحديثِ، ولم يعُدْ للرِّوايةِ إلَّا بعدَ وفاةِ عمرَ.

وهذه الرِّواياتُ مردودةٌ على الكاتبِ بأمرينِ:

أوَّلُهما: أنَّه لم يعاصِر كلًّا مِن عليِّ بنِ أبي طالبٍ وعمرَ بنِ الخطَّابِ ﷺ، وقد سبَقَ له رَدُّ رواياتِ البخاريِّ لكونِه لم يعاصِرِ الرَّسولَ ﷺ، فلماذا يريدُ أن نقبَلَ منه ما لم يحضُره؟

الأمرُ الثَّاني: أنَّ هذه الرِّواياتِ لم تثبُت سلامةُ أسانيدِها إلى هذين الصحابيين، وبالتَّالي لا يُؤخَذُ بها.

ثمَّ انتقَلَ الكاتبُ إلى مَطعنٍ آخَرَ في «صحيحِ البخاريِّ» حسَبَ عقلِه هو، وهو: أنَّ «صحيحَ البخاريِّ» فيه (٣٧٦٢) حديثًا تكثُرُ فيها الرِّواياتُ المُخالفةُ لبعضِها البعض، إلى حدِّ التَّناقضِ.

والجوابُ أنَّ هذا التَّناقُضَ هو مِن وجهةِ نظرِ الكاتبِ فقط؛ لعدمِ اختصاصِه بدراسةِ الأحاديثِ، ومعرفةِ ما يدفَعُ التَّناقضَ عنها، ولو أنَّه راجَعَ أحدَ شروحِ «صحيحِ البخاريِّ» المشهورةِ كـ «فتحِ البارِي» أو «عُمدةِ القارِي» لوجَدَ الجوابَ السَّديدَ عمَّا يراه هو تناقضًا؛ لكنَّ عقلَه المُستنيرَ يُبعِدُه عن ذلك، وصدَقَ اللَّهُ العظيمُ في قولِه: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠]. وقوله: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣] الآيةَ.

ثمَّ انتقَلَ الكاتبُ إلى نوعٍ آخَرَ مِنَ الطُّعونِ، وهو قولُه: «إنَّ هناك أحاديثَ موضوعةً أو مختلفةً أو ضعيفةً، أو لا سنَدَ لها، لم يقُلها رسولُ اللَّهِ، وماتَ دونَ أن يعرِفَ عنها شيئًا؛ لكنَّها نُسِبَت إليه، وصارَت شهيرةً ومُتداولةً»، وساقَ ثلاثينَ مثالًا لتلك الأحاديثِ.

والرَّدُّ علَيها كلُّها: أنَّه قد نقَلَ هذه الأحاديثَ مِن مؤلَّفاتِ المُحدِّثينَ الذينَ بيَّنُوا حالَها، وأثبَتُوا أنَّها لا تصِحُّ نِسبتُها إلى الرَّسولِ ﷺ، وبذلك حذَّرُوا كلَّ مَن يطَّلِعُ على تلك الأحاديثِ

مِن نسبتِها إلى الرَّسولِ ﷺ، وبذلك تكونُ تلك المؤلَّفاتُ التي حذَّرَت مِن تلك الأحاديثِ حُجَّةً على الكاتبِ المذكورِ، وليسَت حُجَّةً له على الطَّعنِ في السُّنَّةِ.

أمَّا آخِرُ هذا الرَّدِّ فهو عن قولِ الكاتبِ في صَدرِ ما كتَبَ: «أكْمِلِ القراءةَ قبلَ أن تتَّهمَني بشيءٍ».

فأجيبُك: أنِّي أكمَلتُ قراءةَ ما كتَبتَ، ولا أفضِّلُ مخاطبَتك بلفظِ الأمرِ الذي استعمَلتَه؛ بل أرجوكَ مُخلصًا ألَّا تُوجِّهَ مِعولَك إلى شيءٍ، كالإمامِ البخاريِّ و«صحيحِه»، والصحابةِ الكرامِ، قبلَ أن تُكمِلَ المعرفةَ الصَّحيحةَ بهم، فالعقلاءُ يقولونَ: إنَّ الحُكمَ على الشَّيءِ فرعٌ عن تصوُّرِه. واللَّهُ المُوفِّقُ.



رَدُّ الشُّبهاتِ عن بعضِ أحاديثِ السُّنَّةِ النبويَّةِ

حديثُ: فداءُ المسلمِ بغيرِه، أو تحميلُ ذنوبِه علَيه في الآخرةِ

الحمدُ للَّهِ ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا محمدٍ وعلَى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

أمَّا بعدُ: فقد روَى الإمامُ مسلمٌ في «صحيحِه»[1] عن أبي موسَى الأشعريِّ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: **«إذا كانَ يومُ القيامةِ دفَعَ اللَّهُ ﷻ إلى كلِّ مسلمٍ يهوديًّا أو نصرانيًّا، فيقولُ: هذا فِكاكُكَ مِن النَّارِ»**.

وروَى مسلمٌ أيضًا عن أبي موسَى أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: **«لا يموتُ رجلٌ مسلمٌ إلَّا أدخَلَ اللَّهُ مكانَه النَّارَ يهوديًّا أو نصرانيًّا»**.

وعن أبي موسَى أيضًا أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: **«يجيءُ يومَ القيامةِ ناسٌ مِن المسلمينَ بذنوبٍ أمثالِ الجبالِ، فيغفِرُها اللَّهُ لهم، ويضَعُها على اليهودِ والنَّصارَى، فيما أحسِبُ أنا»**. قالَ أبو رَوحٍ:

---

(١) (٢٧٦٧/ ٤٩-٥١).

لا أدرِي ممَّن الشَّكُّ؟ يعني في ذكرِ اليهودِ أو ذكرِ النصارَى.

وقد وجَدنا مَن طعَنَ على هذه الأحاديثِ، واستشكَلَها بأنَّ ظاهرَها يتعارضُ مع قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤] وقولِه: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

والواقعُ أنَّ هذا الطَّعنَ والاستشكالَ كلاهما مردودٌ علَى قائلِه؛ لأنَّه أخطَأَ في البحثِ، وتعمَّدَ الإساءةَ إلى تلك النُّصوصِ النبويَّةِ، ونتيجةً لذلك انحرَفَ عنِ الصَّوابِ في الفَهمِ السَّديدِ لتلك الأحاديثِ، وللآيتينِ الكريمتينِ.

فالبحثُ الصَّحيحُ مِن أوَّليَّاتِه المُتَّفَق علَيها: أن تُجمَعَ كافَّةُ أدلَّةِ الموضوعِ مِن مصادرِها المعتمَدةِ، ثمَّ يُنظَرُ فيها مُجتمعةً؛ لكي يظهَرَ الموضوعُ على حقيقتِه، أمَّا عندَما نذكُرُ بعضَ نصوصِ الموضوعِ، ونترُكُ بعضَها، فهذا يَحْرِفُ صاحبَه عنِ الفَهمِ الصَّحيحِ، ويُوقِعُه في الخطأِ جهلًا أو عمدًا.

وعلَيه فإنِّي أُقرِّرُ: أنَّ هذه الأحاديثَ -وما عارَضَها في الظَّاهرِ مِن آياتِ القرآنِ الكريمِ- قد وُجِدَ معَها في هذا الموضوعِ أحاديثُ وآياتٌ أخرَى لا بُدَّ منها، لكي يظهَرَ المقصودُ الصَّحيحُ بها،

ويندفِعَ بموجَبِه أيُّ طعنٍ أو إشكالٍ؛ وذلك على النَّحوِ التَّالي:

المبحثُ الأوَّلُ: قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقولُه: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]:

قد جاءَت بعضُ الآياتِ الأُخرَى والأحاديثِ بما فيه تخصيصُ عمومِ هاتينِ الآيتينِ، وتوضيحُ المقصودِ بكلٍّ منهما.

فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥]، وقولُه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣].

قالَ الإمامُ القرطبيُّ[1] تعليقًا على الآيتينِ: «فمَن كانَ إمامًا في الضَّلالةِ ودعا إليها واتُّبِعَ علَيها، فإنَّه يحمِلُ وزْرَ مَن أضلَّه مِن غيرِ أن يُنقَصَ مِن وزرِ المُضَلِّ شيءٌ».

وقالَ[2] في تفسيرِ الآيةِ الثَّانيةِ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾: «يعني ما يُحمَلُ عليهم مِن سيِّئاتِ مَن ظلَمُوه، بعدَ

(١) في «الجامع لأحكام القرآن»: ٩/ ١٤٧. وجاء معنى ذلك في الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه» (٢٦٧٤).

(٢) في «الجامع لأحكام القرآن»: ١٣/ ٣٣١.

فراغِ حسناتِهم». ثمَّ قالَ: «رُوِيَ معناه عنِ النبيِّ ﷺ، قالَ أبو أُمامةَ الباهليُّ: يُؤتَى بالرَّجلِ يومَ القيامةِ وهو كثيرُ الحسناتِ، فلا يزالُ يُقتصُّ منه، حتَّى تفنَى حسناتُه، ثمَّ يُطالَبُ، فيقولُ اللَّهُ ﷻ: اقتصُّوا مِن عبدِي. فتقولُ الملائكةُ: ما بقِيَت له حسناتٌ. فيقولُ: خذُوا مِن سيِّئاتِ المظلومِ فاجعَلُوا علَيه، ثمَّ تلا رسولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾»[١]. وسيأتي بعضُ الأحاديثِ الأخرَى في هذا.

ومِنَ الآياتِ أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَآ أَلَتْنَٰهُم[٢] مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ كُلُّ ٱمْرِيٍٕ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور: ٢١].

وقد روَى الإمامُ الطبريُّ[٣] وغيرُه عن ابنِ عباسٍ ﵄ قالَ: «إنَّ اللَّهَ تبارَكَ وتعالى يرفَعُ للمؤمنِ ذرِّيَّتَه -وإن كانوا دونَه في العملِ- ليُقِرَّ اللَّهُ بهم عينَه».

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٩٧٦) بنحوه، عدا ذِكْر الآية.

(٢) أي: ما نقصناهم. «المعجم الوسيط» (أ ل ت).

(٣) في «تفسيره»: ٢١/ ٥٧٩.

فإذا نظَرنا إلى ما ذكَرتُه مِن الآياتِ والأحاديثِ، وما جاءَ في تفسيرِها، نجِدُ أنَّه يُستفادُ منها: أنَّ الأصلَ هو مُجازاةُ كلِّ إنسانٍ بعملِه فقط، مِن خيرٍ أو شرٍّ؛ ولكنَّه بجانبِ ذلك تُوجَدُ حالاتٌ تُخصِّصُ هذا الأصلَ، فيُجازَى فيها الإنسانُ بعملِه المباشِرِ، وبعملِ غيرِه أيضًا ممَّا يكونُ سببًا فيه، أو يكونُ له عَلاقةٌ بصاحبِ هذا العملِ، وإن لم يعمَلْه هو.

وبهذا يتخصَّصُ عمومُ الآيتينِ الأُولَيَينِ، وأحاديثِ «صحيحِ مسلمٍ» المُستشكَلةِ، ومِن القواعدِ الفقهيَّةِ والأصوليَّةِ المُقرَّرةِ: تخصيصُ العامِّ بما يقتضِي تخصيصَه.

وعلَيه لا يصِحُّ عندَ المنصِفِ معارضةٌ حقيقيَّةٌ بينَ الآيتينِ الأُولَيَينِ، وبينَ أحاديثِ «صحيحِ مسلمٍ» السَّابقةِ، ما دام قد ثبَتَ ما يُخصِّصُ عمومَ كلٍّ منها، فيما ذكَرتُه مِن الآياتِ والأحاديثِ، وما قرَّرَه المفسِّرونَ، وفيما سيأتي أيضًا، بحيثُ يصِحُّ حملُ عمومِ تلك الأحاديثِ على حالاتٍ خاصَّةٍ يُؤيِّدُها ويُوضِّحُ حالاتِها ما تقدَّمَ، وما سيأتي في المبحثِ التَّالي.

المبحثُ الثَّاني:

فممَّا يُوضِّحُها ما أخرَجَه البخاريُّ في «صحيحِه»[(١)]، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: قالَ النبيُّ ﷺ: «**لا يدخلُ أحَدٌ الجنَّةَ إلَّا أُرِيَ مقعَدَه مِنَ النَّارِ لو أساءَ؛ ليزدادَ شكرًا، ولا يدخلُ النَّارَ أحدٌ إلَّا أُرِيَ مقعَدَه مِنَ الجنَّةِ لو أحسَنَ؛ ليكونَ علَيه حسرةً**».

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه أيضًا أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**ما مِن أحَدٍ إلَّا وله منزلٌ في الجنَّةِ ومنزلٌ في النَّارِ، فالكافرَ يرِثُ المؤمِنُ منزلَه مِن النَّارِ، والمؤمنُ يرِثُ الكافرُ منزلَه مِن الجنَّةِ، وذلك قولُه تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**»[(٢)].

قالَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: «الكافرُ يرِثُ نارَ المؤمنِ، والمؤمنُ يرثُ جنَّةَ الكافرِ»[(٣)].

---

(١) (٦٥٦٩).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير»: ٥/ ٤٦٤، ٧، ٢٤٠، وأخرجه ابن ماجه (٤٣٤١) بنحوه.

(٣) ذكره الواحدي في «التفسير الوسيط»: ٤/ ٨١.

فعلى هذا الميراثِ، يُحمَلُ فداءُ المسلمِ بغيرِه مِن النارِ وفكاكُه منها، وإدخالُ غيرِه مكانَه، كما في روايةِ «صحيحِ مسلمٍ» السَّابقِ ذكرُها، وفي تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠].

قالَ القُرطبيُّ[١]: «أي يرِثونَ منازلَ أهلِ النَّارِ مِنَ الجنَّةِ». ثمَّ قالَ: «وفي الخبرِ عن أبي هريرةِ عنِ النبيِّ ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ جعَلَ لكلِّ إنسانٍ مَسكنًا في الجنَّةِ، ومَسكنًا في النَّارِ، فأمَّا المؤمنونَ فيأخذونَ منازلَهم، ويرِثونَ منازلَ الكفَّارِ، ويُجعَلُ الكفَّارُ في منازلِهم في النَّارِ**».

وقولُه تعالى: ﴿أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ يُفيدُ أنَّ مِيراثَ المسلمِ لمنزلةِ غيرِه في الجنَّةِ راجعٌ إلى عملِه مُطلقًا، وسيأتي في بقيَّةِ الأحاديثِ تفصيلٌ لذلك، كما أنَّ ذِكرَ الكفَّارِ في الحديثِ يُفيدُ عدَمَ حصرِ هذا الأمرِ في اليهودِ والنَّصارَى المذكورينَ في حديثِ «صحيحِ مسلمٍ»؛ ولكنَّه يشمَلُ غيرَ المسلمين عمومًا مِن أصحابِ المِلَلِ والدِّياناتِ الأخرَى، كما سيأتي مُصرَّحًا بذلك في رواياتٍ أخرَى.

---

(١) في تفسيره: ١٥/١٦.

فعَن أبي موسَى الأشعريِّ ﵁ قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: **«إذا كانَ يومُ القيامةِ دُفِعَ إلى كلِّ مؤمنٍ رجلٌ مِن أهلِ المِلَلِ، فيُقالُ له: هذا فداؤُك منَ النَّارِ»**[1].

وفي روايةٍ عن أبي موسَى الأشعريِّ أيضًا: **«دُفِعَ إلى كلِّ رجلٍ منَ المسلمينَ رجلٌ مِن أهلِ الأديانِ، فكانَ فداءَه مِن النَّارِ»**[2].

وفي روايةٍ ثالثةٍ عن أبي موسَى أيضًا: **«دُفِعَ إلى كلِّ رجلٍ مِنهم رجلٌ مِن أهلِ الذِّمَّةِ، أو مِن أهلِ الشِّركِ، فيُقالُ: هذا فداؤُك منَ النَّارِ»**[3].

فمجموعُ هذه الرِّواياتِ التَّفصيليَّةِ يدُلُّنا على أنَّ فداءَ أو فِكاكَ المسلمِ هذا يكونُ بغيرِ المسلمِ عمومًا، ولا سيَّما مَن هو مُشارِكٌ للمسلمينَ في مجتمعاتِهم، مع ضمانِ الإسلامِ مساواتَهم مع المسلمينَ في الحقوقِ والواجباتِ العامَّةِ باعتبارِهم أهلَ ذمَّةٍ وعهدٍ مشروعٍ.

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٧٠، ١٩٦٧٥) بلفظه، ومسلم (٢٧٦٧) بنحوه.

(٢) أخرجه أحمد (١٩٦٥٨).

(٣) أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب» (٥٣٦).

وبذلك يكونُ ذِكرُ اليهودِ والنَّصارَى فقط في روايةِ الإمامِ مسلمٍ وغيرِه مِن بابِ ضربِ المثالِ، ولكونِهم منذُ البَعثةِ النبويَّةِ وعلى امتدادِ التَّاريخِ أكثَرَ المخالطينَ للمسلمينَ، أمثالَ نصارَى نجرانَ والشَّامِ، ويهودِ المدينةِ؛ بل إنَّ يهودَ الأندلسِ عندَ سقوطِها رحَلَ الكثيرُ منهم مع المسلمينَ إلى بلادِ المغربِ العربيِّ، وما يزالونَ حتَّى الآنَ، وهذه المخالطةُ الدَّائمةُ والواسعةُ لها أثرُها فيما سأبيِّنُه مِن سببِ فداءِ المسلمِ بغيرِه في الآخرةِ الذي نحنُ بصددِه.

حيثُ جاءَ في إحدَى رواياتِ الحديثِ ما يُفيدُ أنَّ دَفعَ غيرِ المسلمِ إلى المسلمِ -ليَكونَ فداءً له- تسبِقُه خطوةٌ هامَّةٌ لم تُذكَر في الرِّواياتِ العامَّةِ السَّابقةِ، وهي التي يبدَأُ المسلمُ بها أوَّلًا مِن تلقاءِ نفسِه، ثمَّ يترتَّبُ علَيها خطوةُ دفعِ غيرِ المسلمِ إليه؛ ليَفتَدِيَ به منَ النَّارِ، وقد جاءَت هذه الرِّوايةُ عن أبي موسَى الأشعريِّ نفسِه الذي روَى الرِّواياتِ السَّابقةَ؛ حيث قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**ما مِن مؤمنٍ يومَ القيامةِ إلَّا يأتِي بيهوديٍّ أو نصرانيٍّ، يقولُ: هذا فدائي مِن النَّارِ**»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (١٩٦٥٠).

فالرِّوايةُ بهذا اللَّفظِ تُفيدُ أنَّ دفعَ اليهوديِّ أو النَّصرانيِّ -وكذا غيرِهما مِن أهلِ المِللِ والنِّحلِ الأخرَى كما تقدَّمَ- لا يكونُ بدونِ مُوجِبٍ؛ بل يكونُ بطلبٍ سابقٍ مِنَ المسلمِ في موقفِ الحسابِ، ولا حقَّ له في ذلك الطَّلبِ إلَّا إذا كانَت له حقوقٌ ومظالمُ عندَ غيرِ المسلمِ، فيأتي به، ويطلُبُ منَ اللَّهِ القصاصَ له مِنه، بأن يفتدِيَه منَ النَّارِ بإدخالِ الظَّالمِ بدلًا منه جزاءَ مظلمتِه، أو كما في الرِّوايةِ الأُخرَى: يضَعُ ذنوبَه على هذا الظَّالمِ نظيرَ ظلمِه، ويُعفِيه هو منَ العذابِ بها، ثمَّ بعدَ هذا الطَّلبِ مِن المسلمِ الذي صرَّحَت به هذه الرِّوايةُ، تكونُ خطوةُ إجابتِه إلى طلَبِه هذا العادلَ، فيُدفعُ إليه غريمُه؛ ليَستوفيَ منه حقَّه، إمَّا بالفِكاكِ مِن النَّارِ كليَّةً، أو بتحمُّلِ قدْرٍ مِن ذنوبِه بقَدرِ مظلمَتِه عندَه؛ وذلك مِصداقًا لقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، وقولِه تعالى: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا﴾ [طه: ١١١].

فهاتانِ الآيتانِ مكِّيَّتانِ، ففيهما التَّأصيلُ بالدَّرجةِ الأولَى لمظالمِ العهدِ المكيِّ الذي نزَلَتا فيه؛ حيثُ كانَت المظالمُ فيه

منَ التَّعذيبِ حتَّى الموتِ وغيرِه منَ المظالمِ مُنصبَّةٌ منَ الكافرينَ والمشركينَ على المسلمينَ دونَ ردٍّ لتلك المظالمِ من أصحابِها، وقرَّرَتِ الآيتانِ أنَّ هؤلاءِ الظَّالمينَ مهما أُمهلُوا فلَن يُفلتُوا منَ القصاصِ يومَ القيامةِ، وسيأتونَ يحمِلُونَ مظالمَهم؛ حتَّى يَستوفِيَ المظلومونَ حقوقَهم.

وقد ذكَرَ المفسِّرونَ للآيةِ الأولَى: أنَّها وعيدٌ للظَّالمِ، وتعزيةٌ للمظلومِ[1]. وقالَ الإمامُ ابنُ كثيرٍ[2] في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾: «أي يومَ القيامةِ، فإنَّ اللَّهَ سيؤدِّي كلَّ حقٍّ إلى صاحبِه».

ولا يخفَى أنَّ عمومَ الآيتينِ المذكورتينِ شاملٌ لمَا بعدَ العهدِ المكيِّ في كلِّ زمانٍ ومكانٍ حتَّى قيامِ السَّاعةِ، فيشمَلُ مظالمَ المسلمينَ فيما بينَهم، ومظالمَهم لغيرِهم، كما يشمَلُ المظالمَ الواقعةَ على المسلمينَ مِن غيرِهم مِن أهلِ المِللِ والنِّحلِ الأُخرَى، كما هو ظاهرٌ في عالمِ اليومِ وما قبلَه من

---

(١) «تفسير الطبري»: ١٣/ ٧٠٣، ٧٠٤.

(٢) في «تفسير القرآن العظيم»: ٥/ ٣١٨.

الاستعمارِ الأوربيِّ للعالمِ الإسلاميِّ كلِّه، والاستعمارِ الإسرائيليِّ لأقدسِ بلادِ الشامِ.

وبذلك يكونُ كلٌّ منَ الفِداءِ وتحميلِ الذُّنوبِ -المذكورِ فيما تقدَّمَ منَ الأحاديثِ- هو مِن استيفاءِ الحقوقِ منَ الظَّالمِ للمظلومِ، بعدالةِ الآخرةِ التي فُقِدَتْ في الدُّنيا، وما تزالُ!!

وعلى هذا لا يكونُ هناك إخلالٌ بثوابتِ مُجازاةِ كلِّ إنسانٍ بعملِه، مسلمًا كانَ أو غيرَ مسلمٍ، ويزولُ أيُّ مَطعنٍ أو استشكالٍ في أحاديثِ «صحيحِ مسلمٍ» السَّابقةِ وما يُماثلُها، ويُحمَلُ ما فيها مِن عمومٍ وإجمالٍ على ما ثبَتَ في غيرِها -كما في حديثِ أبي موسى الذي ذكرتُه قبلَ قليلٍ- مِن تخصيصٍ وتفصيلٍ، فيكونُ ما ذُكِرَ منَ الفِداءِ للمُسلمِ بغيرِه، أو تحميلِه شيئًا مِن ذنوبِه؛ المقصودُ به طائفةٌ معيَّنةٌ مِنَ الطَّرفينِ، وليسَ الجميعَ، وإنَّما هم أصحابُ المظالمِ مِن المسلمينَ، والظَّالمونَ لهم مِن غيرِهم؛ حيثُ وُجِدَ لهم عندَ غيرِهم مِنَ اليهودِ والنَّصارَى، أو غيرِهم مِن أهلِ المِللِ الأُخرَى؛ حقوقٌ لم يحصُلُوا علَيها في الدُّنيا، مثلَ مَن يموتون تحتَ التعذيبِ حتى اليومِ، فإذا كانَ يومُ القيامةِ، وجاءَ وقتُ الحسابِ بينَ

يدَيِ اللَّهِ تعالى؛ قامَ هؤلاءِ المسلمونَ المظلومونَ، وأَتَى كلٌّ مِنهم بغريمِه -كما ثبَتَ في إحدَي الرِّواياتِ السَّابقةِ، وفي غيرِها ممَّا سيأتِي- وطلَبَ منَ اللَّهِ أن يُوفِّيَه حقَّه، إمَّا بأن يُدخِلَه النَّارَ بدلًا عنه، أو يُحمِّلَه مِن ذنوبِه بقَدرِ مَظلمَتِه ويعفِيه هو منها[١]، فيُجيبُ اللَّهُ لكلِّ مظلومٍ مطلَبَه، إنصافًا له مِن ظالِمه، فيُقالُ له كما في الرِّواياتِ السَّابقةِ: «**هذا فداؤُك مِنَ النَّارِ**». أو يعفِيه مِن ذنوبِه، ويُحمِّلُها علَى غَريمِه؛ ليُعاقَبَ علَيها بدلًا عنه، وستأتي رواياتٌ تفصيليَّةٌ مُصرِّحةٌ بذلك.

وهذا التَّخصيصُ بأصحابِ المظالمِ كما أوضَحتُه، وحَملُ رواياتِ التَّعميمِ المُطلَقِ علَيه؛ أشارَ إليه غيرُ واحدٍ منَ العلماءِ؛ فقالَ الإمامُ القُرطبيُّ[٢]: «قالَ علماؤُنا رحمةُ اللَّهِ علَيهم: هذه الأحاديثُ ظاهرُها العُمومُ، وليسَ كذلك».

وقالَ الإمامُ البيهقيُّ[٣]: «إنَّ حديثَ الفداءِ وإن ورَدَ مَورِدَ

---

(١) ينظر: «التذكرة» للقرطبي: ٩٠٧.

(٢) في «التذكرة»: ٩٠٥.

(٣) في «شعب الإيمان» عقب حديث (٣٧٣).

العُمومِ في كلِّ مؤمنٍ، فيُحتمَلُ أن يكونَ المرادُ به: كلَّ مؤمنٍ قد صارَت ذنوبُه مُكفَّرَةً بما أصابَه مِن البَلايا في حياتِه».

وقالَ[1]: «ويُحتمَلُ أن يكونَ هذا القولُ لهم في حديثِ الفِداءِ، بعدَ الشَّفاعةِ -يعنِي الواردةَ في أحاديثِ الشَّفاعةِ- فلا يكونُ بينَهما خلافٌ».

المبحثُ الثَّالثُ: أدلَّةُ المُطالبَةِ بالمظالمِ والمقاصَّةِ في الآخرةِ تُثبِتُ تخصيصَ الفِداءِ بأهلِ المظالمِ:

وأحاديثُ المُطالبةِ بالمظالمِ والمقاصَّةِ في مواقفِ الحسابِ في الآخرةِ تُثبِتُ تخصيصَ أحاديثِ الفداءِ بأهلِ المظالمِ، وتوضِّحُ إجمالَها، فمِن ذلك حديثُ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: سمِعْتُ نبيَّكم يقولُ: «**يأتي المقتولُ مُتعلِّقًا رأسُه بإحدَى يدَيه، مُتلَبِّبًا[2] قاتلَه بيدِه الأُخرَى، تشخُبُ أوداجُه[3] دمًا، حتَّى يأتيَ به العرشَ، فيقولُ المقتولُ للَّهِ تعالى: ربِّ هذا قتلَنِي،**

(١) في «البعث والنشور» عقب حديث (٩٠)، و«شعب الإيمان» عقب حديث (٣٧٣).

(٢) أي متحزِّمًا به عند صدره. «النهاية في غريب الحديث والأثر»: ٤/ ٢٢٣.

(٣) أي عروقه. «النهاية في غريب الحديث والأثر»: ٥/ ١٦٥.

فيقولُ اللَّهُ ﷻ للقاتلِ: تعِسْتَ، ويُذهَبُ به إلى النَّارِ»[١].

وفي روايةٍ[٢]: «**يجيءُ المقتولُ بالقاتلِ يومَ القيامةِ، ناصيَتُه ورأسُه بيدِه . . .**» الحديثَ مختصرًا.

وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَن كانَت له مَظلَمةٌ لأخيهِ مِن عِرضِه أو شيءٍ فليتحلَّلْه منه اليومَ قبلَ ألَّا يكونَ دينارٌ ولا درهمٌ، إن كانَ له عملٌ صالحٌ أُخِذَ منه بقدرِ مظلمَتِه، وإن لم تكُن له حسناتٌ أُخِذَ مِن سيِّئاتِ صاحبِه، فحُمِلَ علَيه**»[٣].

وفي روايةٍ[٤] عن أبي هريرةَ رضي الله عنه أيضًا: «**مِن قبلِ أن يُؤخَذَ لأخيهِ مِن حسناتِه، فإن لم يكُن له حسناتٌ أُخِذَ مِن سيِّئاتِ أخيهِ، فطُرِحتْ علَيه**».

وقال الحافظُ ابنُ حجَرٍ[٥]: «**قولُه: «مِن عِرضِه أو شيءٍ»**:

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٧٤٢).

(٢) أخرجها الترمذي (٣٠٢٩) وقال: «هذا حديثٌ حسَنٌ».

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤٩).

(٤) أخرجها البخاري (٦٥٣٤).

(٥) في «فتح الباري»: ٥/ ١٠١.

هو مِن عطفِ العامِّ علَى الخاصِّ، فيدخُلُ فيه المالُ بأصنافِه، والجراحاتُ، حتَّى اللَّطمةُ ونحوُها، وفي روايةٍ للتِّرمذيِّ: «**مِن عِرضٍ أو مالٍ**». وقوله: «**قبلَ ألَّا يكونَ دينارٌ ولا دِرهمٌ**»: أي يومَ القيامةِ».

وعن أبي هريرةَ ﷺ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قالَ: «**إنَّ المُفلِسَ مِن أمَّتي يأتِي يومَ القيامةِ بصلاةٍ وصيامٍ وزكاةٍ، ويأتي قد شتَمَ هذا، وقذَفَ هذا، وأكَلَ مالَ هذا، وسفَكَ دمَ هذا، وضرَبَ هذا، فيُعطَى هذا مِن حسناتِه، وهذا مِن حسناتِه، فإن فنِيَت حسناتُه قبلَ أن يُقضَى ما علَيه أُخِذَ مِن خطاياهم فطُرِحَت علَيه، ثمَّ طُرِحَ في النارِ**»[1].

وفي هذين الحديثينِ ما يُثبِتُ أنَّ الظَّالمَ يُحمَلُ علَيه مِن أوزارِ مَن ظلَمَه قدرًا زائدًا علَى أوزارِه الأُخرَى، كما يُثبِتُ هذانِ الحديثانِ أنَّ ما أُخِذَ مِن حسناتِ الظَّالم، أو وُضِعَ علَيه مِن أوزارِ المظلومِ، فكلاهما مرجِعُه إلى الظُّلمِ الذي فعَلَه؛ ولذلك عقَّبَ الحافظُ ابنُ حجَرٍ علَى هذين الحديثينِ بقولِه[2]:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨١).

(٢) في «فتح الباري»: ٥/ ١٠٢.

«ولا تعارُضَ بينَ هذا وبينَ قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]؛ لأنَّه إنَّما يُعاقَبُ بسببِ فِعلِه وظُلمِه، ولم يُعاقَب بغيرِ جنايةٍ منه؛ بل بجنايةٍ منه، فقُوبِلَت الحسناتُ بالسَّيِّئاتِ على ما اقتَضاه عدلُ اللَّهِ تعالى في عبادِه».

وعلى هذا أيضًا يُحمَلُ ما في حديثِ الإمامِ مسلمٍ السَّابقِ بلفظِ: «**يجيءُ يومَ القيامةِ ناسٌ منَ المسلمينَ بذنوبٍ أمثالِ الجبالِ فيغفِرُها اللَّهُ لهم، ويضَعُها على اليهودِ والنَّصارَى**».

فيكونُ هذا الوضعُ مُقيَّدًا بطائفةٍ لهم مظالمُ عندَ مَن تُوضَعُ علَيهم ذنوبُهم، بدليلِ قولِه: «**ناسٌ مِن المسلمينَ**». يعني وليس هذا لأي مسلمٍ، ولا لكلِّ مسلمٍ يحصُلُ له هذا.

ثمَّ إنَّ ما ذُكِرَ في روايةِ هذا الحديثِ مِن شكِّ الرَّاوِي في لفظِه لا يقدَحُ في ثبوتِها؛ حيثُ يشهَدُ لها حديثُ فداءِ المسلمِ بغيرِه المذكورُ قبلَها، ويشهَدُ لها أيضًا الحديثانِ السَّابقِ ذِكرُهما في قصاصِ المظالمِ بينَ المسلمِ وأخيهِ المسلمِ، فإنَّه إذا حصَلَ تحميلُ السَّيِّئاتِ بينَ المسلمِ وأخيهِ الذي ظلَمَه، فلا ضيرَ مِن حصولِه بينَ المسلمِ وبينَ غيرِه ممَّن ظلَمَه؛ بل جاءَ في أحاديثِ قصاصِ المظالمِ هذا تحميلُ المسلمِ في الآخرةِ جزاءَ

ظُلمِه لغيرِ المسلمِ الذي تَربِطُ بينَنا وبينَه ذِمَّةُ عهدٍ وأمانٍ، وحياةٌ مشتَركَةٌ في رُبوعِ بلادِ الإسلامِ، فمِن ذلك قولُه ﷺ: «**ألَا مَن ظلَمَ مُعاهَدًا أو انتقَصَه، أو كلَّفَه فوقَ طاقتِه، أو أخَذَ منه شيئًا بغيرِ طِيبِ نفسٍ منه؛ فأنا حَجِيجُه يومَ القيامةِ**» -وأشارَ رسولُ اللَّهِ ﷺ بأُصْبُعِه إلى صدرِه[1]- «**ألَا ومَن قتَلَ مُعاهَدًا له ذِمَّةُ اللَّهِ وذمَّةُ رسولِه حرَّمَ اللَّهُ علَيه ريحَ الجنَّةِ، وإنَّ ريحَها لتُوجَدُ مِن مسيرةِ سبعينَ خريفًا**»[2].

وذكَرَ شُرَّاحُ الحديثِ أنَّ قولَه: «**مُعاهَدًا**»: أي ذمِّيًّا أو مُستأمَنًا، وقولَه: «**أنا حجيجُه**»: أي خصمُه، ومحاجُّه، ومغالبُه بإظهارِ الحُجَّةِ علَيه[3].

وعن عُميرِ بنِ سعدٍ رضي الله عنه قالَ: سمِعتُ رسولَ اللَّهِ يقولُ: «**أنا وليُّ خصمِ المعاهَدِ واليتيمِ، ومَن خاصمتُه خصَمتُه**». ثمَّ

---

(١) إشارةً إلى تعهُّدِه شخصيًّا بذلك.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٠٥٢) إلى قوله: «يوم القيامة»، وأخرجه بتمامه البيهقي في «السنن الكبير» (٩/ ٢٠٥). وحسَّنه الحافظ ابن حجر في «موافقة الخُبْر الخَبَر»: ٢/ ١٨٤.

(٣) انظر: «عون المعبود شرح سنن أبي داود»: ٨/ ٣٠٤.

قالَ عُميرٌ: فما يؤمنُني أن يكونَ محمدٌ ﷺ خصمِي يومَ القيامةِ؟ ومَن خاصَمَه خصَمَه[١].

وبقولِ عميرٍ هذا يتَّضِحُ معنَى أوَّلِ الحديثِ: «**أنا وليُّ خصمِ...**»: أي أنا الذي أتصدَّى لخصمِ المعاهدِ واليتيمِ، ويُلاحظُ أنَّ الرِّوايةَ الأولَى خُصِّصَت لغيرِ المسلمِ المعاهدِ، وفصَّلَت في جوانبِ ظُلمَه التي يُعاقَبُ علَيها ظالُمه المسلمُ؛ حتَّى تصِلَ عقوبةُ قاتلِه ظلمًا إلى دخولِه النَّارَ، وإبعادِه الشَّديدِ عن الجنَّةِ، وبذلك يشابهُ في هذه الحالةِ، فداءَ المسلمِ بغيرِه، الذي جاءَ في روايةِ «صحيحِ مسلمٍ» التي بدأنا بها.

أمَّا الرِّوايةُ الثَّانيةُ: فقد جمَعَت بينَ المسلمِ ممثَّلًا في اليتيمِ، وبينَ غيرِ المسلمِ المعاهَدِ، وجعَلَت إنصافَهما يومَ القيامةِ ممَّن ظلَمَهما مكفولًا مِن الرَّسولِ ﷺ، وهذا خيرُ ضمانٍ؛ لقولِه ﷺ: «**ومَن خاصَمتُه خصَمتُه**». يعني: غلَبْتُه.

---

(١) أخرجه ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣٨٤) إلى قوله: «خصمته»، وأشار إلى طوله، وبتمامه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: ٤٦/ ٤٩٣.

خُلاصةُ المبحثِ:

مجموعُ ما ذكَرتُه مِن الآياتِ والأحاديثِ التَّفصيليَّةِ، وما أرشَدَت نصوصُها إليه، يُفيدُ أنَّ ما جاءَ في رواياتِ «صحيحِ مسلمٍ» وحدَها منَ الإجمالِ والتَّعميمِ، بحيثُ يتعارَضُ ظاهرُه ويُستشكَلُ، قد جاءَ في غيرِ تلك الرِّواياتِ ما يُوضِّحُ هذا الإجمالَ، ويُخصِّصُ ذلك التَّعميمَ، فيرتفِعُ التعارُضُ والاستشكالُ، وذلك بحملِ العامِّ على ما يُخصِّصُه، والمُجمَلِ على ما يُفسِّرُه، حسبَما هو مُقرَّرٌ في القواعدِ الأصوليَّةِ والفقهيَّةِ، فما جاءَ في رواياتِ «صحيحِ مسلمٍ»: «**إنَّ اللَّهَ يدفَعُ إلى كلِّ مسلمٍ يهوديًّا أو نصرانيًّا**». ثبَتَ في الرِّواياتِ الأخرَى حصولُ ذلك أيضًا لغيرِ هؤلاء مِن أهلِ المِللِ والنِّحلِ الأخرَى كما تقدَّمَ.

وما ذُكِرَ أنَّ اللَّهَ ﷻ يدفَعُ مِن كلِّ هؤلاء إلى المسلمِ مَن يفتدِي به مِن النارِ، دونَ ذكرِ سببٍ لذلك، ثبَتَ في الرِّواياتِ الأخرَى ما يُفيدُ وجودَ السَّببِ المقبولِ لذلك؛ وهو: أنَّ مِن المسلمينَ مَن لهم مظالمُ عديدةٌ عندَ غيرِ المسلمينَ بما فيها القتلُ ظلمًا، والتَّعذيبُ، واحتلالُ البلادِ، واستغلالُ العبادِ، فيأتي

المسلمونَ عندَ الحسابِ في الآخرةِ بمَن ظلَمُوهم، ويطلُبُون مِن أحكَمِ الحاكمينَ إنصافَهم منهم بالفِداءِ منَ النارِ، فيكونُ ذلك هو السببَ العادلَ لأن يُنفِّذَ اللَّهُ حُكمَه بذلك على الظَّالمِ، كما تقدَّمَ في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

بل تقدَّمَ أنَّ الرِّواياتِ التَّفصيليَّةَ لم تقتصِر على قصاصِ المسلمِ بفدائِه؛ بلِ تكفَّلَت أيضًا بقصاصِ مظالمِ غيرِ المسلمِ منَ المسلمِ، صغيرةً أو كبيرةً، وبذلك تساوَى المسلمُ وغيرُه في الآخرةِ في هذا القصاصِ العادلِ، وتولَّى الرَّسولُ ﷺ بنفسِه توفيَةَ غيرِ المسلمِ حقَّه ممَّن ظلَمَه.

ولا يفوتُنا في هذا الصَّددِ إيضاحُ أنَّه لا يَستشكِلُ فداءَ المسلمِ بغيرِه أو تحميلَه أوزارَه في الآخرةِ، إلَّا مَن يتجاهَلُ أو يستهينُ بحجمِ المظالمِ التي وقَعَت وما تزالُ تزدادُ وقوعًا على المسلمينَ مِن غيرِهم في العالَمِ كلِّه، ومَن يُطالِعْ شواهدَ ووقائعَ حياةِ المسلمينَ وعَلاقاتِهم مع غيرِهم مِن أهلِ المِللِ الأخرَى منذُ البَعثةِ النبويَّةِ وحتَّى الآنَ؛ فسيجِدُ مِن مظالمِ غيرِ المسلمينَ

للمسلمينَ ما لا يحصِيه إلَّا اللَّهُ ﷻ، كما قالَ تعالى: ﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ وَنَسُوهُۚ﴾ [المجادلة: ٦] ما بينَ قتلٍ جماعيٍّ وفرديٍّ، وسلبِ حقوقٍ، واغتصابٍ، وتدميرٍ، واحتلالٍ مشئومٍ، سمَّمَ الأفكارَ، وفرَّقَ الأقطارَ بشعارِه المعروفِ: «فَرِّقْ تَسُدْ».

وسأذكُرُ هنا بعضَ المعالمِ الوجيزةِ والمُعبِّرةِ عن فداحةِ وعُمقِ المظالِم التي وقَعَت وما تزالُ تتوالَى على المسلمين مِن غيرِهم، فلو بدأنا بالعهدِ المكيِّ للمسلمينَ، نجِدُ خطابًا للرَّسولِ ﷺ في قولِه تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ(١) أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَۚ﴾ [الأنفال: ٣٠]. ونجِدُ خطابًا للمسلمينَ في قولِه تعالى: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وفي مكَّةَ لم يكُن للمسلمينَ سلاحٌ يواجهونَ به القتلَ وصنوفَ التَّعذيبِ مِن الكفَّارِ والمشركينَ إلَّا الثَّباتَ على عقيدةِ الوحدانيَّةِ، والصَّبرَ

(١) أي: يحبسُوك.

والاحتمالَ حتَّى الموتِ، وفي ذلك قالَ ﷺ قولتَه الخالدةَ: «صبرًا آل ياسرَ، فموعدُكم الجنَّةُ»[١].

وفي المدينةِ كانت وثيقةُ الحقوقِ والواجباتِ المُبرمَةُ بينَ المسلمينَ وغيرِهم منَ الكفَّارِ واليهودِ كما هو معروفٌ، ولكن إحدَى نساءِ اليهودِ سمَّمَتِ الطَّعامَ للرَّسولِ ﷺ ومَن كانَ معَه منَ الصَّحابةِ، فماتَ بعضُهم فعلًا بالسُّمِّ، وبقِيَ رسولُ اللَّهِ ﷺ يُعاني أثَرَ ذلك السُّمِّ إلى آخِرِ حياتِه[٢].

ثمَّ كانَ اجتياحُ المغولِ والتَّتارِ منَ الشَّرقِ لبلادِ المسلمينَ وعواصمِهم، ومِن الغربِ كانَ اجتياحُ مَن عُرِفوا بالصَّليبيِّينَ قديمًا وحديثًا، ومهما نسَى العالَمُ فلن ينسَى ما شاهَدَه مِن

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك»: ٣/ ٣٨٣، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٥١٥) من حديث رجالٍ من آلِ عمار بن ياسر، والطبراني في «المعجم الكبير»: ٢٤/ ٣٠٣ (٧٦٩) من حديث عثمان بن عفان بنحوه، والحاكم أيضًا في «المستدرك»: ٣/ ٣٨٨، والبيهقي في «دلائل النبوة»: ٢/ ٢٨٢ من حديث جابر بن عبد الله بنحوه. وقال الحاكم: «صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ ولم يُخرجاه».

(٢) ثبَتَ ذلك في عدَّةِ أحاديثَ، منها ما أخرجه البخاري (٢٦١٧، ٣١٦٩)، وأبو داود (٤٥٠٨، ٤٥٠٩، ٤٥١٠، ٤٥١٢، ٤٥١٣).

إباداتٍ جماعيَّةٍ في العراقِ، ومِن فظائعِ التَّعذيبِ والإهانةِ في سجونِ «أبي غريبٍ» وغيرِه مِن سجونِ العِراقِ، و«غوانتانامو» وغيرِها شرقًا وغربًا.

ولن ينسَى العالَمُ ما جرَى في الأندلسِ في مراحلِ سقوطِها مِن فظائعَ؛ حتَّى كانَ مِن ملوكِ الطَّوائفِ المسلمينَ مَن دفَعَ الإتاواتِ لمَلِكِ «قَشتالَةَ» «ألفُونس» النَّصرانيِّ، بعدَ ما عايَنُوه مِن اكتساحِه لأملاكِ المسلمينَ، وتقتيلِهم، ثمَّ توالَى سقوطُ بلادِ الأندلسِ الإسلاميَّةِ حتَّى سُلِّمَت مفاتيحُ آخِرِها -وهي «غرناطةُ»- بيدِ آخِرِ حُكَّامِها مِن المسلمينَ للمَلِكِ النَّصرانيِّ عامَ (٨٩٧هـ)، والذين لم يفِرُّوا من المسلمينَ إلى المغربِ العربيِّ عاشُوا أذلَّاءَ، بينَ ظُلمِ المحتلِّينَ، وقهرِ ما عُرِفَ بـ«محاكمِ التَّفتيشِ» التي مكَّنَت للظَّالمِ غيرِ المسلمِ ممَّن يختصِمُه مِن بقايا المسلمينَ.

وفي ذلك يقولُ الشَّاعرُ الأديبُ: صالحُ بنُ شريفٍ أبو البقاءِ(١):

تَبكِي الحنيفيَّةُ البيضاءُ مِن أسَفٍ
كما بكَى لفِراقِ الإلْفِ هيمَانُ

---

(١) ينظر: «نفح الطيب» للمقري: ٤/ ٤٨٧، ٤٨٨.

عَلَى دِيارٍ مِنَ الإسلامِ خاليَةٍ
قد أقفَرَت، ولهَا بالكُفرِ عُمرانُ
يا مَنْ لِذِلَّةِ قومٍ بعدَ عِزَّتِهِمْ
أحالَ حالَهمُ كُفرٌ وطُغيانُ

ولن ينسَى التَّاريخُ المعاصِرُ فظائعَ الاستعمارِ الغربيِّ لبلادِ المشرقِ والمغربِ العربيِّ، ولا مظالمَ الاحتلالِ الإسرائيليِّ للقُدسِ وفلسطينَ، وما جرَى ويجرِي لرجالِها ونسائِها في سجونِ الاحتلالِ وخارجِها، وانحيازِ بقيَّةِ أهلِ المِللِ والأديانِ في كلِّ العالَمِ إلى الظَّالمِ المحتلِّ ضِدَّ المسلمينَ أصحابِ الحقِّ الأصيلِ.

ولن ينسَى التَّاريخُ المعاصِرُ أيضًا مظالمَ الأقلِّيَّاتِ الإسلاميَّةِ في «ميانمارَ» وغيرِها.

فهؤلاء المئاتُ مِن ملايينِ المظلومينَ منَ المسلمينَ على امتدادِ التَّاريخِ هم الذين يُخصَّصُ بهم عمومُ رواياتِ «صحيحِ مسلمٍ» التي نحن بصددِها؛ وذلك على ضَوءِ ما أسلفْتُه في الأحاديثِ التَّفصيليَّةِ، وحينَما يجتمِعُ الظَّالمُ والمظلومُ في يومِ

القيامةِ الذي يؤمِنُ بحقائقِه كافَّةُ أهلِ الأديانِ السَّماويَّةِ؛ فإنَّ المسلمينَ يأتي كلٌّ مِنهم بمَن ظلَمَه مِن غيرِ المسلمينَ، ويطلبُ مِن ربِّه ﷻ أن ينصِفَه منه، وباستحضارِ ما تقدمت الإشارة إليه من فظائعِ الماضي والحاضرِ يندفِعُ عن رواياتِ «صحيحِ مسلمٍ» وغيرِها ما يبدُو في ظاهرِها مِن تعارُضٍ أو استشكالٍ، وباللَّهِ التَّوفيقُ.



ثَبَتُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ

* **«إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»**، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

* **«أسد الغابة في معرفة الصحابة»**، لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت. ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

* **«اعتلال القلوب»**، لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (ت. ٣٢٧هـ)، باعتناء: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

* **«إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين»**، لشمس الدين محمد بن علي ابن طولون (ت. ٩٥٣هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦هـ)، ومراجعة: عبد القادر الأرنؤوط (ت. ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

* **«الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»** للأمير علاء الدين علي بن بلبان (ت. ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/

٢٠١٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

* «**الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى**»، لأبي عمر يوسف بن عبد اللّه بن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: عبد اللّه السوالمة، منشورات دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

* «**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**»، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

* «**الأموال**»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت. ٢٢٤هـ)، تحقيق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت.

* «**البعث والنشور**»، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

* «**البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح**»، لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت. ٨٢٦هـ)، دار الجنان للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

* «**تاريخ ابن أبي خيثمة**»= «**التاريخ الكبير**».

* «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٣م.

* «تاريخ دمشق»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر (ت. ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٦م. وترجمة الإمام الزهري (مستقلة) تحقيق: شكر اللّٰه قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* «التاريخ الكبير»، لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت. ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلَل، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

* «تاريخ يحيى بن معين» لأبي زكريا يحيى بن معين (ت. ٢٣٣هـ)، رواية الدارمي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق.

* «تاريخ يحيى بن معين» لأبي زكريا يحيى بن معين (ت. ٢٣٣هـ)، رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

* «تاريخ يحيى بن معين» لأبي زكريا يحيى بن معين (ت. ٢٣٣هـ)، رواية ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

* «تأويل مختلف الحديث» لأبي محمد عبد اللّٰه بن قتيبة (ت. ٢٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، ومؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

* «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت. ٧٤٢هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»، لأبي عبد اللَّه محمد بن أحمد القرطبي (ت. ٦٧١هـ)، تحقيق: الصادق بن إبراهيم، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٥هـ.

* «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: عاصم بن عبد اللَّه القريوتي، مكتبة المنار، عمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

* «تفسير ابن كثير»= «تفسير القرآن العظيم».

* «تفسير الطبري»= «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

* «تفسير القرآن العظيم»، لإسماعيل بن عمر بن كثير (ت. ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

* «تفسير القرطبي»= «الجامع لأحكام القرآن».

* «تقييد العلم»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق وتعليق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، بيروت.

* «تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير»، لجمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي (ت. ٥٩٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* «**تهذيب التهذيب**»، لأحمد بن علي بن حجر (ت. ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، سنة ١٣٢٦هـ.

* «**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**»، ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت. ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

* «**الثقات**»، لأبي حاتم محمد بن حبان (ت. ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

* «**جامع بيان العلم وفضله**» لأبي عمر يوسف بن عبد اللَّه (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

* «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**»، لمحمد بن جرير الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

* «**الجامع الكبير**»، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت. ٢٧٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٩٦م.

* «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**»، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت. ٢٥٦هـ)، إعداد: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

* «**الجامع لأحكام القرآن**»، لأبي عبد اللَّه محمد بن أحمد القرطبي (ت. ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

* «**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**»، للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت. ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* «**الجرح والتعديل**»، لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم (ت. ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م.

* «**الخراج**»، ليحيى بن آدم القرشي (ت. ٢٠٣هـ)، صححه وشرحه ووضع فهارسه: أحمد محمد شاكر (ت. ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م)، المطبعة السلفية ومكتبتها، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٤هـ.

* «**جزء فيه حديث المصيصي لوين**»، لأبي جعفر محمد بن سليمان المصيصي (ت. ٢٤٦هـ)، تحقيق: مسعد بن عبد الحميد السعدني، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

* «**جزء لوين**»= «**جزء فيه حديث المصيصي لوين**».

* «**خطط المقريزي**» = «**المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**»، لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت. ٨٤٥هـ)، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان، لندن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ١٤٢٥هـ.

* «**دلائل النبوة**»، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)، تحقيق:

عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

* «رسائل ابن حزم»، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (ت. ٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس (ت. ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الجزء ١، ٣، ٤ طبعة أولى سنة ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٣، والجزء ٢ طبعة ثانية سنة ١٩٨٧م.

* «السُّنن»، لمحمد بن يزيد بن ماجه (ت. ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م) وآخرين، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

* «السُّنن»، لأبي داود سليمان بن الأشعث (ت. ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م) ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.

* «السُّنن»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت. ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م) وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

* «سنن الدارمي»= «مسند الدارمي».

* «السنن الكبرى»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت. ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

* «السنن الكبير»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)،

تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

* **«سير أعلام النبلاء»**، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

* **«شرح مشكل الآثار»**، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت. ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

* **«شعب الإيمان»**، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف وتخريج: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

* **«الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»**، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت. ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار (ت. ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

* **«صحيح البخاري»= «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»**.

* **«صحيح مسلم»= «المسند الصحيح المختصر»**.

* **«صحيفتا عمرو بن شعيب، وبهز بن حكيم عند المحدثين والفقهاء»**، لمحمد علي بن الصديق، وزارة الشئون الإسلامية، المغرب، سنة ١٩٩٢م.

* «طبقات المدلسين»= «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس».

* «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت. ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

* «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت. ٣٨٥هـ)، تحقيق: محمد صالح الدباسي، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

* «العلم»، لأبي خيثمة زهير بن حرب (ت. ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني (ت. ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

* «عون المعبود شرح سنن أبي داود»، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي (ت. ١٣٢٩هـ/ ١٩٩١م)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

* «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، وخرجه وصححه: محب الدين الخطيب (ت. ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م)، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٣٧٩هـ.

«الكشف والبيان عن تفسير القرآن»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت. ٤٢٧هـ)، تحقيق: أبي محمد بن عاشور، ونظير الساعدي، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

* «لسان الميزان»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ت. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ٢٠٠٢م.

* «المجتبى»، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت. ٣٠٣هـ)، بعناية: عبد الفتاح أبو غدة (ت. ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

* «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، لأبي حاتم محمد ابن حبان (ت. ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٦هـ.

* «مجلة المنار» مجلة إسلامية شهرية، لصاحبها: محمد رشيد رضا (ت. ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م).

* «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت. ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المنهاج، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

* «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت. ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤هـ.

* «المدخل إلى السنن الكبرى»، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٤هـ.

«**المدخل إلى علم السنن**»، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت. ٤٥٨هـ)، اعتنى به وخرج نقوله: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع بالقاهرة، ودار المنهاج للنشر والتوزيع ببيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٧م.

* «**المستدرك على الصحيحين**»، لأبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الحاكم (ت. ٤٠٥هـ)، مجلس دائرة المعارف الهندية، حيدرأباد، ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م.

* «**المُسنَد**»، لأحمد بن محمد بن حنبل (ت. ٢٤١هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط (ت. ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٦م) وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

* «**مسند الدارمي**»، لأبي محمد عبد اللَّه بن عبد الرحمن الدارمي (ت. ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ/ ٢٠٠٠م.

* «**مسند الشهاب**»، لأبي عبد اللَّه محمد بن سلامة القضاعي (ت. ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (ت. ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

* «**المسند الصحيح المختصر**»، لمسلم بن الحجاج (ت. ٢٦١هـ)، تصحيح وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي (ت. ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، سنة ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

* «**المعجم الأوسط**»، لسليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض اللَّه، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، سنة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

* «**المعجم الكبير**»، لسليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (ت. ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.

* «**المعجم الوسيط**»، لإبراهيم مصطفى، وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، استانبول، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

* «**المعرفة والتاريخ**»، ليعقوب بن سفيان الفسوي (ت. ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

* «**المنتخب من مسند عبد بن حميد**»، لأبي محمد عبد بن حميد (ت. ٢٤٩)، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه: صبحي السامرائي (ت. ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م) ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

* «**معجم البلدان**»، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد اللَّه الحموي (ت. ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٥م.

* «**معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**»، لعاتق بن غيث بن زوير (ت. ١٤٣١هـ)، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

* «**معرفة الصحابة**»، لأبي نعيم أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (ت. ٤٣٠هـ)،

تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

* «**موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر**»، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت. ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (ت. ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م) وصبحي السامرائي (ت. ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

* «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»، لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت. ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد رضوان العرقسوسي وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية، دمشق، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

* «**نصب الراية لأحاديث الهداية**»، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت. ٧٦٢هـ)، قدم له: محمد يوسف البنوري، صححه ووضع حواشيه: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، ومحمد يوسف الكاملفوري، إعداد وتقديم: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر ببيروت، ودار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

* «**نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب**»، لأحمد بن محمد المقري (ت. ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس (ت. ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٩٠٠، ١٩٩٧م.

* «**النهاية في غريب الحديث والأثر**»، لأبي السعادات المبارك بن محمد

ابن الأثير (ت. ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م) ومحمود محمد الطناحي (ت. ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، المكتبة العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

* «**نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ**»، لأحمد بن علي الحكيم الترمذي (ت. ٢٨٥هـ)، تحقيق: توفيق محمد تكلة، دار النوادر، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

* «**هدي الساري**»= «**فتح الباري**».

* «**الوسيط في تفسير القرآن المجيد**»، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت. ٤٦٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

الفِهرسُ التفصيليُّ

ردُّ الشُّبهاتِ عن بعضِ أحاديثِ السُّنَّةِ النبويَّةِ